بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

تغير حجم وتركيب السكان في التجمعات السكانية الرئيسة في محافظة البلقاء

(1952-1994)

إعداد
وصفي هاشم الرمامنه

إشراف
الأستاذ الدكتور موسى عبوده سمحه

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات السكانية
لكلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية
أيار 1998

عميد كلية الدراسات العليا

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢٠

أعضاء اللجنة	التوقيع
١. الأستاذ الدكتور موسى عبوده سمحه رئيساً	
٢. الدكتور موسى محمود أبو حوسة عضواً	
٣. الدكتور محمد أحمد العربي عضواً	
٤. الدكتور نعيم إبراهيم الظاهر عضواً	

الإهـــــــداء

إلى والديَّ ، وإخواني وأخواتي ......

وإلى شباب مسجد الإسكان بدون مناسبة ......

شكر وتقدير

الشكر لله أولاً

ومن ثم

بعد إنهائي رسالة الماجستير لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ **الدكتور موسى عبودد سمحه** لما أولاه لي من النصح والإرشاد خلال فترة دراستي المـــواد أو فترة إعداد رسالة الماجستير . كما أتقدم بالشكر لأعضاء الهيئة التدريسية في قسم الدراســـات السكانية ، وخالص الشكر لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول المناقشة وهم :

الأستاذ الدكتور موسى سمحه

الدكتور موسى أبو حوسه

الدكتور محمد العربي

الدكتور نعيم الظاهر

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل إلـــى حـيز الوجــود

وأخص بالذكر : رياض أبو خيران ومحمد الدروبي .

قائمة المحتويات

الصفحة

الفصل الثالث

الكثافات والتركز السكاني للتجمعات الرئيسة في محافظة البلقاء

الفصل الرابع

تغيرالتركيب السكاني للتجمعات الرئيسة في محافظة البلقاء

الفصل الخامس

التقديرات المستقبلية للسكان وبعض المؤشرات التنموية في التجمعات الرئيسة

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال والخرائط

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

(1-1) تمهيد

(1-2) مشكلة الدراسة وأهميتها .

(1-3) أهداف الدراسة .

(1-4) معوقات الدراسة .

(1-5) الإطار التنظيمي للدراسة .

(1-6) تعريف عام بمجتمع الدراسة.

(1-7) الدراسات السابقة .

(1-8) منهجية الدراسة .

(1-8-1) مصادر البيانات .

(1-8-2) الأسلوب الإحصائي المتبع في الدراسة.

(1-1) تمهيد

لا يمكن لأي خطة تنموية أن يكتب لها النجاح بمعزل عن السكان سواء كانت خطة حكومية رسمية أو غير رسمية ، فالقضايا السكانية هي الأساس الذي تقوم عليه البرامج والخطط التنموية ، إذ يتطلب وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية بالضرورة معرفة تامة ، بخصائص السكان ومعدلات نموهم وتوزيعهم باعتبارهم العنصر المتغير فيها باستمرار .

وتتبوأ القضايا السكانية المرتبة الأولى عادة بالنسبة للقضايا والمشكلات الأخرى ، نظراً لتأثيرها الكبير على الحياة العامة ولعلاقتها الوثيقة بالتنمية ، فمثلاً لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية دون وجود أيدي عاملة متدربة وماهرة وإدارية متميزة ، كما انه لا يمكن تحقيق تنمية اجتماعية دون توافر الموارد اللازمة لذلك فهي قضايا متلازمة ذات ارتباط وثيق ، فهذه القضايا مجتمعة سواء السكانية أو الاقتصادية أو الاجتماعية تشكل حلقة لا يمكن الاستغناء عن أحدها (مصلح،1997) .

وتأخذ قضايا النمو السكاني الدور الأكبر بالنسبة للقضايا السكانية الأخرى ، فارتفاع معدلات النمو السكاني في مجتمع ما ، يؤدي إلى تضاعف الجهود والموارد المقدمة لذلك المجتمع من أجل إشباع حاجات تلك الزيادة المرتفعة الناتجة عن ارتفاع معدلات النمو السكاني وفي المقابل انخفاض النمو السكاني في مجتمع أخر قد يؤدي إلى عدم استغلال الثروات والقدرات الموجودة فيه ، وبالتالي ضعف القدرة في ذلك المجتمع على النمو والتطور .

كما أن التركيب السكاني له أهمية بالغة في سُلم القضايا السكانية ، فاختلال التوازن في التركيب النوعي له مساوئه ، سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي ، كما أن ارتفاع نسبة صغار السن في مجتمع ما سيؤدي إلى ارتفاع معدل الإعالة في ذلك المجتمع ، وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي فيه ، وعلى الجانب الآخر ارتفاع نسبة السكان في الفئة العمرية المنتجة اقتصادياً يعتبر ذو قوة لذلك المجتمع من أجل نهوضه وتقدمه ، وخفض معدلات الإعالة التي تؤدي إلى رفع المستوى الاقتصادي لذلك المجتمع ، وأيضاً تقليل نسبة المؤسسات التعليمية ومؤسسات الرعاية والخدمة التي تثقل كاهل الحكومات في أي مجتمع ، كما أن التركيب المهني والاقتصادي في مجتمع ما يؤدي إلى معرفة حجم العمالة ذات النشاط الاقتصادي ، وتوفير الأيدي العاملة المتدربة الفنية المتميزة ، بالإضافة إلى أهمية التركيب التعليمي وغيره من التركيبات السكانية الأخرى .

وغالباً ما ترتبط الكثافات السكانية المرتفعة بوجود وتوفر الخدمات الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية ، فنجد ارتفاع الكثافة السكانية في منطقة ما بالقرب من الأسواق التجارية وخاصة مركز المدينة ، كما ترتفع الكثافة السكانية بالقرب من المدارس والمستشفيات والطرق والمرافق

العامة ، وبالتالي فإن اختيار مواقع تلك المنشآت والمباني له ارتباط بحقائق أساسية عن السكان كأعدادهم وتوزيعهم وخصائصهم .

وتأتي التقديرات السكانية المستقبلية من أجل التنبؤ بحجم الخدمات والاحتياجات المستقبلية للسكان وتلافي وقوع الأخطاء جراء الزيادة السكانية المستقبلية ومواجهة ما تحتاجه تلك الزيادة والاستعداد لها .

(1-2) مشكلة الدراسة وأهميتها :

لقد شهد الأردن منذ الخمسينات وحتى الوقت الحاضر نمواً سكانياً مرتفعاً ، حيث كان معدل النمو السكاني من أعلى المعدلات على مستوى العالم ، إذ بلغ في العالم ككل (1.6%) . أما بالنسبة للدول الصناعية (0.6%) وفي الدول النامية (1.9%) ، أما في الأردن فبلغ (4.6%) كمعدل نمو سنوي لفترة زمنية طويلة جداً (1952-1994) . (أبو السندس،1996)

ويعزى هذا الارتفاع في النمو السكاني في الأردن إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية الناتج عن انخفاض في معدلات الوفيات بسبب حملات التطعيم ومكافحة الأمراض الوبائية وانتشار المطاعيم والأدوية والعناية بالأم والطفل على حد سواء ، مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة ، مما جعل هناك تفاوت بين مستويات المواليد والوفيات ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في معدل الزيادة الطبيعية هذا من جانب . (أبو السندس،1996)

أما من جانب آخر فيعود الارتفاع في معدل النمو السكاني إلى عامل الهجرة ، فقد شهد الأردن ثلاث موجات من الهجرة ، كان أولها عام 1948 إثر الحرب العربية الإسرائيلية وثانيهما إثر الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967 التي نتج عنها تدفق مئات الألوف من المهاجرين من فلسطين إلى الأردن نتيجة احتلال أراضيهم وتشريدهم منها ، أما الموجة الثالثة فقد كانت عام 1990 في أعقاب أزمة الخليج التي نتج عنها رجوع ما يقارب ثلاثمائة ألف مواطن أردني كانوا يعملون في دول الخليج . (أبو السندس،1996)

وبالتالي فان هذه الأمور مجتمعةً كانت سبباً مباشراً في ارتفاع معدل النمو السكاني في الأردن . إلا أن معدل النمو السكاني في الأردن ليس واحداً ، فنجده مرتفعاً بعض الشيء في إقليم الشمال مع أنه ينخفض عن مستوى النمو في إقليم الوسط الذي يعتبر من أعلى معدلات النمو على مستوى المملكة وفي هذا الإقليم يتركز ما يقرب من ثلثي سكان الأردن (62%) يقيمون في محافظات الوسط و يقطنون في خمس مساحة المملكة . أما إقليم الجنوب فينخفض فيه النمو السكاني عن إقليمي الوسط والشمال . كما أن الكثافة السكانية في هذا الإقليم منخفضة هي الأخرى عن مستوى الكثافة في إقليمي الوسط والشمال ويعود ذلك لارتفاع نسبة الصحراء والأراضي الخالية من النشاط البشري في ذلك الإقليم .

وكون محافظة البلقاء من محافظات الوسط جعلها تشهد ارتفاعاً في النمو السكاني ، وخصوصاً في التجمعات السكانية الرئيسة في تلك المحافظة حيث تتميز بعض التجمعات الرئيسة بارتفاع في معدلات النمو السكاني ، وتتفاوت التجمعات الرئيسة فيما بينها من حيث معدلات النمو، نتيجة التمايز والاختلاف بين تلك التجمعات ، وهذه التجمعات هي : مدينة السلط ، مخيم البقعة، مدينة عين الباشا ، مدينة الفحيص ، مدينة ماحص ، تجمع سكان دير علا ، وتجمع سكان الشونة الجنوبية .

وقد نتج عن معدلات النمو المرتفعة في بعض التجمعات الرئيسة تغيرات في أنماط توزيع السكان وكثافاتهم ، كما صاحب ذلك تباين في معدلات النمو السكاني بين التجمعات السكانية الرئيسة حيث نجد أن هناك تجمعات تميزت بمعدلات نمو سريعة وأخرى بمعدلات نمو أقل ، وثالثة تميزت بمعدلات نمو متناقصة في بعض الفترات الزمنية . كما تميزت مناطق بكثافات سكانية مرتفعة ، وأخرى بكثافات متوسطة وثالثة بكثافات قليلة . كما انعكس ذلك على توزيع السكان في الفئات العمرية بالإضافة إلى التركيب الاقتصادي والتعليمي في التجمعات الرئيسة .

وتأتي أهمية دراسة التغير في حجم وتركيب سكان التجمعات الرئيسة في محافظة البلقاء من الاختلاف والتمايز بين التجمعات الرئيسة من حيث النمو والتركيب والخصائص السكانية الأخرى ، كما تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية المرحلة وما طرأ خلالها من تطورات على المنطقة ككل وانعكاس ذلك على التجمعات الرئيسة . لذلك جاءت هذه الدراسة من أجل التعرف على مقدار هذا التغير والعوامل والدوافع وراءه ، والخروج بالنتائج والتوصيات المناسبة.

(1-3) أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تغير حجم وتركيب التجمعات السكانية الرئيسة خلال النصف الثاني من القرن العشرين (1952-1994) ، وهي فترة مميزة في تاريخ المنطقة ككل وأيضاً على التجمعات موضوع الدراسة بسبب الأحداث والتغيرات التي توالت على المنطقة والتي انعكست آثارها على سكان المنطقة ككل ومن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه الدراسة:

1. دراسة وتحليل التطورات التي طرأت على أحجام السكان في التجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء وبيان أسبابها ونتائجها خلال الفترة الزمنية (1952-1994) .
2. تتبع تطور النمو السكاني في التجمعات الرئيسة ، والمقارنة في معدلات النمو للفترات الزمنية الثلاث : (1952-1961) ، (1961-1979) ، (1979-1994) . بالإضافة

لقياس رتب الحجم والهيمنة الحضرية لتلك التجمعات خلال الأعـوام : (1952، 1961، 1979، 1994) .

3. إيجاد الكثافة السكانية للتجمعات الرئيسة والمقارنة بينها ، وكذلك إيجاد نسبة التركز لتلـك التجمعات من أجل التعرف على مقدار التغير سواء بالكثافات أو الـتركز السـكاني فـي التجمعات الرئيسة .

4. دراسة التغير في التركيب العمري ، النوعي ، الاقتصادي والتعليمي في التجمعات الرئيسة خلال الفترة (1961-1979) ومحاولة التعرف على أسباب ونتائج التغير في الـتركيب السكاني .

5. عمل اسقاطات سكانية لفترة مستقبلية للتجمعات الرئيسة ومحاولة إيجاد اسقاطات للخدمات التعليمية والصحية والإسكان لتلك التجمعات حيث أن الدراسة تطرقت لدراسة التغير فـي التركيب الاقتصادي والتعليمي ولما هذين التركيبين من أهمية في التنميـة هدفـت هـذه الدراسة للتعرف على حجم الخدمات التعليمية والصحية والسكنية في فترة مستقبلية.

(1-4) معوقات الدراسة :

يواجه أي عمل مهما كان نوعه صعوبات تقف حائلاً دون الوصول إلى كـل الأهـداف المرجوة ، ومن هذه الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة :

1. عدم توفر بيانات إحصائية كافية عن التجمعات الرئيسة وخصوصاً مـن التعـداد العـام للمساكن والسكان لعام 1979 ، والتي تتعلق بالبيانات غير المنشورة وذلك لعدم القدرة على استخراج هذه البيانات كون الحاسوب المخزن به تلـك البيانـات اسـتغنت عنـه دائـرة الإحصاءات العامة ولم يعد بالإمكان الاستفادة منه ، وكذلك بالنسبة للتعدادات والمسـوحات الإحصائية الأخرى قبل عقد التسعينات .

2. عدم دقة أو كفاية بعض البيانات وخاصة المتعلقة بالإحصاءات الحيوية وكذلـك صعوبـة الحصول عليها .

3. صعوبة الحصول على البيانات من كثير من الدوائر المختصة سواء لعدم التجاوب حيناً أو عدم التعاون مع الباحث حيناً آخر رغم تقديم الكتب الرسمية وتكرار المراجعة ، أو عـدم الاحتفاظ بتلك البيانات التي يكون قد مضى عليها فترة طويلة سواء أتلفت أو أهملـت تلـك البيانات ، مما جعل الباحث لا يستطيع القيام بالتحليلات الإحصائية اللازمة وخصوصاً تلك التي تحتاج إلى توفر بيانات لفترات زمنية طويلة (سلسلة زمنية)، الأمر الذي ألزم البـاحث بالقيام بالتحليلات البسيطة فقط المعتمدة على المعدلات والنسب .

4. عدم توفير البيانات الخاصة والتفصيلية لكل التجمعات السكانية في النشرات الإحصائية التي تصدرها الإحصاءات العامة أو التي تصدرها الوزارات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والاكتفاء بإعطاء بيانات على مستوى الأردن ككل أو على مستوى المحافظات ، الأمر الذي جعل الباحث لا يستفيد كثيراً من تلك النشرات .

(1-5) الإطار التنظيمي للدراسة :

تتكون الدراسة من ستة فصول ، تناول الفصل الأول منها عرضا لمقدمة الرسالة وأحتوى على تمهيد للتعريف بضرورة دراسة تغير الحجم والتركيب والكثافة والاسقاطات السكانية ، كما استعرض مشكلة وأهمية الدراسة بالإضافة للدراسات السابقة ومنهجية الدراسة .

وركز الفصل الثاني على دراسة النمو السكاني وتغيره في التجمعات الرئيسة بالإضافة لتطبيق مقياس الرتبة والحجم ومفهوم السيطرة الحضرية .

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة الكثافات السكانية وتغيرها وتطورها للتجمعات الرئيسة بالإضافة لدراسة التركز السكاني .

واشتمل الفصل الرابع على دراسة التغير في التركيب السكاني والذي يشتمل على التركيب النوعي ، التركيب العمري ، التركيب الاقتصادي والتركيب التعليمي .

واشتمل الفصل الخامس على تقديرات مستقبلية للسكان وبعض المؤشرات التنموية . أما الفصل السادس فقد اشتمل على مناقشة النتائج والتوصيات ، تلاها قائمة المراجع العربية والأجنبية فالملخص باللغة الأجنبية .

(1-6) تعريف عام بمجتمع الدراسة :

لقد صنفت دائرة الإحصاءات العامة مجموعة من التجمعات السكانية على اعتبارها تجمعات سكانية رئيسية وهي : مدينة السلط ومخيم البقعة ومدينة عين الباشا ومدينة الفحيص ومدينة ماحص وتجمع سكان دير علا وتجمع سكان الشونة الجنوبية . (الإحصاءات العامة ، 1994)

(1-6-1) مدينة السلط :

تعتبر مدينة السلط حاضرة البلقاء نظراً لما تتميز به من أهمية إدارية في المحافظة ، كما تتميز مدينة السلط بتاريخها وحضارتها القديمة ، فقد تأسس أول مجلس بلدي في المدينة عام 11893م (بلدية السلط،1997) .

والسلط كلمة لاتينية تعني سالتوس ومن معانيها : " الوادي المشجر" و " الجبال المقطوعة" ويرجع تاريخ السلط إلى العصرين الحجريين القديم والوسيط أي حوالي ثلاثين ألف سنة قبل الميلاد ، حيث كان الإنسان صياداً يتجول في وادي السلط وفي الغابات التي قامت المدينة مكان بعضها ، وكانت السلط غرة البلقاء ، ولم تكن حدود البلقاء ثابتة عبر التاريخ فقد كانت تتسع تارة لتشمل ما بين مؤتة جنوباً واربد شمالاً وتضيق تارة أخرى لتشمل ما بين نهر الزرقاء وماعين . (مؤسسة إعمار السلط ، 1989) .

تقع السلط على دائرة عرض 32.3 درجة شمالاً وخط طول 35.4 درجة شرقاً . حيث تبعد عن دمشق 240 كم باتجاه الغرب وعن القدس 50 كم من جهة الشمال الشرقي . (طريف،1994) .

وقد وردت أول إشارة لعدد سكان السلط عام 1227هـ/1812م عندما زار الرحالة بير كهارت المدينة وقدر عدد سكانها بحوالي ثلاثة آلاف نسمة موزعين على النحو التالي :

400 أسرة من المسلمين .

80 أسرة من المسيحيين التابعين للكنيسة الشرقية .

وقد تضاعف عدد سكان السلط بعد هذا التاريخ عدة مرات ليصل عام 1312هـ/1894م إلى أكثر من 15 ألف شخص ، حيث شهدت السلط في هذه المرحلة ازدهاراً اقتصاديا واضحاً واستقطبت أعداداً من أبناء فلسطين والشام ، وقدر عدد سكانها عام 1331هـ/1912م بعشرين ألف نسمة ، (75%) منهم مسلمون والباقي مسيحيين . (طريف ، 1994) .

وفي هذه المرحلة كان السكان يحتمون في السلط ويجدون فيها الأمن والاستقرار في الوقت الذي كانت تعاني فيه مناطق أخرى من اعتداءات البدو وقطاع الطرق بالإضافة إلى ظلم الحكام والمأمورين . (طريف ،1994)

وبلغ عدد سكان مدينة السلط عام 1994 (56458) نسمة والمساقة الكلية للمدينة في نفس العام ما يقارب (36) كم^2 . (بلدية السلط ، 1994)

(1-6-2) مخيم البقعة :

تم إنشاء مخيم البقعة في شهر شباط عام 1968 على مساحة تقدير بـ (1.4) كم^2 ، وذلك من اجل إيواء اللاجئين أعقاب حرب حزيران عام 1967 ، حيث أنه يقع على بعد (20) كم من مدينة عمان ، حيث تم نصب حوالي (5) آلاف خيمة استوعبت (26) ألف نسمة. (الجندي،1991).

وقد استبدلت الخيام فيما بعد بمساكن جاهزة حيث أنشئ حوالي (7390) وحدة سكنية تم تركيبها في الأعوام 1969 و 1970 ، 1971 ، وذلك بمساعدة جمهورية ألمانية الاتحادية ، حيث قام الأهالي فيما بعد بإنشاء الأسوار وإضافة مباني إسمنتية جديدة إلى المساكن الأصلية. (الجندي ، 1991)

وطبيعة نشأة مخيم البقعة تختلف عن باقي التجمعات السكانية الأخرى كونه أنشئ لظروف قسرية نتيجة هجرة اللاجئين من الضفة الغربية أعقاب حرب حزيران عام 1967م.

وينقسم مخيم البقعة إلى خمس مناطق وهي تبعاً للمناطق التي قدم منها اللاجئون وهذه المناطق هي : منطقة القدس والكرامة ونابلس والخليل والمخيم الجديد . (لجنة خدمات مخيم البقعة ، 1996)

وبلغ عدد سكان مخيم البقعة عام 1994 (58166) نسمة على المساحة الثابتة وهي 1.4 كم^2 . (لجنة خدمات مخيم البقعة ، 1996) ، علماً بأن المخيم يتبع لواء عين الباشا إدارياً.

(1-6-3) مدينة عين الباشا :

سميت عين الباشا بهذا الاسم نسبة إلى عين الماء الموجودة فيها وكذلك بسبب معسكر جيش إبراهيم باشا قائد جيوش محمد علي أثناء ذهابه إلى الشام وإقامته عند عين الماء . (بلدية عين الباشا ، 1994)

وتقع مدينة عين الباشا من الجهة الغربية الشمالية من العاصمة عمان وتبعد عنها حوالي خمسة عشر كم ، وتعد مدخل العاصمة الشمالي ، وتقع في الجهة الغربية الشرقية من محافظة البلقاء ، وهي مركز لواء عين الباشا ، وهي ضمن حوض البقعة الحوض المائي الرئيسي في المملكة . (بلدية عين الباشا ، 1994)

وقد تم تشكيل أول مجلس قروي في المدينة عام 1965 ثم تم ترفيعها إلى بلدية في عام 1947 وقد بلغت ميزانيتها في ذلك الحين (16) ألف دينار . أما في عام 1994 فقد بلغت ميزانيتها (562) ألف دينار . (بلدية عين الباشا ، 1994)

بلغ عدد سكان مدينة عين الباشا عام 1994 (21347) نسمة أما المساحة الكلية للمدينة فقد بلغت (20) كم^2 . (بلدية عين الباشا ، 1994)

(1-6-4) مدينة الفحيص :

تقع مدينة الفحيص ما بين حدود أمانة عمان الكبرى من الشرق وحدود بلدية السلط من الغرب وصويلح شمالاً وماحص جنوباً ، وتشتهر مدينة الفحيص بالأراضي الزراعية ، كما يتوفر بها عدد من المصانع وخاصة مصنع الإسمنت . (بلدية الفحيص ، 1994)

وقد تم تأسيس أول مجلس بلدي في مدينة الفحيص عام 1962 ، وتقدر مساحة المدينة بحوالي (30) كم^2 . (بلدية الفحيص ، 1997).

وقدر عدد سكان مدينة الفحيص في عام 1994 بـ(10098) نسمة في غالبيتهم من النصارى الذين يعتنقوا الديانة النصرانية .

وتتبع مدينة الفحيص لواء قصبة السلط . كما أنها تتبع قضاء الفحيص وماحص .

(1-6-5) مدينة ماحص :

تعد مدينة ماحص من المدن الرئيسة في محافظة البلقاء ، حيث تقع إلى الجنوب من مدينة الفحيص ، وتعتبر هي ومدينة الفحيص قضاءاً واحداً . كما أنها تعد من المناطق الجبلية ذات الأراضي الزراعية كما يتوفر بها عدد عيون الماء والآبار .

تأسست بلدية ماحص عام 1972 ، وتقدر ميزانية بلدية ماحص عام 1994 بـ(169) ألف دينار ، وتقدر مساحة مدينة ماحص بـ(5) كم^2 في عام 1994 ، أما حجمها السكاني فبلغ (8000) نسمة عام 1994 . (بلدية ماحص ، 1994)

٤٩٤٠١٠

(1-6-6) تجمع سكان دير علا :

تعتبر دير علا مركزاً للواء دير علا في الأغوار الوسطى ضمن محافظة البلقاء ، وهي بلدة صغيرة كانت تعد ضمن المراكز الحضرية في المحافظة لكونها مركز قضاء دير علا . أما في عام 1994 انتفت عنها الصفة الحضرية مع أنها مركز لواء وذلك لأن حجمها السكاني في عام 1994 (1185) نسمة . (بلدية دير علا ، 1994)

تأسس أول مجلس بلدي في دير علا عام 1994 على مساحة (2.1) كم^2 . حيث أن (1) كيلو متر مربع زراعي و (1.1) كم^2 سكني ، ويحد مدينة دير علا من الشمال تل دير علا ومن الغرب قناة الملك عبد الله ومن الشرق سيل الزرقاء ومن الجنوب جسر معدي . (بلدية دير علا ، 1997)

(1-6-7) تجمع سكان الشونة الجنوبية :

تقع مدينة الشونة الجنوبية في الجزء الجنوبي الغربي من محافظة البلقاء ، وتعتبر كذلك مركز لواء الشونة الجنوبية ويحدها من الشمال وادي عربة ومن الشرق قضاء عيرا ويرقا ومن الجنوب والغرب قناة الملك عبد الله . (بلدية الشونة الجنوبية ، 1994)

وأنشئ أول مجلس بلدي في مدينة الشونة الجنوبية عام 1951 ، وبالتالي فهي ثاني تجمع سكاني يؤسس به مجلس بلدي بعد مدينة السلط ، وقدم مجلس بلديتها يدل على أهميتها الإدارية ، حيث أنها تخدم إدارياً ثماني تجمعات سكانية هي : الكرامة ، الكفرين ، الرامة ، سويمة ، الروضة ، الجوفة ، العجاجرة والسكنة .(بلدية الشونة الجنوبية ، 1994)

ويقدر عدد سكان مدينة الشونة الجنوبية في اخر تعداد اجري في المملكة بـــ([illegible]) نسمة ، وتبلغ مساحتها (6) كم^2 . (بلدية الشونة الجنوبية ، 1994)

(1-7) الدراسات السابقة :

هناك بعض الدراسات التي ساهمت في موضوع الدراسة وتناولت بعض جوانبـــه ومـــن هذه الدراسات :

1. دراسة (خميس-1985) تناول فيها النمو السكاني في مدن محافظة اربد وأسباب هذا النمـــو والتفاوت السكاني في مدن المحافظة ، كما تناول الباحث فـــي دراســـته الـــتركيب العمـــري والنوعي للسكان لما لهذه العوامل من دور في تشكيل معدل النشاط الاقتصادي .

خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في معدل النمو السكاني في مدن المحافظـــة ويعزى هذا التفاوت في معدلات النمو بشكل رئيس إلى تفاوت دور ومساهمة الهجرة في النمو السكاني ، إذ لا يوجد اختلاف في معدلات الزيادة الطبيعية بين مدن المحافظة .

2. دراسة (سمحه،1984) عن تطور الأوزان السكانية للمدن الأردنية (1952-1979) ، حيث تناول الباحث في الدراسة التحضر السريع الذي شهدته المدن الأردنية خلال الفـــترة 1952-1979 ، وأيضاً تطرق الباحث للتفاوت في أحجام المدن الأردنية ودور الـــهجرة فـــي هـــذا التفاوت .

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن توزيع السكان غير المتكافئ في الضفة الشرقية علـــى مستوى المحافظات قد أدى إلى خلل في التوازن بين سكان الريف والحضر مما أدى إلى تدفق المهاجرين من الريف نحو المدن , الذي نتج عنه تزايد سريع لسكان المدن الأردنية ، كمـــا خلصت الدراسة إلى أن تدفق اللاجئين والنازحين في عامي 1948 و1967 كان لـــه أثـــره الواضح في تضخيم بعض المدن كعمان والزرقاء .

3 - دراسة (آل ثاني، 1986) عن التغير السكاني في محافظة اربد و أهم الموضوعـــات التي بحثها ؛ تطور النمو السكاني في المحافظة منذ بداية القـــرن العشريـــن وحتـــى أوائـــل الثمانينات ، بالإضافة لمعدل النمو السكاني على مستوى الأقضية والألوية خلال الخمســـينات والستينات والسبعينات وأوائل الثمانينات وتقدير عدد السكان في المحافظة حتى نهايـــة القـــرن العشرين ، وأيضاً الخصائص العامة للسكان مثل التركيب العمـــري والنوعـــي للســـكان فـــي المحافظة . أهم النتائج التي توصل إليها البحث كانت تشير إلى أن معدل النمو السكاني تعرض لتذبذبات نتيجة تذبذب معدل صافي الهجرة ، وتميزت مدينة اربد بارتفاع معدل النمو السكاني فيها عن بقية ألوية المحافظة .

4. دراسة (سمحه،1980) عن هجرة اللاجئين وغير اللاجئين إلى مدينة عمان للفترة (1948-1977) ، تناول الباحث تيار الهجرة الوافدة إلى عمان وأنماط هذه الهجرة ، أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن مدينة عمان جاذبة للسكان حيث تتوافر الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وان نسبة كبيرة من المهاجرين إلى مدينة عمان كانت نتيجة للهجرة القسرية من فلسطين .

5. دراسة (أبو صبحه،1995) عن الاتجاهات الحضرية الحديثة لتطور النظام الحضري ، حيث حاولت هذه الدراسة الكشف عن الاتجاهات الحضرية الحديثة لتطور النظام الحضري في الأردن من خلال حساب معدل النمو السكاني في هذه المراكز خلال فترتين زمنيتين : الفترة الأولى (1961-1979) والفترة الثانية (1979-1991) والمقارنة بين هاتين الفترتين .

أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة : وجود مناطق طرد سكاني تميزت فيها المدن بمعدلات نمو سكاني تقل عن معدلات النمو الطبيعي في الأردن ، كما تميزت المدن الكبيرة مثل الزرقاء واربد بمعدلات نمو أقل منها في المدن متوسطة الحجم ، وأظهرت مدينة عمان تناقصا في معدلات النمو السكاني في حين أظهرت المناطق الواقعة على أطراف مدينة عمان معدلات نمو مرتفعة ، كما أن مدينة عمان هي المسيطرة حضريا .

وبالتالي جاءت هذه الدراسة مكملة لما بدأت بها الدراسات السابقة التي تناولت بعض جوانب هذه الدراسة ، إلا أن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة من حيث :

1. فترة الدراسة الزمنية طويلة .
2. أن بعض التجمعات الرئيسة في محافظة البلقاء لم تدرس من قبل .

(1-8) منهجية الدراسة

(1-8-1) مصادر البيانات :

1. اعتمدت هذه الدراسة جُل اعتمادها على التعدادات السكانية التي أجريت في المملكة: إحصاءات المساكن لعام 1952 والتعداد العام الأول للسكان والمساكن عام 1961 والتعداد العام للمساكن والسكان 1979 والتعداد العام للسكان والمساكن والمسح المصاحب 1994 . كما اعتمدت هذه الدراسة على بعض المسوح والتعدادات التي أجرتها دائرة الإحصاءات العامة مثل مسح الاستخدام 1994 ، والتعداد الصناعي 1994 .
2. بيانات تم جمعها من البلديات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي لها علاقة بالدراسة ، بالإضافة للمقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع عدد من رؤساء

البلديات أو موظفيها ، وبعض المسؤولين في مديريات التربية والتعليم والصحة في محافظة البلقاء .

3. كتب وتقارير ونشرات إحصائية بالإضافة للدراسات السابقة .

(1-8-2) الأسلوب الإحصائي المتبع في الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب التحليلي البسيط المعتمد على النسب والمعدلات لمعالجة البيانات والمقارنة بينها بالإضافة لبعض المعدلات والصيغ الديموغرافية وهي :

1. معدل النمو السكاني وفق الصيغة الهندسية :

(Shryock,1976)

$$r = \sqrt[t]{\frac{Pt}{Po}} - 1$$

حيث r = معدل النمو السنوي للسكان

pt = عدد السكان في تاريخ لاحق.

po = عدد السكان في تاريخ سابق.

t = طول الفترة الزمنية .

حيث تم حساب معدلات النمو السكاني في التجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء خلال الفترات الزمنية الثلاث : (1952-1961) (1961-1979) (1979-1994) .

2- تم إيجاد رتبة الحجم ودليل الهيمنة الحضرية للتجمعات الرئيسة في الأعوام التالية : 1952،1961،1979،1994.

حيث دليل الهيمنة وفق الصيغة $\left(\frac{\text{سكان المدينة الأولى}}{\text{مجموع السكان في المدن الثلاث التي تليها}}\right)$ **(أبو صبحة،1995)**

3- الكثافة الحسابية العامة = $\frac{\text{عدد السكان في منطقة ما}}{\text{المساحة الكلية لهذه المنطقة}}$ **(أبو عيانة ، 1984)**

وقد تم حسابها على فترات زمنية مختلفة للتجمعات الرئيسة وذلك حسب توفر البيانات اللازمة لحسابها .

كما تم حساب الكثافة الفيزيولوجية لبعض التجمعات حسب توفر البيانات وكانت وفق الصيغة :

= $\frac{\text{سكان منطقة ما .}}{\text{المساحة الزراعية لتلك المنطقة}}$ **(أبو عيانة ، 1984)**

بالإضافة لكثافة الأراضي السكنية وكثافة المساكن

4- نسبة التركز = ½ مجـ | س-ص | (السعدي ، 1980)

حيث أن :

(س) هي النسبة المئوية لمساحة المنطقة إلى جملة المساحة الكلية .

(ص) النسبة المئوية لعدد سكان المنطقة إلى جملة السكان .

(مجـ) مجموع الفرق الموجب بين هذه النسب .

كما استخدم بيانات عن الأنشطة الاقتصادية والتجارية بالإضافة للخدمات الإدارية والخدمية في التجمعات الرئيسة من أجل تفسير بعض هذه المعدلات والخروج برؤية واضحة عن الكثافات والتركز السكاني .

5- التركيب السكاني ويشتمل على :

أ. **التركيب النوعي** : تم إيجاد نسب النوع وهي عدد الذكور لكل (100) أنثى ، وقد تم إيجاد نسب النوع لعامي (1961 ، 1994) وتم المقارنة بينهما .

ب. **التركيب العمري** : لقد تم تقسيم السكان إلى ثلاث فئات عمرية وهي :

فئة صغار السن أقل من (15) عاما .

فئة الشباب والكهول من (15-59) عاما .

فئة الشيوخ أي كبار السن أكبر من (60) عاما .

حيث تم إيجاد نسبة كل فئة إلى مجموع السكان والمقارنة بينهما ، بالإضافة إلى العمر الوسيط والأهرامات السكانية .

ج. التركيب الاقتصادي : ويشتمل على المؤشرات التالية :

1. معدل النشاط الاقتصادي النظري.

= عدد السكان في الفئة العمرية (15-59) سنة / مجموع السكان الكلي (United Nation, 1968)

2. معدل الإعالة النظري = السكان / عدد السكان في الفئة العمرية (15-59) سنة

3. معدل النشاط الاقتصادي الفعلي = عدد السكان العاملين / عدد السكان الكلي

4. معدل الإعالة الفعلي = السكان / عدد السكان العاملين

د. **التركيب التعليمي** : تم إيجاد نسبة الملتحقين في المؤسسات التعليمية إلى مجموع السكان في التجمعات الرئيسة في عامي (1961) و (1994) ثم المقارنة بينهما ، كما تم إيجاد نسبة السكان في الفئة العمرية (5-29) سنة إلى مجموع السكان في نفس الفئة العمرية في التجمعات الرئيسة في عامي (1961) و (1994) والمقارنة بينهما .

6. الصيغة العددية :

تفترض هذه الطريقة أن نمو السكان يتم على أساس خط مستقيم وبالتالي فإن حجم السكان سيزداد على أساس خط مستقيم ، فإن الصيغة الرياضية هي كالآتي :

$$P_n = P_0(1+rt)$$ (الشلقاني ، 1990)

حيث أن P_n : التقدير للسكان في المستقبل .

P_0 : التقدير للسكان في الماضي .

r : معدل النمو السكاني .

t : الفترة الزمنية ما بين التقديرين .

وبصفة عامة يمكن القول أن هذه الطريقة تعطي تقديرات مقبولة عندما تكون الفترة التي يراد استكمال السكان عندها قصيرة ولكن لا يفضل اللجوء إليها عند إجراء التقدير لمدة أطول ، وغالباً يفضل أن تستخدم هذه الطريقة لمدة أقل من 5 سنوات .

7. الصيغة الهندسية :

في الصيغة السابقة افترض ثبات معدل النمو السنوي للسكان في الفترة بين التعدادين أو بين نقطة الأساس والنقطة التي يراد استكمال السكان عندها ، ومن المعروف أن الزيادات المطلقة المتتالية في عدد السكان نتيجة هذا الفرض لا تكون متساوية ولكنها تتبع قانون الفائدة المركبة ، ومعدل النمو الثابت الذي يتكرر سنة بعد أخرى ينتج عنه زيادة مطلقة أكبر وأكبر حيث يتغير الأساس باستمرار .

والصيغة المستخدمة هي :

$$Pn = Po(1+r)n$$ (الشلقاني ، 1990)

حيث أن n : هي الفترة الزمنية بين التعدادين أو بين سنة الأساس والفترة المراد الاستكمال لها .

8. الصيغة الأسية :

مما يؤخذ على الصيغة الهندسية أنها تفترض أن معدل النمو يمثل إضافة سنوية ثابتة إلـــى عدد السكان في كل سنة ومع ذلك فإن واقع الحياة يبين أن عملية النمو عملية مســـتمرة وليســت زيادة منتظمة محسوبة كل سنة على حدة .

الصيغة الأسية :

$$Pn = Poe^{rn}$$ (الشلقاني ، 1990)

9. تم استخدام بعض المؤشرات التنموية (التعليم ، الصحة ، الإسكان) والتي لها ارتباط بالسكان من أجل تقديرات هذه الخدمات في المستقبل في عامي (2000 ، 2005) . حيث أن الباحث تطرق لدراسة التغير في التركيب التعليمي والاقتصادي ولما لهما من ارتباط بالتنمية فقد قام الباحث بإيجاد التقديرات المستقبلية للمؤشرات التنموية وهي التعليم والصحة والإسكان.

أ. المؤشرات التعليمية :

1. عدد الطلبة / مدرسة .
2. عدد الطلبة / معلم ومعلمة .
3. الكثافة الصفية .

وذلك عن طريق إيجاد نسبة الالتحاق بالمدارس في التجمعات الرئيسة وتم الإسقاط لهذه النسبة وفق الصيغة الهندسية .

ب. المؤشرات الصحية :

1. عدد السكان / مركز صحي .
2. عدد السكان / طبيب .

3. عدد السكان / ممرض .

ج. مؤشرات الإسكان :

عدد السكان / مسكن .

وذلك عن طريق إيجاد معدل النمو للمساكن للفترة (1979 - 1994) ثم الإسقاط بناء على ذلك المعدل .

وبالتالي فإن هذه الدراسة اعتمدت على المقاييس السابقة من خلال المقارنة بين الفترات الزمنية التي شملتها الدراسة وذلك حسب توفر البيانات .

كما تضمنت الدراسة في ثناياها بعض الجداول والأشكال البيانية والخرائط من أجل تعزيز الدراسة وتسهيل وصول الفكرة للقارئ .

الفصل الثاني

تغير الحجم والنمو لسكان التجمعات الرئيسة

(1952 - 1994)

المحتوى :

(2-1) تمهيد :

تتفاوت المجتمعات في معدلات النمو السكاني فيما بينها ، تبعاً للاختلافات في معـدلات الزيادة الطبيعية من جهة ، ومن جهة أخرى للتفاوت في معدل الهجرة . حيث أن مكونات النمـو السكاني هي : الزيادة الطبيعية والتي تتألف من عنصري الخصوبة والوفيـات بالإضافـة إلـى صافي الهجرة .

ويرتفع معدل النمو السكاني في الأردن حيـث بلـغ (4.6%) فـي الفـترة مـا بيـن (1952ـ1994) نتيجة ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية وكذلك موجات الهجرة القسـرية التـي قدمت إلى الأردن أعقاب الحروب العربية الإسرائيلية عامي (1948و1967) بالإضافة للهجرة القسرية العائدة إثر حرب الخليج عام (1990).

بالنسبة لمحافظات المملكة فقد تفاوتت من حيث معدلات النمو فنجـد انخفـاض النمـو السكاني في أقليم الجنوب وعلى عكس ذلك يرتفع النمو السكاني في إقليم الوسط والشمـال إلا أن أقليم الوسط هو الأعلى من حيث النمو السكاني ويرجع ذلك إلى كون العاصمة عمان تتركز فـي ذلك الإقليم .

ومحافظة البلقاء كونها من محافظات الوسط فقد ارتفع معدل النمو السكاني فيها إلا أنـه في أغلب احيانه كان أقل من مستوى النمو للمملكة ، أما بالنسبة لتجمعات المحافظة الرئيسة فهي الأخرى تفاوتت من حيث النمو فنجد مدينة السلط في فترة الستينات أنها كانت طـاردة للسـكان وكذلك التجمعات الرئيسة الأخرى وينعكس الحال في الفترات الزمنية الأخـرى حيث تتحـول الظروف لتصبح هذه التجمعات جاذبة للسكان باستثناء تجمعات الشونة الجنوبية ودير علا .

ومن هنا جاء هذا الفصل لدراسة النمو السكاني في التجمعات السـكانية الرئيسـة فـي محافظة البلقاء في الفترات الزمنية : (1952ـ1961) ، (1961-1979) ، (1979-1994) والمقارنة بينها .

(2-2) النمو السكاني في الأردن :

وفقاً لنتائج التعداد الأخير للسكان والمساكن لعام 1994 ، فقد بلغ العدد الإجمالي للسكان في الأردن (4135) ألف نسمة . وعند مقارنة عدد السكان عام 1994 ، مع عددهم في عـام 1979 ، فإننا نلمس زيادة قدرها (93.8%) حيث بلغ العدد في ذلك العـام (2133) ألـف نسمة ، مما يعني أن عدد السكان قد اقترب من التضاعف في غضون خمسة عشر عاما (أبـو السندس ، 1996) .

أما عند المقارنة مع عدد السكان عام (1961)، والذي بلغ آنذاك (901) ألف نسمة ، فإن نسبة الزيادة في عدد السكان تكون قد تضاعفت ثلاث مـرات تقريبـاً (359%) ، وتبلـغ عملية التضاعف السكاني ذروتها لتصل إلى سبعة أضعاف ونيف عند إجراء المقارنة مع عـــدد السكان عام (1952) والذي بلغ (586) ألف نسمة (أبو السندس ، 1996) .

ويستدل من نتائج جميع التعدادات والمسوح الإحصائية الديموغرافية التي أجريـت فـي الأردن منذ عام 1952 وحتى عام 1994 . إن معدل النمو السكاني في المجتمع الأردني يعتبر من المعدلات التي تعكس الزيادة الفائقة للسكان ، وليست الزيادة العالية فحسب ، حيث انه لم يقل عن مستوى (4.6%) كمعدل سنوي لفترة زمنية طويلة جدا (1952 ــ 1994) ، وتعتــبر هذه الفترة كافية للحكم على شدة ارتفاع مستوى النمو السكاني .(أبو السندس ، 1996)

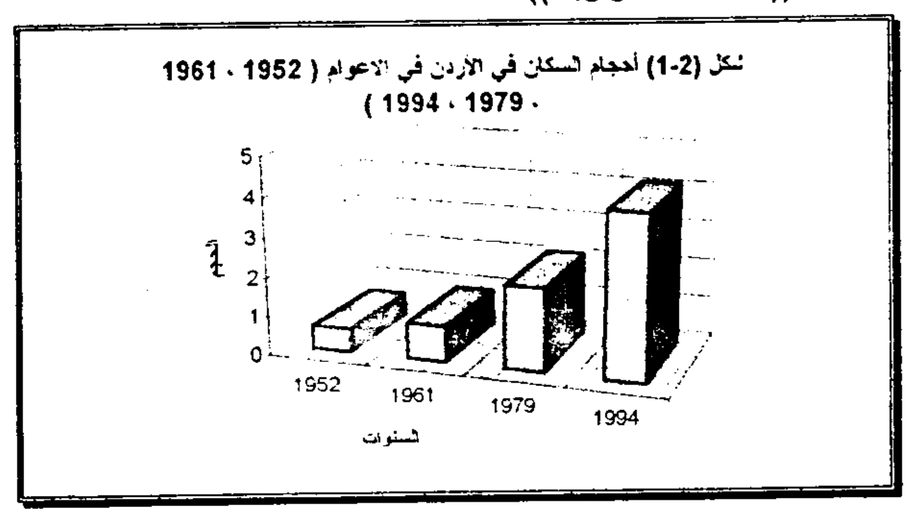
وتتأكد حقيقة ارتفاع معدل النمو السكاني في الأردن عند مقارنته ببعض المعدلات السائدة في العالم في عقد التسعينات ومن أمثلتها (1.6 %) للعالم اجمع ، و(0.6%) للدول الصناعية ، و(1.9%) للدول النامية .(أبو السندس ، 1996) ويبلغ معدل النمــو الســكاني لــلأردن فـي التسعينات (2.9%) . كما أن معدل النمو (4.6%) هو للأردن فقط أي للضفة الشرقية خـــلال الفترة (1952-1994) .

ولدى المقارنة مع معدل النمو في بعض بلدان الدول النامية مثل مصر ، فأننا نجد انه لا يتجاوز (2.1 %) ، وينخفض في لبنان ليصل (1.9 %) ، وفي قبرص يبلـــغ (0.8 %) ثـم يتدنى في هونغ كونغ إلى (0.7 %) . (تقرير التنمية البشرية لعام 1994) . ولم يتم رصـــد أي معدل نمو في العالم يزيد عن معدل النمو السكاني في الأردن ، سوى في دولة واحـــدة هـي نيجيريا التي بلغ معدلها (5.0%) في عام 1992.(أبو السندس ، 1996)

واستنادا إلى هذا المعدل العالي جدا والذي يعكس " الزيادة الفائقة " فـــي الأردن ، فـأن الفترة اللازمة ليتضاعف عدد السكان ، تعتبر من اقصر الفترات المعروفة على المستوى الدولي وهي سبعة عشر عاما فقط بينما هي في مصر (31) عاما وفي جميع الدول النامية (38) عاما ، وفي هونغ كونغ (90) عاما . وفي بعض الدول الصناعية مثل فرنسا وألمانيا والسويد تزيد عـن ثلاثمائة عام (تقرير التنمية البشرية 1994) .

ورجوعا إلى معدل النمو السنوي للسكان نجد أن معدل النمــو لفــترة (1952-1961) (4,87%) وللفترة (1961-1979) (4,96%) .أما الفترة الأخيرة فنجده (4,46%) وبالتـــالي فإن معدل النمو السنوي للسكان كان متقاربا بين الفترات الثلاث إلا أنه ينخفض قليلا في الفـــترة (1979 - 1994) مع العلم أنه عندما يؤخذ للفترة الزمنية كاملة بلغ معدل النمــو الســنوي (4.76%).

وفيما يلي الشكل (2ـ1) يبين أحجام سكان الأردن فـــي الأعــوام : 1952 و 1961 و 1979 و 1994. ((الأعمدة التكرارية))



*مصدر البيانات ، التعدادات السكانية 1952،1961،1979،1994.

نلاحظ من الشكل (2ـ1) التسارع الكبير الذي حصل في حجم سكان الأردن وخصوصاً عام 1979 وعام 1994 ويرجع للموجات السكانية المهاجرة إلى الأردن .

وهنا لا بد من التنويه بأن معدل النمو السكاني في الأردن للفترة من (1952 - 1994) قد تأثر بعامل الهجرات القسرية التي تعرض لها المجتمع الأردني في عام (1948) ، إثر طـــرد قرابة ربع مليون فلسطيني من أراضيهم وتم لجوؤهم إلى الأردن . وعام (1967) إثر الحـــرب العربية الإسرائيلية التي أدت إلى نزوح قرابة (أربعمائة ألف) مواطن من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة . وتم إيواؤهم في الأردن ، وأخيراً الهجرة القسرية العائدة للأردن إثر أزمة الخليـــج عام (1990) والتي نجم عنها عودة حوالي (ثلاثمائة ألف) مواطن أردني دفعة واحدة . (أبو السندس ، 1996)

أما السبب الثاني للارتفاع فإنه ناتج عن ارتفاع نسبة مستويات الخصوبة في الأردن قياساً بالمستويات العالمية السائدة ، فمعدل المواليد الخام بقي في حدود (50) بـــالألف طيلـــة الفـــترة (1950 - 1975) ، ولم تظهر عليه علامات الانخفاض الملموس إلا منذ منتصف الســـبعينات حينما تدنى بمقدار (8) نقاط مئوية ووصل إلى حوالي (43) بالألف ، ثم إلـــى حوالـــي (34) بالألف في النصف الأول من عقد التسعينات .(أبو السندس ، 1996).

ويعود السبب الثالث إلى انخفاض مستويات الوفاة بشكل ملموس بيـــن عقـــدي الســـتينات والتسعينات حيث كان الانخفاض بمقدار (6.5) نقطة مئوية ، أي من (12.5) في الألف إلـــى (6.0) في الألف الذي يتقارب كثيراً من المستويات التي بلغتها الـــدول المتقدمـــة (3-4) فـــي بالألف.

(2ـ3) الاتجاه العام للنمو السكاني في محافظة البلقاء :

مرت محافظة البلقاء بالظروف والأحداث التي مرت بها المملكة ـ كونـها جـزء مـن الأردن ـ من حيث الأحداث السياسية والظروف الاقتصادية والاجتماعية حيث انعكس ذلك على الوضع السكاني في المحافظة من حيث التغير في حجم وتركيب السكان .

ومحافظة البلقاء من محافظات إقليم الوسط ، حيث أن معظم التركز السكاني في هذا الإقليم وتضم محافظة البلقاء أربعة ألوية هي : لواء قصبة السلط ، لواء عين الباشا ، لواء دير عـلا ، ولواء الشونة الجنوبية . وكون هذه المحافظة محاذية لحدود الضفة الغربية فقد كان لها نصيب من استقبال جزء ليس بالقليل من المهاجرين حيث أقيم مخيم لجزء من هؤلاء اللاجئين في منطقة البقعة عام (1968) .

بلغ حجم لواء البلقاء عام 1952 (92892)(إحصاء المساكن لعام 1952) نسمة مـع العلم أن بعض المدن والقرى كانت تتبع للواء البلقاء مثل مدينة مادبا (8545) نسمة ومـاعين (2709) نسمة وتجمعات أخرى فصلت عن اللواء عام (1961) ليصبح مجموع سـكان لـواء البلقاء (65037) نسمة (التعداد العام للسكان والمساكن لعـام 1961) وبالتـالي لـم يكـن بالاستطاعة حساب معدل النمو السكاني السنوي للـواء بيـن عـامي (1952 و 1961) وذلـك لاختلاف تجمعات ومدن وقرى اللواء في عام (1952) عنه في عام (1961) .

وفي عام (1979) تحول لواء البلقاء إلى محافظة حيث بلغ سكانها (146406) (تعـداد السكان والمساكن ، 1979) نسمة أي بمعدل نمو (4.6%) في الفترة بين (1961 - 1979). وبالطبع فإن هذا المعدل مرتفع إلا أنه ينخفض عن معدل النمو للمملكة بـ (3%) نقاط مئوية. وعند مقارنته مع بعض محافظات المملكة مثل محافظة عمـان العاصمـة (5.9%) ، الكـرك (4.3%) نجده بين هاتين المحافظتين .

في الفترة (1979 -1994) ينخفض معدل النمو في محافظة البلقاء قليلاً عما كان عليه في الفترة السابقة ليصبح (4.25%) حيث كان حجم سـكان محافظـة البلقـاء لعـام 1994 (273489) (تعداد السكان والمساكن ، 1994) نسمة . وعند مقارنته مع معدل النمو للمملكـة جد أنه ينخفض عنه نقطتين مئويتين وبالتالي فإنه متقارب مع معدل النمو العام للمملكة في ذلـك ام الذي يعتبر مرتفعاً .

ونرى مما سبق ارتفاع معدل النمو السكاني للسكان في محافظة البلقاء للفـترات الزمنيـة 196 - 1979) و (1979 - 1994) ، ويمكن إرجاع ذلك إلى عامل الهجرة إلى تلـك نقطة .

الحجم والنمو والكثافة والتركيب . وفي هذا الفصل ستتم دراسة الحجم من خلال دراسة التغـــير في النمو السكاني للفترة(1952 - 1994).

وسيتم دراسة معدلات النمو للفترات الزمنيـــة الثـلاث التاليـة : (1952 - 1961) ، (1961 _ 1979)،(1979 - 1994) . حيث أن الفترتين الأولى والثانية سيكون هنـــاك ستة تجمعات سكانية فقط كون مخيم البقعة لم يكن موجوداً إلا بعد عام 1968 . وفيما يلي كـــل فترة على حدة :

(2ـ4ـ1) النمو السكاني للتجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء للفترة (1952 - 1961) :

مدينة السلط هي الوحيدة من التجمعات الستة في هذه الفترة التي تعتبر مركزا حضريا . أما باقي التجمعات فهي تجمعات تعتبر ريفية معتمدة في حياتها ونشاطها على الزراعة وعدد سكانها منخفض أقل من 5000 نسمة . ومن خلال الجدول رقم(2ـ1) يظهر لنا معدلات النمو السكاني لهذه الفترة .

جدول (2ـ1)

النمو السكاني للتجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء (1952- 1961)

التجمع السكاني	السكان 1952	السكان 1961	معدل النمو السنوي 1952- 1961 %
السـلط	15478	16176	0.5
عين الباشـا	748	765	0.25
الفحيـص	2753	2946	0.76
ماحـص	956	1154	2.1
ديـر عـلا	2420	1190	7.6-
الشونة الجنوبية	1907	1082	6.1-

بيانات 1952 ، تعداد 1961 . المعدلات من حساب الباحث وفق الصيغ الهندسية

في هذه الفترة يظهر لنا عدم ازدياد أعداد سكان التجمعات بشكل ملحوظ حيـث كـانت الزيادة في معظم التجمعات منخفضة نسبيا . في حين أن تجمعي دير علا والشونة الجنوبية قـد تناقص عدد السكان فيهما لأقل من النصف في تجمع دير علا وأقل بقليل فـي تجمـع الشونـة الجنوبية حيث كانت معدلات النمو فيهما سالبة ، ويعود ذلك إلى أن نسبة ليست قليلة من سـكان تجمعي دير علا والشونة الجنوبية يعيشون في بيوت غير ثابتة عام 1952 وبالتالي فإنـه مـن السهل الانتقال إلى تجمع سكاني أخر .

وعند النظر إلى معدل النمو في مدينة السلط نجد أنه منخفض في هذه الفترة إذ بلغ(0.5%) وهو يعتبر منخفض جداً خصوصاً عند مقارنته بمعدل النمو للمملكة (4.9) وإن دل ذلـــك علـــى شيْ فإنما يدل على أن مدينة السلط في تلك الفترة كانت طاردة للسكان حيث تبين مـــن دراســـة سمحه تطور الأوزان السكانية للمـــدن الأردنيـــة أن معـــدل الـــهجرة المغـــادرة مـــن المدينـــة كانت(2.7%) (سمحه ، 1984) .

وعلى الرغم من ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية في تلك المدينة فإن شأنها شأن سائر مدن المملكة في تلك الفترة وهو ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية الناتج عن ارتفاع معدلات الخصوبة .

بلغ معدل النمو في تجمع عين الباشا لتلك الفترة(0.25%)وهـــو معـــدل منخفـــض إذا قورن بالتجمعات التي كان معدل النمو فيها موجباً حيث يعتبر هذا التجمع من أقل التجمعات مـــن حيث النمو وعدد السكان . وكانت عين الباشا في تلك الفترة يغلب عليها الطابع الزراعي حيـــث كانت أراضيها والأراضي المجاورة لها تعد من أخصب الأراضي في المحافظة وهذا يعود لتوفر المياه فيها وسهولة أراضيها إذ كان السكان فيها في غالبيتهم زراعيين يعتمدون في حياتهم علـــى الزراعة .والمعلوم أن المناطق الزراعية تعد منخفضة الكثافة كما أن بعض سكانها يسكنونها في المواسم الزراعية مثل موسم الحصاد . وبالتالي فإن ذلك يجعل تجمع عين الباشا في تلك الفـــترة طارداً للسكان .

تجمع الفحيص السكاني في هذه الفترة كان يعد التجمع الثاني بعد مدينة السلط من حيـــث الحجم . إلا أن معدل النمو كان منخفضاً مثل سائر التجمعات الأخـــرى إذ بلـــغ (0.76 %) . وقرب الفحيص من عمان قد يكون له دور كبير في اجتذاب عمان بعض سكانها . وأيضاً هجرة العديد من السكان إلى اوروبا والولايات المتحدة في تلك الفترة .

ويرتفع معدل النمو السكاني في تجمع سكان ماحص للفترة (1952-1961) عن بـــاقي تجمعات البلقاء حيث بلغ (2.1%) . وماحص مجاورة لتجمع الفحيص وهي في تلك الفترة بلـــدة صغيرة لا يزيد سكانها عن ألف نسمة إلا أنها تُعد من التجمعات الطاردة لسكان فمعدل النمو فيها أقل من (3.4%) ووفقاً لتصنيف كايد أبو صبحة تعد من التجمعات الطاردة للسكان (أبو صبحة، 1987) .

يُشكك في حجم سكان دير علا كونه في عام (1952) كان (2420) نسمة ثم اصبح في عام (1961) (1190) نسمة ، إلا أنه قد يكون حقيقياً كما تبين من خلال التعداد لعام (1952). وإذا أردنا أن نقول أن حجم سكان دير علا عام (1952) كان يضم تجمعات أخرى ، فنقـــول أن هذه التجمعات المحيطة بدير علا مذكورة ضمن تجمعات محافظة البلقاء في النشرة التـــي تضـــم التجمعات وأعداد سكانها .

حيث بلغ معدل النمو لدير علا في هذه الفترة (-7.6%) وهو منخفض جداً وهـو مـن أدنى المعدلات على مستوى المحافظة . وقد يرجع السبب في انخفاض معدل النمو إلى الـهجرة من دير علا إلى التجمعات المحيطة بها إذ بلغ معدل صافي الهجرة (-11.09%). (سـمحه ، 1984) .

أما الشونة الجنوبية فهي الأخرى كان معدل النمو السكاني فيها سالباً إذ بلغ (-6.1%) . والسبب في هذا الانخفاض الملحوظ يعود إلى الهجرة المغادرة حيث بلغ صافي الهجرة (9.5%) (سمحه ، 1984) وبالتالي فإنها تعتبر من التجمعات الطاردة للسكان حيث انخفض سكانها إلـى أقل من النصف في تلك الفترة وعند رجوعنا لإحصاءات المساكن عام (1952) تبين أن اكـثر من نصف السكان في دير علا والشونة الجنوبية يعيشون في مساكن غير ثابتة وباتالي فإن هـذا ييسر عملية انتقال السكان وخصوصاً إذا كان السكان يعتمدون في حياتهم على تربية المواشـي (إحصاءات المساكن 1952)

ومما سبق يتبين لنا أن كل التجمعات في الفترة (1952 - 1961) تجمعـات طـاردة للسكان بدون استثناء لكن بنسب متفاوتة فكان أشدها تجمعي سكان دير علا والشونـة الجنوبيـة وأقلها تجمع ماحص وباقي التجمعات كانت ضمن هذا المستوى من النمو .

ويرجع سبب انخفاض معدلات النمو السكاني فيها إلى ارتفاع معدلات الهجرة الخارجـة حيث أنها في كثير من التجمعات كانت تزيد عن معدلات الزيادة الطبيعية وخصوصاً في دير علا والشونة الجنوبية .

(2-4-2) النمو السكاني للتجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء (1961 - 1979):

الفترة الزمنية (1961 - 1979) كانت نسبياً طويلة إذ بلغت 18 عاماً ، وتزامنت هذه الفترة مع حدوث الحرب العربية الإسرائيلية وما نتج عنها من تشتيت أهل الضفة الغربية ونزوح قسم لا بأس به إلى الضفة الشرقية ، وما نتج عن ذلك من إقامة هؤلاء النازحين في محافظـات المملكة دون استثناء مع أن التركز كان في إقليم الوسط . ولا شك أن نسبة هؤلاء النازحين قـد اتجهت إلى محافظة البلقاء حيث أقيم في عام 1968 مخيم البقعة في حوض البقعة ، بالإضافـة لمن اتجه إلى مدن وقرى المحافظة ، وبالتالي فإن ذلك أدى بلا شك إلى رفع وتيرة النمو السكاني في التجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء .

حيث معدلات النمو كانت تزيد عن الفترة السابقة للتجمعات كلها دون اسـتثناء إلا أنـه بنسب متفاوتة كما سيظهر معنا في الجدول (2-2) .

الجدول (2ـ2)

معدلات النمو السكاني للتجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء (1961 - 1979)

التجمع السكاني	السكان 1961	السكان 1979	معدلات النمو (%) 1979-1961
السلط	16176	33037	4.0
عين الباشا	765	3224	8.3
الفحيص	2946	5425	3.5
ماحص	1154	3896	7.0
دير علا	1190	1253	0.3
الشونة الجنوبية	1082	2404	4.5

• بيانات تعداد (1961 ، 1979)، المعدلات من حساب الباحث .

في عام 1961 صنفت التجمعات الحضرية على أنها كل مركز حضري يزيد سكانه عن (10) آلاف نسمة . وبالتالي فإن مدينة السلط هي الوحيدة من التجمعات التي تعتبر مركزاً حضرياً في محافظة البلقاء في هذه الفترة ، ولهذا أصبحت مدينة السلط مركز جذب سكاني لتوفر الخدمات والسلطة الإدارية والوظائف غير الزراعية .

بلغ معدل النمو في مدينة السلط في تلك الفترة (4.0%) وبالتالي فإن هذا المعدل ارتفع عن الفترة السابقة ب (3.5) نقطة مئوية ، وبالطبع فإن هذه الزيادة تعتبر كبيرة إذا ما قورنت بالفترة السابقة .

والسبب في ارتفاع معدل النمو السكاني في مدينة السلط قد يرجع إلى عامل الهجرة حيث قدر عدد المهاجرين إلى مدينة السلط من دراسة سمحه (تطور الأوزان السكانية في المدن الأردنية) بحوالي (13729) نسمة . (سمحه ، 1976).

وبنفس الفترة كان تيار الهجرة المعاكسة مستمراً من مدينة السلط إلى مدن أخرى في المملكة وخاصة العاصمة عمان حيث تم حصر ما نسبته (13%) من المهاجرين إلى مدينة عمان كانوا من السلط من خلال دراسة سمحه هجرة اللاجئين وغير اللاجئين إلى مدينة عمان (سمحه،1980) .

إلا انه تبين أن معدل صافي الهجرة السنوي لمدينة السلط في الفترة (1961 - 1979) كان (0.14%) (سمحه ، 1984) وبالتالي فإن الهجرة القادمة هي التي فاقت الهجرة المغادرة. كما يظهر من ارتفاع معدل النمو السكاني في تلك الفترة أن الهجرة القادمة هي الأكثر .

ولا شك أن الهجرة القادمة في تلك الفترة كانت من المهاجرين أو النازحين من الضفة الغربية وذلك لتميز مدينة السلط وقربها من العاصمة عمان .

وعند مقارنة معدل النمو في السلط في تلك الفترة مع مثيله في المملكة نجد أنه يقل عنه بـ (0.96) نقطة مئوية أي بفارق قليل . إلا أن معدل النمو في السلط يقل كثيراً عن معدل النمو في مدينة عمان في تلك الفترة حيث بلغ في عمان في تلك الفترة (9.14%) ولا شك أن ارتفاعه في مدينة عمان ناتج عن ارتفاع معدل صافي الهجرة حيث بلغ (5.95%) (سمحه ، 1984).

شهد تجمع عين الباشا نمواً سكانياً مرتفعاً حيث قدر ب (8.32%) . والمعلوم أن عين الباشا في هذه الفترة أصبحت مركز جذب سكاني خصوصاً من مخيم البقعة المحاذي لعين الباشا. ويعتبر معدل النمو في عين الباشا من أعلى المعدلات على مستوى المحافظة إلا انه لا يعتبر كذلك على مستوى المملكة حيث نجد أن هناك تجمعات في المملكة يزيد معدل النمو فيها عن معدل النمو في عين الباشا مثل الجويدة (13.6%) و خريبة السوق (12%) أبو علندا (12.6%)و صويلح (11.3%) و الجبيهة (16%) ووادي السير (9.9%) و مرج الحمام (17.8%) و الرصيفة (12.3%) و الهاشمية (18.3%) و الحسا (16.3%) .(أبو صبحة،1995) .

ولو نظرنا إلى التجمعات السابقة لوجدنا أن أكثرها في عمان والزرقاء ، حيث أن هاتين المدينتين كانتا مراكز جذب شديدة للسكان ، بل وما زالت وخصوصاً في الضواحي البعيدة عن مركز المدينتين .

كما أنه تم إنشاء أول مجلس بلدي لتجمع عين الباشا في عام 1974 ، أي في تلك الفترة، بموازنة مقدارها ستة عشر ألف دينار ، كما أنها بدأت تستقطب بعض الصناعات كون أن فيها مركز للتدريب المهني . وبالتالي فإن ذلك مما جعل عين الباشا أن تصبح مركز لجذب السكان . (بلدية عين الباشا ، 1997) .

في الفترة الثانية (1961 - 1979) فقد تضاعف عدد سكان الفحيص وبمعدل نمو سكاني قدره (3.5%) ، حيث تم إنشاء مجلس بلدي فيها وبدأ الاهتمام بشق الطرقات وتوفير الخدمات للمدينة مما أدى إلى التخفيف من وتيرة الهجرة المغادرة منها .

تجمع ماحص بلغ معدل النمو فيه (7.0%) . وكان للهجرة القادمة دور كبير في هذا النمو المرتفع وخصوصاً في تلك الفترة حيث أن معدل النمو في هذه الفترة في تجمع ماحص كان يزيد عن معدل النمو على مستوى المحافظة حيث أنه زاد عن معدل نمو المحافظة بـ (2.4) نقطة مئوية .

أما تجمع دير علا فقد حدث أن زاد حجم سكانه ولكن بمعدل نمو منخفض قدره (0.3%) وبالطبع فهو من أدنى المعدلات على مستوى التجمعات موضوع الدراسة ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل وتيرة الهجرة المغادرة حيث بلغ (-3.52%). (سمحه ، 1984)

أما تجمع الشونة الجنوبية فقد تضاعف (1.2) مرة بمعدل نمو مقداره (4.5%) . حيث أنه بلغ معدل صافي الهجرة القادمة (0.63%) مع انه كان في الفترة السابقة سالبا أي أن الهجرة المغادرة تزيد عن الهجرة القادمة .

الفترة الثانية (1961 - 1979) كانت طويلة نسبيا ، حيث أنه حدثت تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية في هذه الفترة منها الحرب العربية الإسرائيلية . فتح أسواق الخليج ، التغيرات الاجتماعية وعلاقتها بالخصوبة والإنجاب وغيره ، كل ذلك أدى إلى حدوث تغيرات نوعية بالحجم والنمو السكاني في الأردن بشكل عام ، وبالطبع فإن التجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء شملتها هذه التغيرات والأحداث وبالتالي فإن هذه الفترة الزمنية تميزت بارتفاع معدلات النمو السكاني وخاصة في عين الباشا وماحص ، وكان أدناها نموا تجمع دير علا إلا أنه لم يكن متناقصا كما كان في الفترة الأولى .

(2-4-3) النمو السكاني للتجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء في الفترة الثالثة (1979 - 1994):

استمرت الأحداث والتغيرات التي كانت قد حدثت في نهاية السبعينات لتصبح أكثر تأثيرا وتعمقا في المجتمع الأردني وخاصة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية حيث فتحت الأسواق الخليجية للعمالة الأردنية ، وبالمقابل كان تيار معاكس من العمالة الوافدة للأردن من العمالة غير الماهرة البسيطة وخاصة من جمهورية مصر العربية وانعكاس ذلك على الاقتصاد الأردني وحدوث الطفرة الاقتصادية في نهاية السبعينات إلى منتصف الثمانينات .وبالمقابل على الصعيد الاجتماعي التوجه العام نحو التعليم من أجل رفع المكانة للفرد في المجتمع وأيضا من أجل الحصول على مصدر رزق من خلال الوظائف التي تحتاج إلى تعليم عالي .

وبدوره انعكس على نظرة المجتمع نحو الأسرة الكبيرة وتغيرها إلى تفضيل الأسرة الصغيرة النووية في اغلب الأحيان. وبالتالي فان مجموع هذه التغيرات أدت إلى حدوث انخفاض في معدلات النمو السكاني في الأردن . أما في نهاية الفترة أي في بداية التسعينات فقد حدثت أمور عكسية منها رجوع جزء كبير من العمالة الأردنية في أسواق الخليج اثر أزمة الخليج عام 1991 إلى الأردن . حيث رجع ما يقارب ثلاثمائة ألف مواطن إلى الأردن دفعة واحدة . (أبو السندس 1996)

كذلك حدوث المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في الأردن بل ازديادها في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مثل مشكلات البطالة و الفقر و التضخم الاقتصادي وغيره من المشكلات أدت هي إلى الأخرى إلى حدوث تغيرات ديموغرافية في المجتمع الأردني وقد تأثرت التجمعات السكانية الرئيسة بما حدث في المنطقة بشكل عام والأردن بشكل خاص حيث تبين أن هناك تجمعات نمت بسرعة زائدة وأخرى انخفض معدل النمو فيها كما سنرى في الجدول (2ـ3).

الجدول (2ـ3) معدلات النمو السكاني في التجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء للفترة (1979ـ1994)

التجمع السكاني	السكان 1979	السكان 1994	معدلات النمو (%) 1994_1979
السلط	33037	56458	3.6
مخيم البقعة	45238	58592	1.7
عين الباشا	3224	21347	13.4
الفحيص	5425	10098	4.2
ماحص	3896	8000	4.9
دير علا	1253	1185	-0.4
الشونة الجنوبية	2404	2727	0.8

* بيانات تعداد1979،1994،المعدلات من حساب الباحث

تشير البيانات الواردة في الجدول (2-3) أن هناك تناقصا في معدلات النمو في التجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء في الفترة الزمنية (1979-1994) عنه في الفترة الزمنية (1961-1979) في معظم التجمعات السكانية الرئيسة باستثناء مدينتي عين الباشا و الفحيص، حيث ارتفع معدل النمو في مدينة الفحيص فقد زاد معدل النمو فيها عن الفترة السابقة بأقل من نقطة مئوية واحدة .

ونريد أن نبين بنوع من التفصيل معدلات النمو في كل تجمع سكاني ، حيث كانت معدلات النمو في كل من :-

مدينة السلط :-

تبين من نتائج التعداد العام للسكان والمساكن عام 1994 إن حجم سكان مدينة السلط بلغ (56458) نسمة ، حيث بلغ معدل النمو في الفترة (1979-1994) (3.6%) وهو يقل عن

معدل نمو المملكة بـــ (0.86) نقطة مئوية ، وكذلك ينخفض عن معدل النمو لمحافظـــة البلقـاء بـــ(0.65) نقطة مئوية .

وبالتالي فانه يلزم مدينة السلط (19) عاما حتى تتضاعف ، وهذه الفترة لاشك بقصرها ، حيث يتطلب ذلك زيادة القدرة الاستيعابية للمدينة حتى تلبي احتياجات ساكنيها سواء من الأراضي السكنية ، أو المساحات المخصصة للقطاع الصناعي والتجـــاري والخدمـــي للمدينـــة ، وأيضـــا المساحات الزراعية مع أن التعدي دائما يكون على حساب الأراضي الزراعيـــة التـــي تتقلـــص باستمرار لحساب القطاعات الوظيفية الأخرى لأي مدينة كانت ، إذ أن مدينـــة الســـلط اتســـعت المساحة التنظيمية لها في الفترة (1977–1994)بمقدار (19,847)كـــم^2 أي بزيـــادة مقدارهـــا (123%) . (بلدية السلط –1994) .

وارتفاع معدل المواليد الخام في المدينة له دور في رفع معدل النمو إذ بلـــغ فـــي عـــام 1994 (30.3) بالألف ، وهو يقارب معدل المواليد الخام في المملكـــة (34) بـــالألف كمـــا إن انخفاض معدل الوفيات الخام في مدينة السلط الذي لم يزد عن (6) بالألف للعام نفسه .(المســـح المصاحب ،1994) أدى إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية في مدينة السلط كما أن هناك عـــامل الهجرة الذي ظهر أثره واضحا في معدل النمو في تلك الفترة (1961–1979) ، إذ انه كما تقدم كان معدل النمو في تلك الفترة مرتفعا حيث أن الهجرة القسرية التي قدمت إلى المملكة وتـــأثرت كل مدن المملكة بها أدت إلى رفع معدل النمو في المدينة في الفترة (1961–1979) في حين لم يكن هناك هجرات قسرية في الفترة (1952–1961) كان معدل النمو منخفضا في مدينة الســـلط كما أن المدينة في تلك الفترة شهدت هجرة مغادرة وخصوصا إلى مدينة عمان .

وما انطبق على الفترة الثانية انطبق على الفترة الثالثة من حيث ارتفاع معدل النمو فـــي مدينة السلط الناتج عن الهجرة العائدة إلى الأردن نتيجة حرب الخليج عام 1991 . حيث قدم إلى مدينة السلط من خارج الأردن (5060) نسمة . ولاشك بارتفاع هذا العدد من القادمين من خارج الأردن إلا انهم ليسوا كلهم من دول الخليج العربي فهناك نسبة منهم من مناطق أخرى .

كما أن الهجرة الداخلية لعبت دورا في رفع وتيرة النمو السكاني في المدينة إذ بلغت أعداد القادمين إلى المدينة من محافظات المملكة وباقي مدن وقرى محافظة البلقاء (6409) نسمة وهذا العدد يفوق القادمين من خارج المملكة (التعداد العام للسكان والمساكن –1994) .

ويظهر من بيانات الهجرة من التعداد العام للسكان والمســـاكن عـــام 1994 . أن نســـبة القادمين إلى السلط من خارج المملكة وداخلها ما يقارب (20%) من مجموع الســـكان ، وهـــذه النسبة تمثل صافي الهجرة .

وكون مدينة السلط مركز محافظة البلقاء فان ذلك جعل منها نقطة جذب ســـكاني ، لمـــا يتوافر بها من خدمات وأنشطة اقتصادية تخدم ساكنيها حيث يتوفر فـــي مدينـــة الســـلط معظـــم

الخدمات الاجتماعية من مدارس ومراكز صحية ومستشفى حكومي وخدمات البنى التحتية من مياه ومجار وكهرباء واتصالات هاتفية وكذلك منشآت صناعية حيث بلغت في عام 1994 (269) منشأة صناعية يعمل بها (1906) عامل (التعداد الصناعي ، 1994) .

كما يوجد في مدينة السلط (950) محلا تجاريا ، وكذلك سهولة المواصلات سواء داخل حدود مدينة السلط وإلى خارج المدينة حيث بلغ عدد الحافلات التي تعمل داخل المدينة (58) حافلة بالإضافة إلى (240) تكسي عمومي موزعة على (12) مكتب ، أما التي تعمل خارج حدود المدينة فبلغت (158) مركبة .

أما الوظيفة التعليمية في المدينة فلها دور بالغ حيث أنشئت أول مدرسة في المملكة عام 1925 في مدينة السلط ، وبلغ عدد المدارس الحكومية في المدينة (34) مدرسة بالإضافة إلى (9) مدارس خاصة ، يدرس في هذه المدارس مجتمعة (19124) طالب وطالبة يدرسهم (932) معلما ومعلمة (الحياري ، 1996) .

كما أن وجود كلية السلط والتي أصبحت جامعة في عام 1998/1997 والتي افتتحتفي27 أيار 1998 ، حيث أنها تشرف على خمسين كلية مجتمع متوسطة ، وإنشاء جامعة عمان الأهلية في مدينة السلط كان له دور في جذب السكان إلى المدينة .

وكذلك توفر خمسة مراكز صحية بالإضافة لمستشفى السلط الحكومي الذي يتسع إلى (140) سرير ، وأيضا اتساع المدينة إلى (30) عيادة خاصة و(12) صيدلية ، وأيضا توفر النوادي الثقافية والرياضية والجمعيات الخيرية والمنتديات الشبابية ، والملعب الرياضي في المدينة الرياضية في منطقة سوادى والمركز الثقافي . (الحياري ، 1996)

وموقع السلط الجغرافي حيث لا تبعد مدينة السلط عن العاصمة عمان سوى (27)كم ، حتى تكاد تكون مدينة السلط من إحدى ضواحي أمانة عمان الكبرى لقربها منها .

كذلك طبيعة المدينة الجبلية ومناخها المعتدل خاصة في الصيف وسهولة المواصلات وتوفر الخدمات فيها ، جعل منها منطقة جذب سكاني في الفترة (1979 - 1994).

مخيم البقعة :

أما بخصوص مخيم البقعة فقد أنشئ كما ذكرنا سابقا عام (1968) إثر الحرب العربية الإسرائيلية عام (1967) ، وهذا المخيم أو التجمع السكاني لم يشمله إلا تعداد عام (1979 و 1994) فقط ، وبالتالي فإن هذه المرة الأولى التي نستطيع أن نجد معدل النمو السكاني فيها للمخيم من خلال التعدادات العامة للسكان .

حيث بلغ معدل النمو السكاني في المخيم (1.7%) وهو معدل متدني بالنسبة للملكة ولمحافظة البلقاء وأيضا لباقي تجمعات محافظة البلقاء الرئيسة باستثناء الشونة الجنوبية ودير علا.

ومخيم البقعة مساحته صغيرة جدا (1.4) كم^2 وهذه المساحة ثابتة لم تتغير منذ قيام المخيم، وتبعا لذلك فإن المساحة ثابتة والسكان عنصر متغير وبالتالي فإن ذلك ينعكس على الكثافة السكانية للمخيم التي تزداد باستمرار تبعا للزيادة السكانية ، ولا شك أن المخيم يعاني من صعوبة توفير الخدمات ، كما أن المخيم يعاني من ازدواجية السلطة التي يخضع لها المخيم فالحكومة من جهة ووكالة الغوث (UNRWA) من جهة أخرى .

وفي عام 1986 تم إنشاء لجنة خدمات المخيم وبالتالي فإن ذلك انعكس على تحسين نوعية الخدمات من طرق وإنارة ومحلات تجارية وغيره . (لجنة خدمات مخيم البقعة ، 1987/1986).

ومما لا شك فيه أن تجمع سكان مخيم البقعة طارد للسكان ونلاحظ ذلك من انخفاض معدل النمو السكاني فيه مع العلم أن معدلات الخصوبة مرتفعة في المخيم حيث بلغ معدل المواليد الخام في عام 1994 (29.5) بالألف . (دائرة الإحصاءات العامة ، 1994)

كما تشير بيانات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) أن هناك (109) آلاف بطاقة تموينية مسجلة في الوكالة لسكان مخيم البقعة (لجنة خدمات مخيم البقعة ، 1997)رغم أن تقديرات سكان مخيم البقعة بلغت عام (1994) (58592) نسمة المقيمين في المخيم . (التعداد العام للسكان والمساكن،1994)

وبالتالي فإن هذه البيانات تشير إلى ارتفاع حجم السكان الذين كانوا يقيمون في مخيم البقعة وقد انتقلوا إلى أماكن إقامة أخرى رغم انهم مسجلين في المخيم من قبل وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA)، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على صعوبة العيش في المخيم وانه تجمع طارد للسكان .

مدينة عين الباشا :

بالنسبة لتجمع عين الباشا فقد استمر معدل النمو السكاني بالارتفاع المتزايد ليصبح معدل النمو (13.4%) وهو بالطبع من أعلى معدلات النمو على مستوى التجمعات موضوع الدراسة وأيضا يزيد عن معدل النمو العام للملكة والمحافظة كذلك .

ومما ساهم في ارتفاع معدل النمو السكاني في عين الباشا هو قربها من مخيم البقعة وبالتالي فإن المخيم يعتبر الرافد الأول للسكان في عين الباشا ، كما أن سهولة أراضي عين الباشا وقربها من العاصمة عمان حيث أنها تبعد عن العاصمة حوالي (15)كم وتعد مدخل العاصمة الشمالي ، حيث أنها تقع على امتداد الشارع الدولي عمان – جرش . (بلدية عين الباشا ، 1997) .

كما أن مدينة عين الباشا تعتبر من المدن الصناعية لما يتوفر بها من مصانع مثل : الشركة العربية لصناعة الألمنيوم ، وشركة أكياس الورق ، ومصانع العصير المختلفة وغيره من المصانع . كذلك أنشئ مركز تدريب مهني في المدينة من أجل تلبية احتياجات المدينة من الأيدي العاملة المهرة .

بلغ معدل المواليد الخام في مدينة عين الباشا عام (1994) (30) بالألف وهو معدل يقارب بل يكاد يماثل معدل المواليد الخام في مدينة السلط ، وكذلك معدل الوفيات الخام . والذي نريد أن نقوله أن مدينة عين الباشا أظهرت أن معدل الزيادة الطبيعية يقارب مدينة السلط ، إذن ، فما هو السبب في ارتفاع معدل النمو السكاني في مدينة عين الباشا بهذه الصورة المرتفعة ؟

بالطبع فإن وراء هذه المعدل المرتفع للنمو السكاني في مدينة عين الباشا هو عنصر الهجرة أو على الأصح له دور كبير في رفع معدل النمو السكاني . إذ بلغ صافي الهجرة إلى مدينة عين الباشا (7851) نسمة قادمين من خارج الأردن ومحافظات المملكة بالإضافة إلى القادمين من مدن وقرى محافظة البلقاء ، حيث أن هؤلاء القادمين إلى مدينة عين الباشا يشكلون ما نسبته (37%) من مجموع سكان المدينة (التعداد العام للسكان والمساكن – 1994) .

بالتالي تعتبر مدينة عين الباشا مدينة جاذبة للسكان نظراً لما تتمتع به من موقع إذ لا تبعد عن العاصمة عمان سوى (15) كم ، بالإضافة لقربها من مدينة السلط ، وأيضاً كونها مركز لواء عين الباشا ، بالإضافة لسهولة أراضيها وخصوبة تربتها كما أن أسعار الأراضي متدنية خاصة في عقد الثمانينات وبداية التسعينات .

مدينة الفحيص :

مدينة الفحيص هي الأخرى ارتفع معدل النمو فيها ، حيث بلغ في هذه الفترة (4.2%) ، وبالتالي يظهر أن معدل النمو في الفترات الثلاث كان متزايداً ، وتعتبر مدينة الفحيص جاذبة للسكان في تلك الفترة لما يتوفر بها من خدمات اجتماعية بصورة تلبي احتياجات السكان في المدينة ، حيث يوجد في مدينة الفحيص مجلس بلدي متميز نوعاً ما بميزانيته التي بلغت نصف مليون دينار في كل عام منذ مطلع التسعينات ، (بلدية الفحيص ، 1997) . والمعلوم أن هذه الميزانية تعتبر من أعلى ميزانيات البلديات بالنسبة لمدن كمدينة الفحيص ، كما أن وجود مصنع الإسمنت في مدينة الفحيص يساعد في تقديم دعم مادي سنوي للبلدية ، حيث قدم المصنع للبلدية مبلغ قدره (119700) دينار لميزانية عام 1997 ، (بلدية الفحيص ، 1997) وبالطبع فإنه مما تقدم سيعمل على دفع سوية المدينة وتطويرها وهذا ينعكس على السكان من حيث الجذب أو الطرد .

أهالي مدينة الفحيص في غالبيتهم يعتنقون الديانة المسيحية ، وبالطبع فإن للدين تأثير على سلوك الفرد والمجتمعات ،وأيضا للعادات والتقاليد والممارسات الفردية التي لا تمانع بتنظيم الإنجاب ، ويظهر ذلك على معدل المواليد الخام حيث بلغ (26.7) بالألف وهو يعتبر من أدني معدلات المواليد الخام على مستوى تجمعات محافظة البلقاء الرئيسة (التعداد العام للسكان والمساكن ، 1994) .

إلا أن التأثير الواضح على ارتفاع معدل النمو السكاني في مدينة الفحيص هو عنصر الهجرة العائدة ، إذ بلغ عدد القادمين إلى مدينة الفحيص من خارج المملكة ومحافظات المملكة وباقي مدن وقرى محافظة البلقاء (3877) نسمة .

وكما ذكرنا سابقا أن مدينة الفحيص تمتلك عناصر جذب سكاني منها توفر المنشآت الصناعية في المدينة ، وأهمها مصنع الفحيص حيث بلغ عدد العاملين فيه عام 1991 (1641) عامل (البحيري ،1991) ، كما أن هناك إسكانا بجانب مصنع الإسمنت وهو للموظفين الذين يعملون بالمصنع كذلك وجود المصانع الأخرى في المدينة ، مثل مصانع الأكياس الورقية ومصانع المواد الغذائية وغيرها من المصانع حيث بلغ عدد المصانع في المدينة ما يقارب (20) مصنعا (بلدية الفحيص ،1995) .

كما أن توفر المؤسسات والمحلات التجارية في المدينة من أحد عوامل الجذب السكاني بالإضافة للمهن والحرف والورش الصناعية ، حيث بلغ عدد رخص المهن المقدمة من البلدية عام 1995 (389) رخصة مهن تشمل السوبر ماركت و الصيدليات ومكاتب الدعاية والإعلان وغيرها من المحلات والمؤسسات والورش الصناعية والمكاتب . (بلدية الفحيص،1995) .

وأيضا طبيعة ومناخ وجغرافية مدينة الفحيص كان لها الأثر في جعل المدينة جاذبة للسكان ، حيث أن مدينة الفحيص لا تبعد عن العاصمة عمان سوى (12) كم وأيضا مناخها المعتدل وخاصة في فصل الصيف وموقعها المتميز المطل على المناطق المحيطة بها .

ومما تقدم ذكره جعل من مدينة الفحيص جاذبة للسكان حيث كان للهجرة إليها دور كبير في رفع وتيرة النمو السكاني في المدينة .

مدينة ماحص :

مدينة ماحص انخفض معدل النمو السكاني فيها في هذه الفترة مما كان عليه في الفترة السابقة ، حيث بلغ معدل النمو (4.9%) في الفترة (1979 - 1994) إلا أنه يبقى من أعلى المعدلات للنمو السكاني على مستوى التجمعات السكانية الرئيسة باستثناء مدينة عين الباشا .

كما يعتبر معدل المواليد الخام في مدينة ماحص عام 1994 أعلى معدل على مستوى التجمعات الرئيسة حيث بلغ (35) بالألف حيث أنه أعلى من معدل المواليد الخام على مستوى

المملكة ويرجع ذلك إلى تمسك أهالي ماحص بالعادات الاجتماعية التي تحبذ الانجاب . (المسح المصاحب ، 1994).

وأيضاً الهجرة إلى مدينة ماحص كانت تشكل (30%) من نسبة السكان حيث بلغت صافي الهجرة (2473) نسمة (التعداد العام للساكن و المساكن ، 1994) .

ومن هنا نستطيع أن نفسر أسباب ارتفاع معدل النمو السكاني لمدينة ماحص في الفترة (1979-1994) .

ومدينة ماحص من المدن المرتفعة كثيرة الآبار وعيون الماء ، وهي قريبة من العاصمة عمان ، وقربها أيضاً لمدينة الفحيص جعل منها منطقة جذب سكاني نوعاً ما .

تجمع سكان دير علا :

لم يُصنف تجمع سكان دير علا في عام 1994 تجمعاً حضرياً مع انه مركز لواء دير علا ، حيث أنه لم يبلغ عدد سكانه (5) آلاف نسمة فأكثر حسب تعريف دائرة الإحصاءات العامة للتحضر لعام 1994 (بصبوص ، 1994).

بلغ معدل النمو السكاني في دير علا للفترة (1979 - 1994) (-0.4%) ، أي أن النمو متناقص في هذا التجمع . مع العلم أن حجمه السكاني قليل جداً حيث انه لم يزد عن ألف نسمة إلا بقليل .

نظرة عامة إلى تجمع سكان دير علا تُظهر أنه تجمع طارد للسكان من خلال معدلات النمو في المراحل الثلاث ، وكون تجمع سكان دير علا مركز لواء دير علا لم يمنع ذلك من أن يكون تجمعاً سكانياً طارداً للسكان ، حيث أنه يوجد تجمعات سكانية داخل لواء دير علا تفوق تجمع سكان دير علا من حيث الحجم مثل الطوال الشمالي ، والطوال الجنوبي وضرار وغيره من التجمعات .

إن توفر الأراضي الزراعية في التجمعات السكانية المحيطة بتجمع سكان دير علا وقلة مثل هذه الأراضي في دير علا جعل الهجرة إلى تجمع دير علا غير محببة كثيراً عند السكان الذين يعملون في الزراعة ، كما أن قرب هذه التجمعات من المركز (تجمع ديرعلا) لم يجد الحاجة إلى الهجرة للإقامة في ذلك التجمع . كما أن مساحات كبيرة من الأراضي يملكها قلة من الأفراد الذي أدى بدوره إلى تقليل حجم سكان التجمع وانخفاض معدل نموه .

تجمع سكان الشونة الجنوبية :

أما تجمع الشونة الجنوبية فإنه مثل تجمع ديرعلا ، فالنمو السكاني فيه منخفض جداً إلا أنه لم يكن متناقصاً حيث بلغ (0.8%) . مع أن تجمع سكان الشونة الجنوبية مركز للواء الشونة الجنوبية ، ويظهر أن هناك تشابه بين تجمعي الشونة الجنوبية ودير علا من حيث :

1. كليهما مركزين لألوية .
2. انخفاض معدل النمو والحجم السكاني في كليهما بحيث تمثلا المرتبة الأخيرة بالنسبة للتجمعات الرئيسة .
3. أنهما يقعان في الأغوار الوسطى .
4. التشابه في المناخ وطبيعة الأرض .

إلا أن هناك اختلافاً نوعاً ما بين هذين التجمعين ، ومن ذلك أن حجم الشونة الجنوبية يزيد عن حجم دير علا (2.3) مرة . وأيضاً إن معدل النمو متزايد - بنسبة قليلة - في حين تجمع دير علا متناقص في النمو .

بلغ معدل المواليد الخام في تجمع الشونة الجنوبية (25.8) بالألف ، وهو معدل متدني مقارنةً مع التجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء ، والسبب في تدني معدل المواليد يعود إلى ارتفاع نسبة الذكور عن الإناث في التجمع ، حيث أن هناك نسبة من السكان غير الأردنيين ترتفع نسبة الذكور فيهم ، حيث بلغت نسبة الذكور في هؤلاء السكان الوافدين (2.8) ذكر / أنثى ، علماً أن نسبة هؤلاء السكان الوافدين إلى السكان الأردنيين بلغت (39%) .(التعداد العام للسكان والمساكن، 1994) .كما أن الشونة الجنوبية تعتمد كثيراً على الأيدي الوافدة حيث بلغت نسبتهم (47.5%) من إجمالي العاملين في التجمع (المسح المصاحب ، 1994) ، إذ أن نسبة منهم تعمل في المحلات والمؤسسات التجارية في حين الباقي منهم يعملون في الأراضي الزراعية داخل الشونة الجنوبية .

ومما سبق يتبين أن تجمعي دير علا والشونة الجنوبية تجمعان طاردان للسكان وذلك بسبب انخفاض معدلات النمو السكاني فيهما .

ومن خلال تحليل معدلات النمو للتجمعات السكانية الرئيسة نجد أن هذه التجمعات كانت متذبذبة ومتباينة من حيث النمو ، فهناك تجمعات واصلت الارتفاع في النمو مثل الفحيص وعين الباشا ، والأخرى تراوحت بين الارتفاع والانخفاض مثل السلط وماحص والشونة الجنوبية ، وأخرى رجعت إلى النمو المتناقص مثل دير علا .

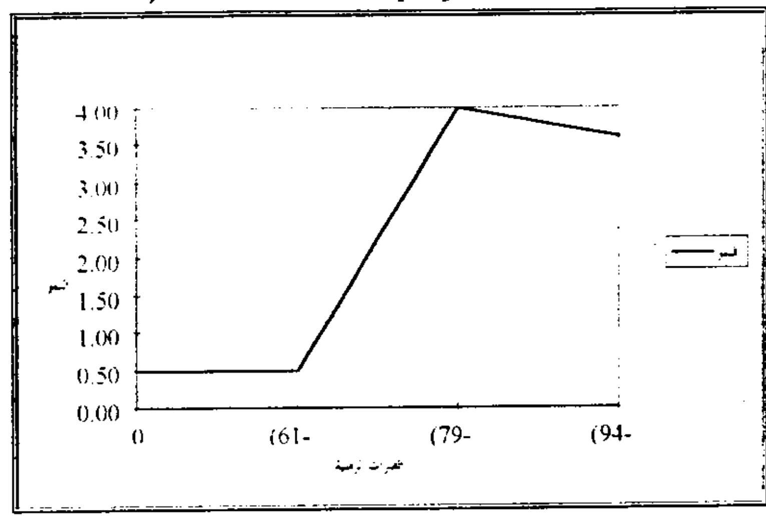
(2-4) الاتجاه العام للنمو السكاني خلال الفترات الزمنية الثلاث (1952-1961) ، (1961-1979)، (1979-1994) في التجمعات السكانية الرئيسة لمحافظة البلقاء:

تحت هذا العنوان سيتم دراسة اتجاه النمو في كل مجتمع سكاني على حدة حيث أنه سيتم دراسة النمو خلال الفترات الزمنية الثلاث بالاستعانة بالرسم البياني التوضيحي :

(2-4-1) اتجاه النمو في مدينة السلط :

في الفترة الأولى كان معدل النمو للسلط (0.5%) و (4.0%) في الفترة الثانية أما الفترة الثالثة فقد كان (3.6%) (ومن الشكل (2-2) سنلاحظ اتجاه النمو :

شكل (2ـ2)اتجاه النمو السكاني في مدينة السلط خلال (1952ـ1994)



نلاحظ من الشكل الاتجاه المتزايد في النمو حتى الفترة الثانية ثم بداية الهبوط عند هذه الفترة.

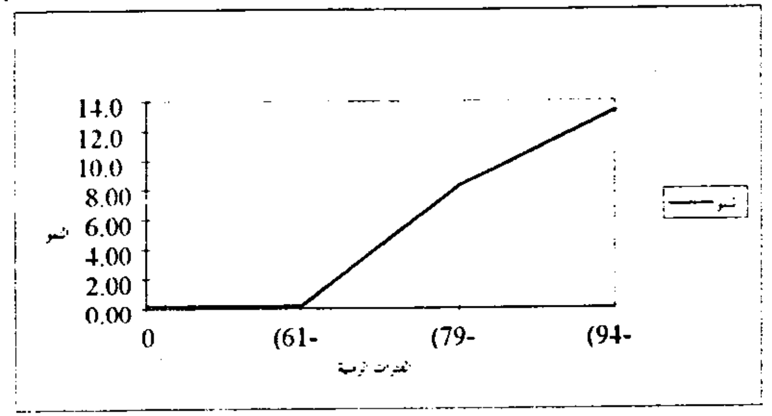
(2-4-2) مخيم البقعة :

كون أن مخيم البقعة لم يشمله سوى أخر تعدادين ، وبالتالي لم يكن إلا فترة زمنية واحدة فلذلك يتعذر أن نحصل على رسم بياني يبين اتجاه النمو في المخيم .

(2-4-3) مدينة عين الباشا :

اتجاه النمو في مدينة عين الباشا متزايد فقد كان في الفترة الأولى (0.25%) و (8.3%) في الفترة الثانية و (13.4%) في الفترة الثالثة كما هو مبين في الشكل (2ـ3)

شكل (2ـ3) اتجاه النمو في مدينة عين الباشا خلال(1952ـ1994))

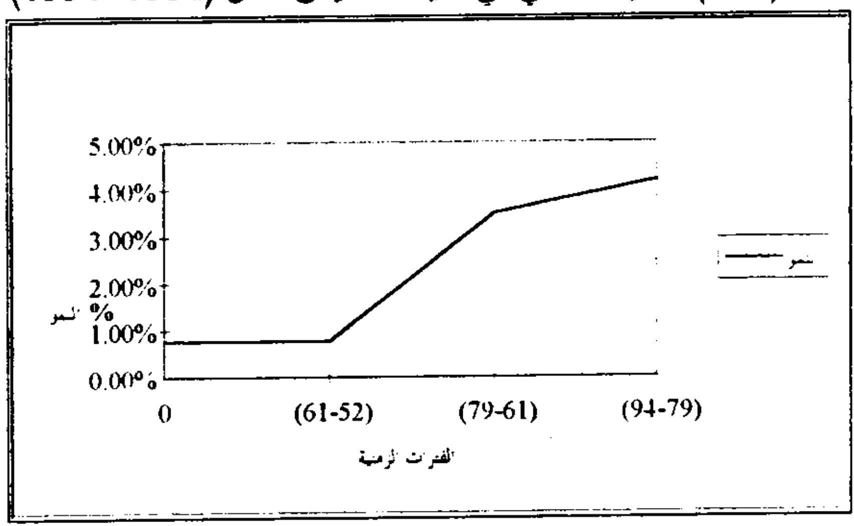


نلاحظ الاتجاه الصاعد بسرعة للنمو في مدينة عين الباشا خلال الفترات الزمنية الثـــلاث حيث أنه من أعلى التجمعات من حيث النمو .

(2-5-4) مدينة الفحيص :

كذلك مدينة الفحيص شهدت نمواً سكانياً متزايداً ولكن بدرجة أقل من مدينة عين الباشا . حيث كانت معدلات النمو خلال الفترات الثلاث (0.76%) ، (3.5%) ، (4.2%) على التوالي وسنلاحظ هذا التزايد من خلال الشكل(2ـ4) .

شكل (2ـ4) النمو السكاني في مدينة الفحيص خلال (1952ـ1994)

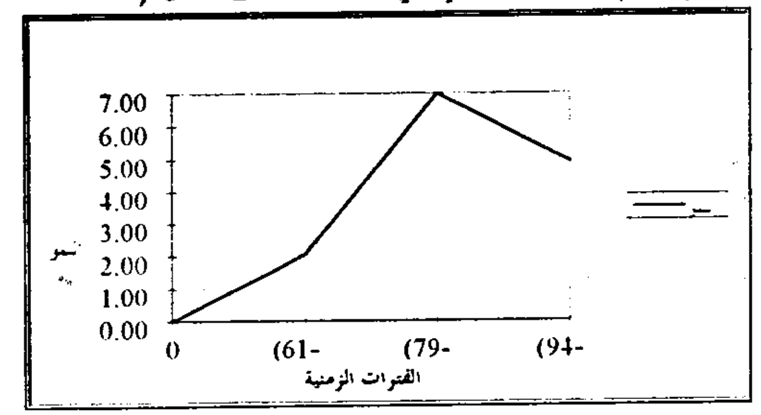


من خلال الشكل (2ـ4) نلاحظ الاتجاه المتزايد للنمو في مدينة الفحيص خلال الفـترات الزمنية الثلاث حيث تقل درجة حدة النمو في الفترة الثالثة .

(2-5-5) مدينة ماحص :

معدلات النمو في مدينة ماحص كانت كالأتي : الفترة الأولى (2.1%) ، الفترة الثانيـة (7.0%) ، الفترة الثالثة (4.9%) وهو موضح في الشكل (2ـ5) .

شكل (2-5) النمو السكاني في مدينة ماحص خلال (1952ـ1994)

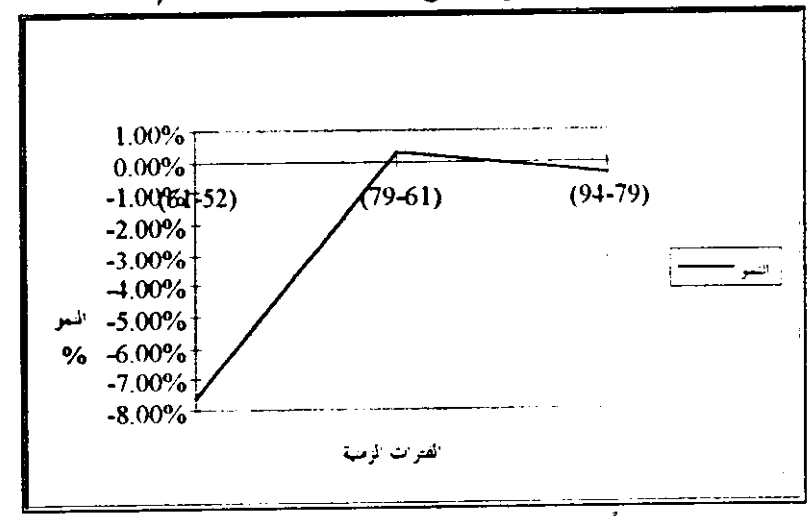


نلاحظ التزايد ثم التناقص في معدل النمو في مدينة ماحص إلا أن مستوى النمـو يبقـى مرتفعاً.

(2-5-6) تجمع دير علا :

النمو في الفترة الأولى والثالثة كان متناقصاً ، أما الفترة الثانية كان متزايداً وهو كالأتي : في الفترة الأولى (-7.6%) ، في الفترة الثانية (0.3%) ، والفـــترة الثالثـــة (-4.0%) وهـــو موضح بالشكل(2-6) .


شكل (2-6) النمو السكاني في تجمع سكان دير علا خلال (1952-1994)

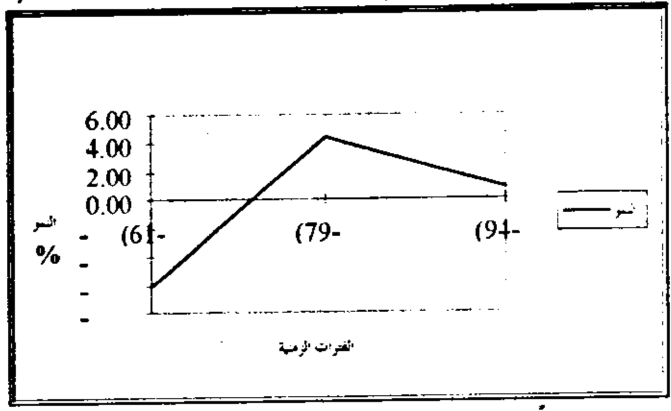


نلاحظ النمو كان سالباً في الفترة الأولى والثالثة ، أما الارتفاع في معدل النمو في الفترة الثانية إلا أنه مع ذلك منخفضا.

(2ــ5ــ7) تجمع الشونة الجنوبية :

كانت معدلات النمو في الشونة الجنوبية كالآتي . الفترة الأولى (-6.1%) ، الفترة الثانية (4.5%) ، والفترة الثالثة (0.8%) . وكان اتجاه النمو كما هو موضح بالشكل(2ــ7) .

شكل (2ــ7) النمو السكاني في تجمع سكان الشونة الجنوبية خلال (1952ــ 1994)



كذلك نلاحظ النمو سالباً في الفترة الأولى من خلال الجدول . ويصل النمو إلى (4.5%) في الفترة الثانية ثم يبدأ بالهبوط في الفترة الثالثة إلا انه لم يصل درجة النمو السالب .

(2-6) رتبة الحجم (Rank -Size Rule) للتجمعات السكانية الرئيسة في محافظة البلقاء :

يمكن أن نتتبع اتجاهات التقدم والتراجع في نمو سكان التجمعات السكانية الرئيسة في محافظة البلقاء من خلال رتب الحجم لتلك المدن في فترات زمنية مختلفة ، وربما كانت هذه الطريقة أساسا تعتني بقياس الاختلافات في رتب الحجم للمدن ومدى قربها أو بعدها عن التوزيع العادي لرتب الحجم . وقد وضع زيف (Zipf) هذه الطريقة التي تقوم على أساس ترتيب المدن ترتيبا تنازليا حسب أحجامها السكانية ، وحتى يكون التوزيع عاديا يجب أن تأخذ علاقة الحجم والرتبة صورة خط مستقيم ، أو بمعنى أخر يمكن أن نقول أن سكان المدينة الثانية يشكلون نصف سكان المدينة الأولى ، وأن سكان المدينة العاشرة يشكلون (0.1) من سكان المدينة الأولى. (Costello,1977)

ويبين الجدول رقم (2-4) رتب الحجم للتجمعات الرئيسة في محافظة البلقاء للأعوام (1952 و 1961 و 11979 و 1994) .

جدول رقم (2-4)

رتب الحجم للتجمعات السكانية (1952 ، 1961 ، 1979 ، 1994)

التجمع السكاني	1952		1961		1979		1994	
	السكان	الرتبة	السكان	الرتبة	السكان	الرتبة	السكان	الرتبة
السلط	15478	1	16176	1	33037	2	56458	2
مخيم البقعة	-	-	-	-	45238	1	58592	1
عين الباشا	748	6	765	6	3224	5	21347	3
الفحيص	2753	2	2946	2	5425	3	10098	4
ماحص	956	5	1154	4	3896	4	8000	5
دير علا	2420	3	1190	3	1253	7	1185	7
الشونة الجنوبية	1907	4	1082	5	2404	6	2727	6

• مصدر البيانات : تعداد السكان والمساكن (1952 و 1961 و 1979 و 1994) .

من الجدول رقم (2ـ4) نلاحظ أن مدينة السلط تحتل المرتبة الأولى في عام (1952) ، وكذلك في عام (1961) ، حيث أن مدينة السلط كانت هي التجمع الحضري الوحيد في محافظة البلقاء آنذاك ، في حين عام (1979) وعام (1994) تتراجع مدينة السلط إلى المرتبة الثانية وذلك ليحل مخيم البقعة في المرتبة الأولى .

أما باقي التجمعات فإنها تتبادل من حيث الرتب فيما بينها فنجد على سبيل المثال أن مدينة عين الباشا كانت في عام (1994) في المرتبة الثالثة مع أنها كانت في عام (1952) وعام

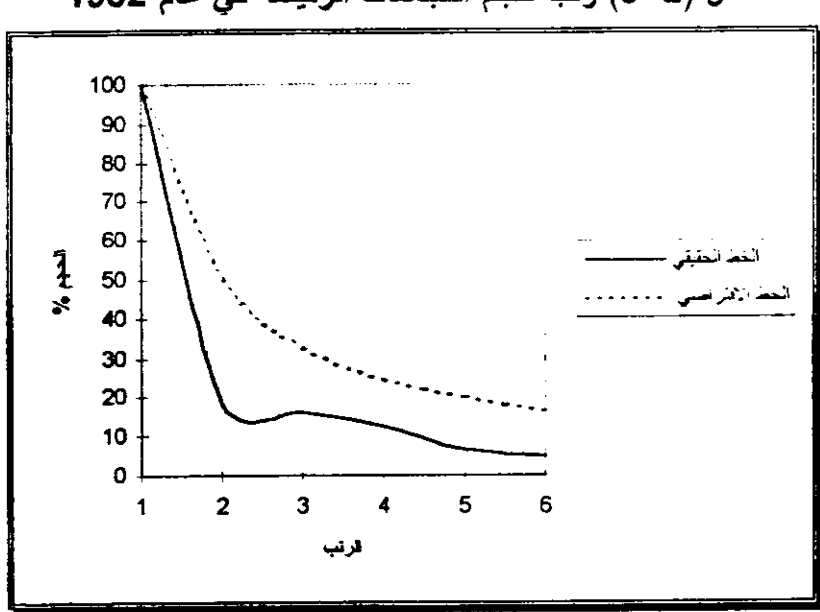
(1961) في المرتبة الأخيرة . ومثال أخر تجمع دير علا حيث كان في عام (1952) في المرتبة الثالثة أصبح عامي (1979 و 1994) في المرتبة الأخيرة .

(2-6-1) رتب الحجم للتجمعات الرئيسة عام 1952 :

وعند تطبيق قاعدة (Zipf) على التجمعات نجد أنها لا تنطبق عليها بحيث نرى أن التجمع الثاني يساوي (18%) من حجم المدينة الأولى ووفق القاعدة يجب أن يساوي (50%) من حجم المدينة الأولى هذا في عام 1952 . وكذلك التجمع الثالث يساوي (16%) مع انه يجب أن يساوي ثلث حجم المدينة الأولى وكذلك بالنسبة لباقي التجمعات .

ويبدو أن تطبيق قاعدة رتب الحجم بعيدة عن التجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء ويبدو ذلك أكثر وضوحا من خلال الشكل (2ـ8) .

شكل (2ـ8) رتب حجم التجمعات الرئيسة في عام 1952



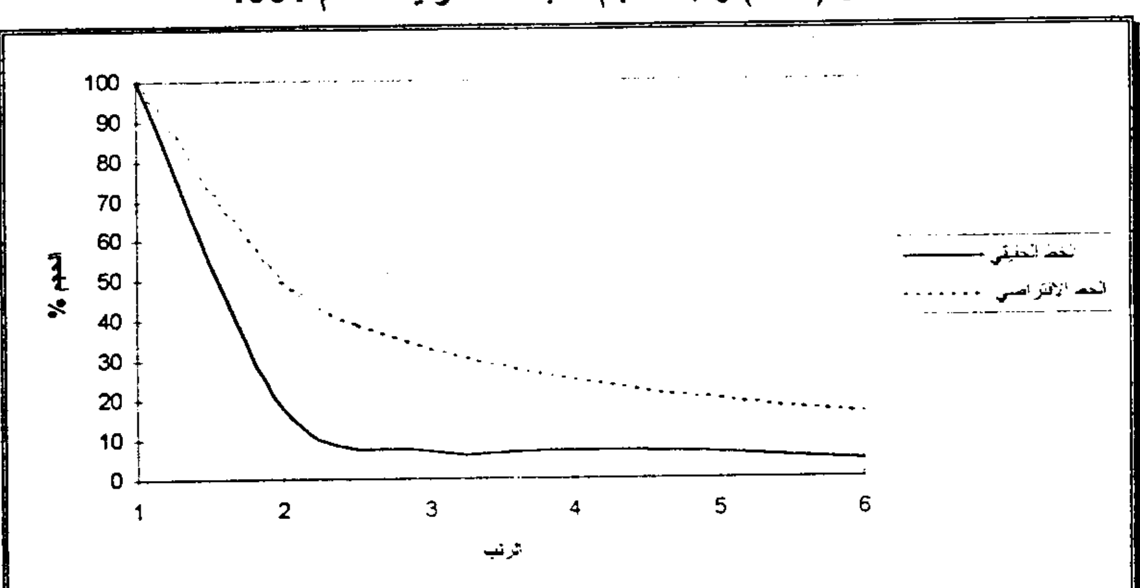
ويبدو واضحا من خلال الشكل الفارق الحقيقي بين التطبيق النظري للقاعدة والفعلي على التجمعات السكانية الرئيسة وخصوصا بين التجمع الأول والذي يليه .

(2-6-2) رتب الحجم لتجمعات محافظة البلقاء الرئيسة عام 1961 :

في عام (1961) يشكل التجمع الثاني (18%) من حجم المدينة الأولى وكذلك التجمع الثالث يساوي (0.7%) والتجمعات: الرابع و الخامس والسادس يشكل من حجم المدينة الأولى (0.7%) ، (0.6%) ، (4.7%) على التوالي .

ويظهر من ذلك صعوبة التطبيق لقاعدة رتب الحجم للمدن ويبدو كذلك أكثر وضوحا من خلال الشكل (2ـ9) .

الشكل (2ـ9) رتب الحجم للتجمعات الرئيسة عام 1961

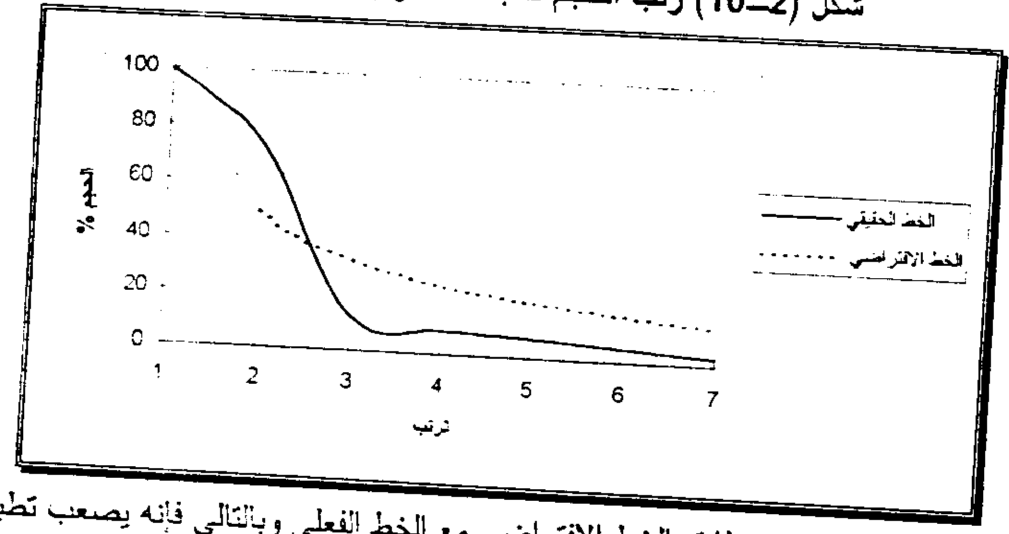


ويظهر من الشكل (2-9) عدم التطابق بين رتب الحجم لتجمعات محافظة البلقاء عام 1961 مع الخط الافتراضي للقاعدة مثلما كان عام 1952 .

(2-6-3) رتب الحجم لتجمعات محافظة البلقاء الرئيسة عام 1979 :

لو رجعنا للتصنيف عام 1979 لوجدنا أن ثلاثة تجمعات حضرية فقط من التجمعات الرئيسة السبع وهي السلط و دير علا و الشونة الجنوبية مع أن تجمعي دير علا والشونة الجنوبية يأتيا في المرتبة الأخيرة وان تجمع مدينة السلط في المرتبة الثانية ، وعند تطبيق قاعدة رتب الحجم ، نجد أن مخيم البقعة في المرتبة الأولى ، وأن مدينة السلط تشكل من حجم التجمع الأول ما نسبته (73%) ، أما عين الباشا و الفحيص و ماحص و الشونة الجنوبية ودير علا ، فتشكل ما نسبته (12%) و (9%) و (7%) و (5%) و (3%) من حجم التجمع ذو المرتبة الأولى . وأيضا في هذه المرة يظهر عند انطباق قاعدة الرتب على التجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء يظهر ذلك من الشكل (2ـ10).

شكل (2-10) رتب الحجم للتجمعات الرئيسة عام 1979

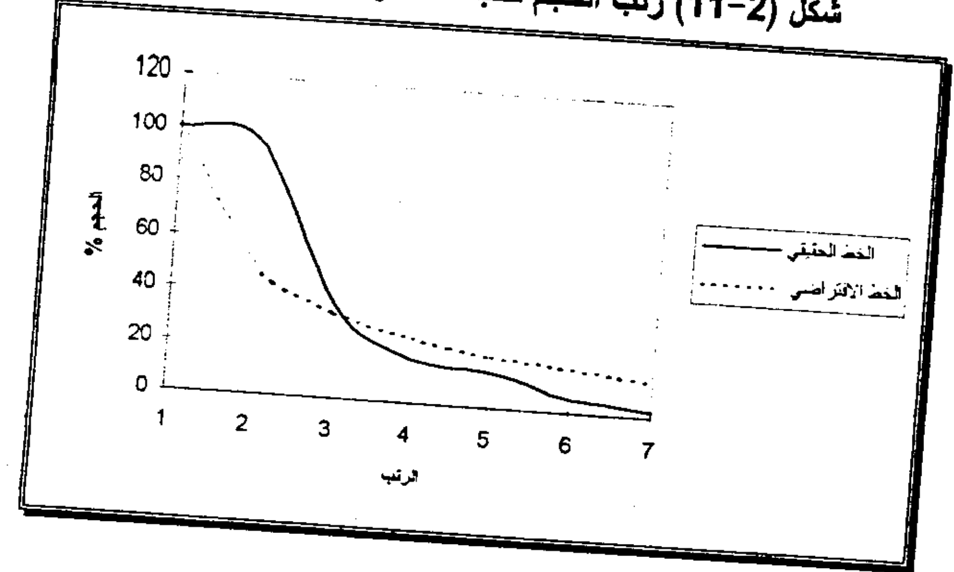


نلاحظ كذلك عدم تطابق الخط الافتراضي مع الخط الفعلي وبالتالي فإنه يصعب تطبيق قاعدة رتب الحجم على تجمعات محافظة البلقاء في عام 1979 ، لكن المنحنى عام 1979 يختلف عن المنحنى عام 1952 و 1961 ، والسبب في ذلك وجود تقارب من حيث الحجم بين الرتبة الأولى والثانية .

(2-6-4) تطبيق قاعدة رتبة الحجم على التجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء عام 1994 :

يحتل تجمع مخيم البقعة المرتبة الأولى وتأتي مدينة السلط في المرتبة الثانية حيث تشكل ما نسبته (96%) من حجم مخيم البقعة ويأتي بعد ذلك تجمع مدينة عين الباشا ثم مدينة الفحيص، مدينة ماحص و تجمع الشونة الجنوبية وتجمع دير علا ، مشكلات ما نسبته (36%) و (17%) و (14%) و (5%) و (2%) على التوالي من حجم مخيم البقعة . انظر الشكل (2-11) .

شكل (2-11) رتب الحجم للتجمعات الرئيسة عام 1994



كذلك المدن التي تلي تجمعي مخيم البقعة ومدينة السلط قريبة من حجـــم التجمـــع الأول حيث تشكل عين الباشا (٠,١٧) من حجم مخيم البقعة .

ومن هنا نستدل على أن الهيمنة الحضرية في عام ١٩٩٤ تعتبر أقل وضوحاً في محافظة البلقاء ، حيث نلاحظ أنها قد توزعت على اكثر من تجمع سكاني واحد . ويمكن تفسير ذلك على عدم تركز الأنشطة الاقتصادية والخدمات في تجمع واحد بل أنها تتوزع في اكثر من تجمع .

الفصل الثالث

الكثافات والتركز السكاني

للتجمعات الرئيسة في محافظة البلقاء

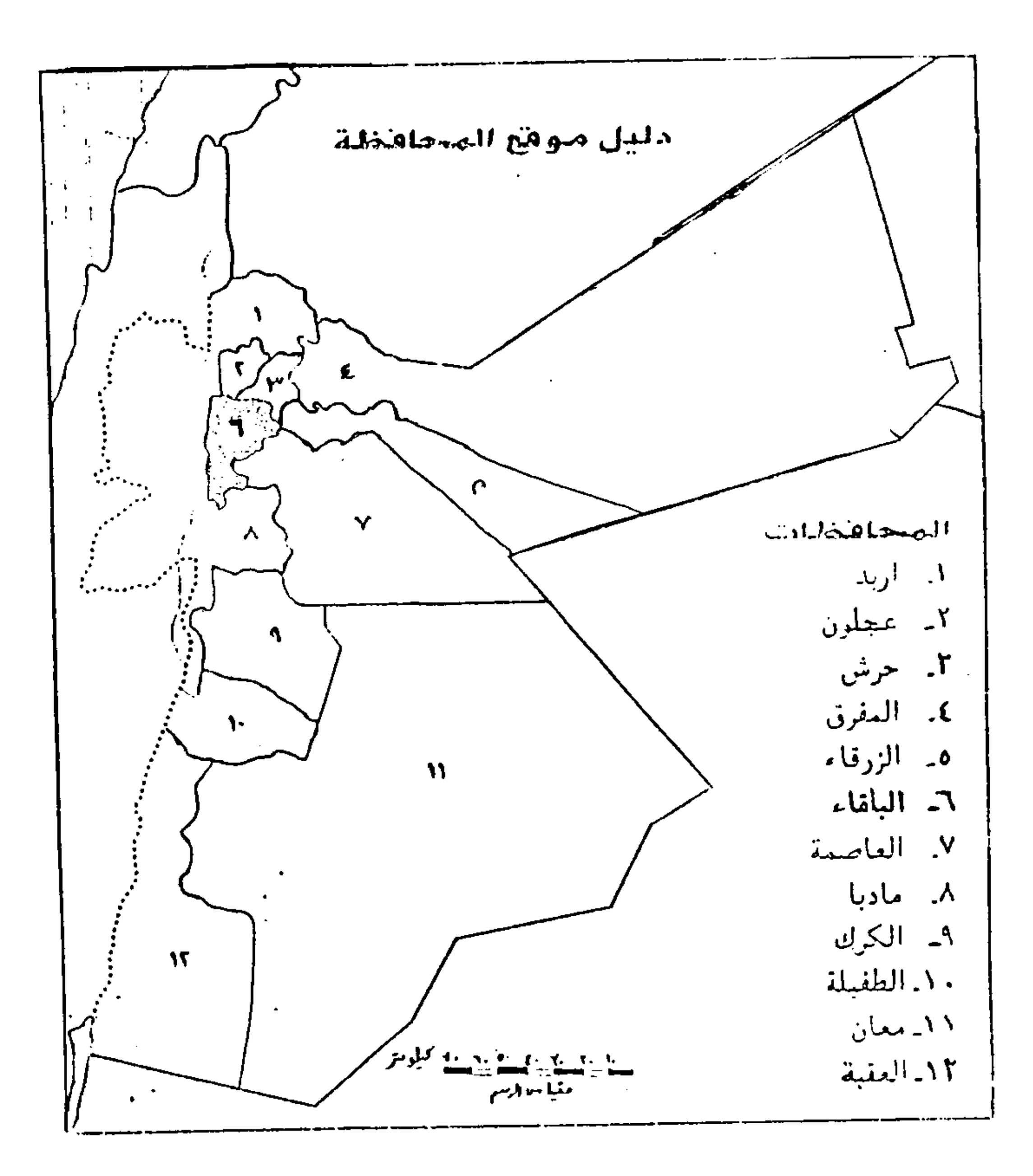
المحتوى

(3-1) تمهيد .

(3-2) مقاييس كثافة السكان وتوزيعهم .

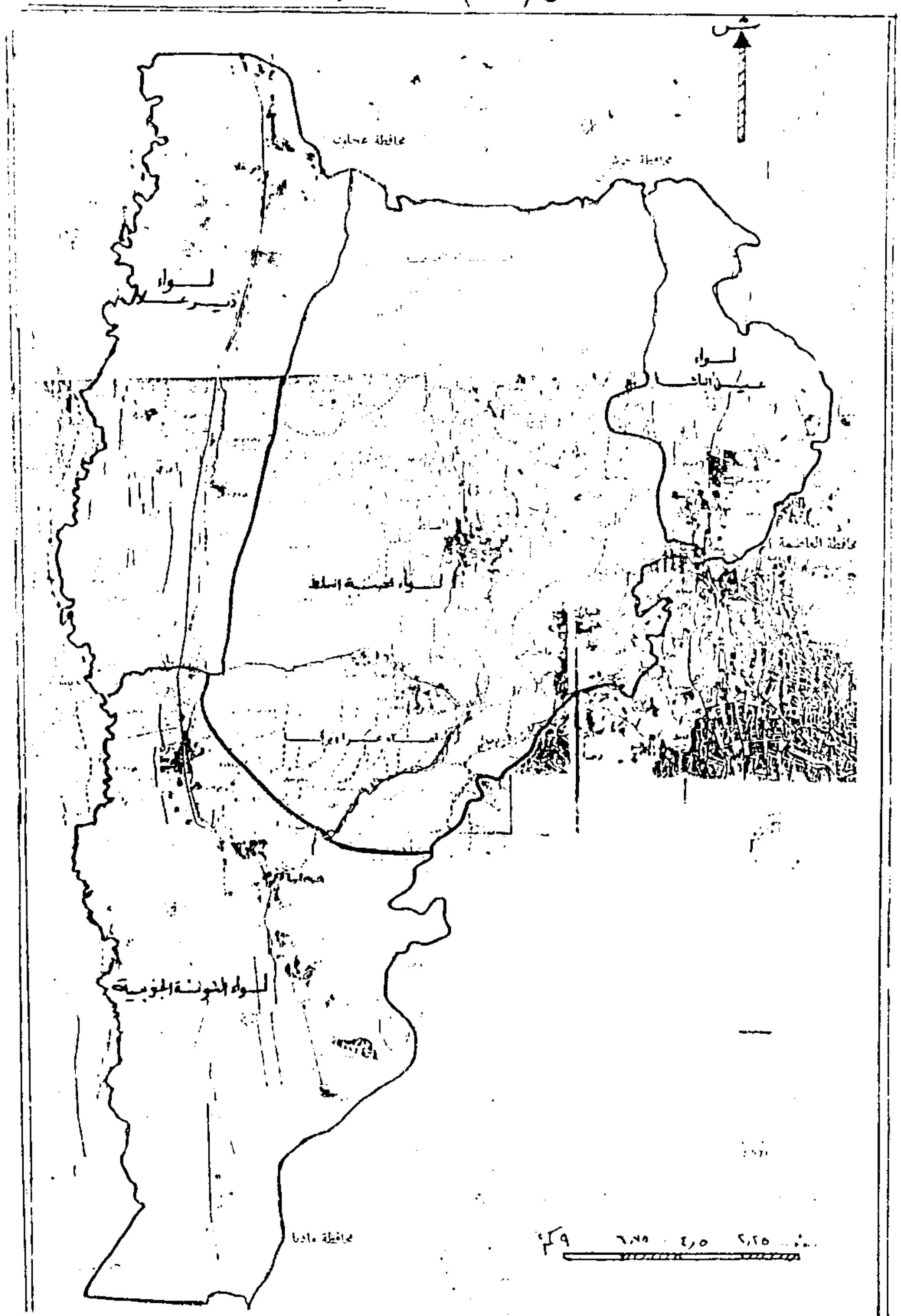
(3-3) التركز السكاني

شكل (3-1) موقع محافظة البلقاء



المصدر : المركز الجغرافي الملكي ، 1997 .

شكل (3–2) محافظة البلقاء



المصدر : المركز الجغرافي الملكي ، 1997 .

(3-1) تمهيد

لا يتوزع سكان الأرض على سطحها بالتساوي ، وكذلك سكان أي قطر داخل حــدوده ، بل داخل كل وحدة من وحداته الإدارية مهما صغرت ، ويعود ذلك لتباين الظروف الطبيعية من موارد ومناخ وميــاه ، وللظــروف السياســية والاقتصاديــة والاجتماعيــة بيــن المنــاطق . (الطرزي - 1991)

وسكان الأردن لا يتوزعون بالتساوي على مستوى المحافظات بل على مستوى الأقاليم، حيث نجد أن معظم التركز السكاني في إقليم الوسط ، في حين إقليم الجنــوب تنخفــض الكثافــة السكانية فيه إلى أدنى مستوياتها حيث تبلغ في محافظة معان على سبيل المثال (4) فرد/كم2 عام 1993 ، وفي المقابل بلغت الكثافة في محافظة اربد (398) فرد /كم2 . حيــث أن الســكان (28%) يعيشون في محافظات الشمــال ويقيمــون علــى ثلــث مســاحة الضفــة الشرقيــة. (الإحصاءات العامة ، 1993) .

وتختلف التجمعات السكانية الرئيسة في محافظة البلقاء من حيث طبيعتها فهناك تجمعات ذات بعد حضاري تاريخي مثل مدينة السلط ، وهناك تجمعات وجدت بسبب ظروف غير طبيعية (قسرية) مثل مخيم البقعة ، وتجمعات كانت مراكز إدارية مثل دير علا و الشونة الجنوبية ولم تكن ذات حجم سكاني كبير وأخرى نمت بسرعة لتستوعب الزيادة السكانية المرتفعة ومثال عليها مدينة عين الباشا ، وكذلك مدينتا الفحيص وماحص المتجاورتــان واللواتــي لــهن خصــائص ومميزات تختلف عن خصائص التجمعات الأخرى .

وتبعاً لهذا التمايز في الخصائص والظروف للتجمعات الرئيسة ، فــإن هنــاك اختــلاف وتباين من حيث التوزيع السكاني والكثافة في تلك التجمعات وجاء هذا الفصل مــن اجــل إلقــاء الضوء على الكثافات والتركز السكاني ومحاولة الكشف عن الاتجاه العام والتغير فــي معــدلات الكثافة السكانية بأنواعها وحسب توفر البيانات اللازمة لإيجادها وكذلك الــتركز الســكاني فــي التجمعات السكانية الرئيسة لمحافظة البلقاء .

(3-2) مقاييس كثافة السكان وتوزيعهم :

يهتم دارس السكان بمعرفة حجم السكان في مساحة محددة وذلك بهدف تحليــل صــورة التوزيع السكاني في الدولة أو الإقليم أو المحافظة أو حتى المركز الإداري ، وذلك لأن توزيــع السكان لا يكون بانتظام في المجتمعات المختلفة ، ويرتبط ذلك بعــدد مــن العوامــل الطبيعيــة والاقتصادية والاجتماعية والتي يختلف كل منها في أهميته النسبية من مكان لآخر ، وتتداخل هذه العوامل مع بعضها البعض في شكل مترابط ومعقد في معظم الأحوال في تحديد تركز السكان في

مجتمع ما وتشتتهم في مجتمع آخر حتى يبدو سكان منطقة ما نتاجا للتفاعل بين النظم الحضارية وباقي النظم الأخرى في المجتمع (أبو عيانة 1984) .

وهناك عدة علاقات بين المساحة والسكان تكون وفق صيغ مختلفة ومن هذه الصيغ :

1) الكثافة الحسابية أو الخام Crude Density :

وهي ابسط أنواع المقاييس المستخدمة لقياس الكثافة السكانية وهي تأخذ الصيغة التالية:

جملة عدد السكان في منطقة ما (أبو عيانة، 1984)
المساحة الكلية لهذه المنطقة

(3-2-1) الكثافات السكانية لمدينة السلط ومراحل تطورها :

لجأ الباحث إلى تطبيق هذا المقياس على مدينة السلط من اجل إيجاد العلاقة بين المساحة والسكان الذين يعيشون في تلك المساحة ومراحل التطور في المساحة ومواكبتها للزيادة التي طرأت على مدينة السلط .(انظر الجدول 3-1).

جدول (3-1) الكثافة الحسابية لمدينة السلط في الأعوام 1952 و 1961 ، 1979 و 1994 .

السنة	عدد السكان	المساحة(كم^2)	الكثافة(نسمة/كم^2)
1952	15478	4.665	3318
1961	16167	5.265	3072
1979	33037	16.145	2046
1994	56458	35.993	1569

• بيانات المساحة : (بلدية السلط – 1994) ، تعداد السكان والمساكن : 1952 ، 1979 ، 1994 .

تبين من خلال الجدول (3-1) الانخفاض التدريجي في معدل الكثافة لمدينة السلط . حيث نلاحظ أن الكثافة الحسابية لمدينة السلط عام 1952 بلغت (3318) نسمة / كم^2 ، ثم انخفضت عام 1961 لتصبح (3072) نسمة/كم^2 . مع أن الانخفاض كان قليلا إلا انه يظهر اكثر في عام 1979 حيث بلغت الكثافة في ذلك العام (2046) نسمة / كم^2 . أما في عام 1994 أصبحت الكثافة الحسابية لمدينة السلط (1569) نسمة / كم^2 .

والسبب المباشر في انخفاض الكثافة الحسابية للفترة (1952 - 1994) هو زيادة مساحة مدينة السلط التنظيمية بمعدل يزيد عن الزيادة السكانية في المدينة . والمعلوم أن الزيادة في المساحة التنظيمية تأتي لتلبية احتياجات المدينة التوسعية سواء في المساحة السكنية ، الزراعية و التجارية و الخدمات والبنى التحتية وغيره من الوظائف العمرانية للمدينة .

وعند مقارنة الكثافة الحسابية لمدينة السلط مع الكثافة الحسابية للمملكة نجد أن الكثافة الحسابية للسلط مرتفعة جداً ، إلا أن ذلك لا يعتبر مقياساً ، حيث أن المعمور من المملكة قليلاً جداً وبالتالي فهي لا تصلح للمقارنة وإنما المعمور منها هو الذي يصلح للمقارنة . حيث كانت الكثافة الحسابية للمملكة (6.9) نسمة / كم^2 ، و (11) نسمة / كم^2 عام 1961 . أما عام 1979 فقد ارتفعت الكثافة الحسابية في المملكة حيث بلغت (25) نسمة /كم^2 ، واستمرت الكثافة الحسابية للمملكة في الارتفاع لتصل إلى (49) نسمة / كم^2 عام 1994 .

حيث أن مساحة المملكة بلغت (89200) كم^2 والمعمور منها (11%) ، إذا بلغت مساحة البادية الأردنية (89%) من مساحة المملكة . (الإحصاءات العامة ، 1979) .

أما المقارنة مع كثافة المحافظة الحسابية فنجد أن كثافة محافظة البلقاء عام 1961 بلغت (71) نسمة / كم^2 وفي المحافظات الأخرى كانت : لواء عمان (168) نسمة / كم^2 ، لواء عجلون (66)نسمة / كم^2 ، لواء الكرك (13) نسمة / كم^2 ولواء معان (5) نسمة / كم^2 . (الإحصاءات العامة ، 1961) . ونلاحظ ارتفاع معدل الكثافة في ألوية عمان ، البلقاء ، عجلون، وذلك لندرة الصحراء فيها ، وكذلك لتركز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فيها . إلا أن معدل الكثافة في ألوية المملكة في عام 1961 تبقى منخفضة إذا ما قورنت مع مدينة السلط على حدة .

(3-2-1-1) مراحل تطور المساحة التنظيمية لمدينة السلط :

لقد مرت مدينة السلط بمراحل مختلفة ، حيث أن كل مرحلة من هذه المراحل كانت نتيجة ظروف وأحداث مرت بالمنطقة عموماً ، وبمدينة السلط على وجه الخصوص ، وما يهمنا في هذه الدراسة المراحل التنظيمية التي مرت بها مدينة السلط خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة وهي :

المرحلة الأولى : (1951 - 1970)

لقد اقترنت هذه المرحلة بالتطورات الحضارية التي واكبتها من ناحية ، وبداية عصر جديد في بناء الأردن وحركة السكان القسرية إليها من فلسطين العربية ، والحركة الطبيعية للسكان من ناحية أخرى ، مما أدى إلى امتداد عمراني في أطراف المدينة ، حيث أصبحت تشغل مدينة السلط ما مساحته (4.665) كم^2 عام 1955 (الحياري ، 1996) .

كما أن مدينة السلط قد توسعت مرة أخـــرى خـلال تلـك الفـترة لتصبـح مسـاحتها (5.265)كم² عام 1965 (الحياري ، 1996) .

وفي هذه الفترة نجد أن كثافة السكان للمدينة لا يزيد عن (4) آلاف نسمة في الكيلومـتر المربع الواحد حيث تعتبر الكثافة منخفضة نسبياً ، وذلك بسبب زيادة حدود المدينة اكثر من نسبة زيادة السكان .

المرحلة الثانية : (1971 - 1984)

لقد شهدت هذه المرحلة نمواً كبيراً في مساحة المدينة في أعقـاب نـزوح أعـداد مـن الفلسطينيين اثر حرب عام 1967 ، والاستقرار بالمدينة ، بالإضافة إلـى الزيـادة الطبيعيـة للسكان، بالرغم من وجود اتجاه من الهجرة المعاكسة باتجاه العاصمة عمان في تلـك المرحلـة والمرحلة السابقة أيضا . إلا أن ذلك لم يمنع من زيادة مساحة المدينة لتلبي الاحتياجات السـكانية المتزايدة للمدينة .

لقد تطورت الحدود الإدارية للمدينة على المرحلتين : الأولى عام 1974 حيث أصبحت تشغل ما مساحته (16.146) كم² حيث أن التطورات الحضارية والاقتصادية فرضت نفسـها في هذه المرحلة بصورة واضحة ، حيث ارتفاع متوسط دخل الفرد والانتعاش الاقتصادي الـذي واكب هذه الفترة أدى إلى الامتداد العمراني في عدة اتجاهات . (الحياري ، 1996) .

أما المرحلة الثانية فقد امتدت المدينة بجميع الاتجاهات ، وكان هذا الامتداد واسعاً حيـث امتد إلى المناطق الريفية المحيطة بهما حيث بلغت الزيادة في المسـاحة فـي هـذه المرحلـة (6.379) كم² حيث أن هذه المرحلة قد تم إضافة أحياء جديدة للمدينة . (الحياري،1996)

من واكب هذه المرحلة من أحداث تغيرات في حدود المدينة نتيجة الزيادة المستمرة فـي الأنشطة والمرافق العامة للمدينة . حيث تم إنشاء كلية مجتمع السلط في هذه المرحلة . وبالتـالي فان ذلك أدى إلى زيادة مساحة المدينة بدرجة اكبر من الزيادة السكانية مما كان له الأثـر فـي انخفاض كثافة السكان للمدينة .

المرحلة الثالثة : (1985 - 1995)

امتدت مدينة السلط في عدة اتجاهات في هذه المرحلة ، فقد أصبح حجم سـكان المدينـة (40500) نسمة عام 1985 . ثم ارتفع إلى (47585) نسمة عام 1989 إلى أن يصل إلى حوالي (56) ألف نسمة عام 1994 . (الإحصاءات العامة ، 1994)

ففي عام 1985 توسعت الحدود الإدارية للمدينة . بحيث أصبحت مساحتها (27.496) كم² . حيث بلغت الكثافة الحسابية في ذلك العام للمدينة (1472) نسمة / كم² ، وفي عام 1993 بلغت مساحة المدينة (35.993) كم² . (الحياري ، 1996) .

لقد أدى انتشار الخدمات التعليمية والصحية والرياضية إلى جذب العمران البشري ، حيث تمتد هذه المرافق . فقد أدى إلى انتشار المدينة الرياضية في أقصى الشمال الغربي من مدينة السلط إلى ظهور تجمع عمراني بالقرب منها ، إضافة إلى العديد من التجمعات العمرانية بالقرب من المدارس الحكومية التي أنشئت في هذه المرحلة . وقد كان لبناء جامعة عمان الأهلية في منطقة السرو وبناء بعض الاسكانات في المنطقة دور في جذب السكان إلى المناطق المحيطة بتلك الخدمات والمباني .

كما أن ذلك ساهم في جذب الهجرة من السكان الذين قد هاجروا في السابق من مدينة السلط إلى العاصمة عمان ليستقروا مرةً أخرى في مدينة السلط .

لقد تزايدت مساحة المدينة مع تزايد عدد السكان ، وقد أدى ذلك إلى تناقص الكثافة الحسابية للسكان كلما اتسعت حدود المدينة . حيث أن مدينة السلط امتدت إلى الجهات الأربع المحيطة بالمدينة كما لاحظنا ذلك من خلال المراحل الثلاث لنمو المدينة ويظهر ذلك من الشكل(3-3) .

ويتوقع أن تمتد حدود المدينة ، لتضم الأراضي المحيطة بالمدينة والتي تقع ضمن مجالس قروية محيطة بمدينة السلط ، حيث يتوقع أن تصبح مدينة السلط (42) كم^2 ضمن فترة زمنية قريبة . (الحياري ، 1996)

ومن المآخذ على مقياس الكثافة الحسابية انه يعطي فكرة عامة عن العلاقة بين السكان والمساحة ، وهذه حقيقة تنطبق عندما نأخذ الكثافة الحسابية لدولة أو إقليم وبالتالي نلاحظ أن هذا المقياس لا يعطي الصورة الحقيقية للسكان وتركزهم في منطقة ما ، حيث أن كثيراً من الأراضي تكون خالية مثل الصحاري والأودية والجبال وبعض الأراضي الجافة . إلا أن هذا المقياس نجده غير مضلل عندما يكون للمدن التي تكون معظم الأراضي فيها مقسمة وفق وظائفها : السكنية ، الزراعية والتجارية وغيرها من الوظائف التي تخدم المدينة . ومع ذلك فان هناك مقاييس أخرى منها الكثافة الفزيولوجية .

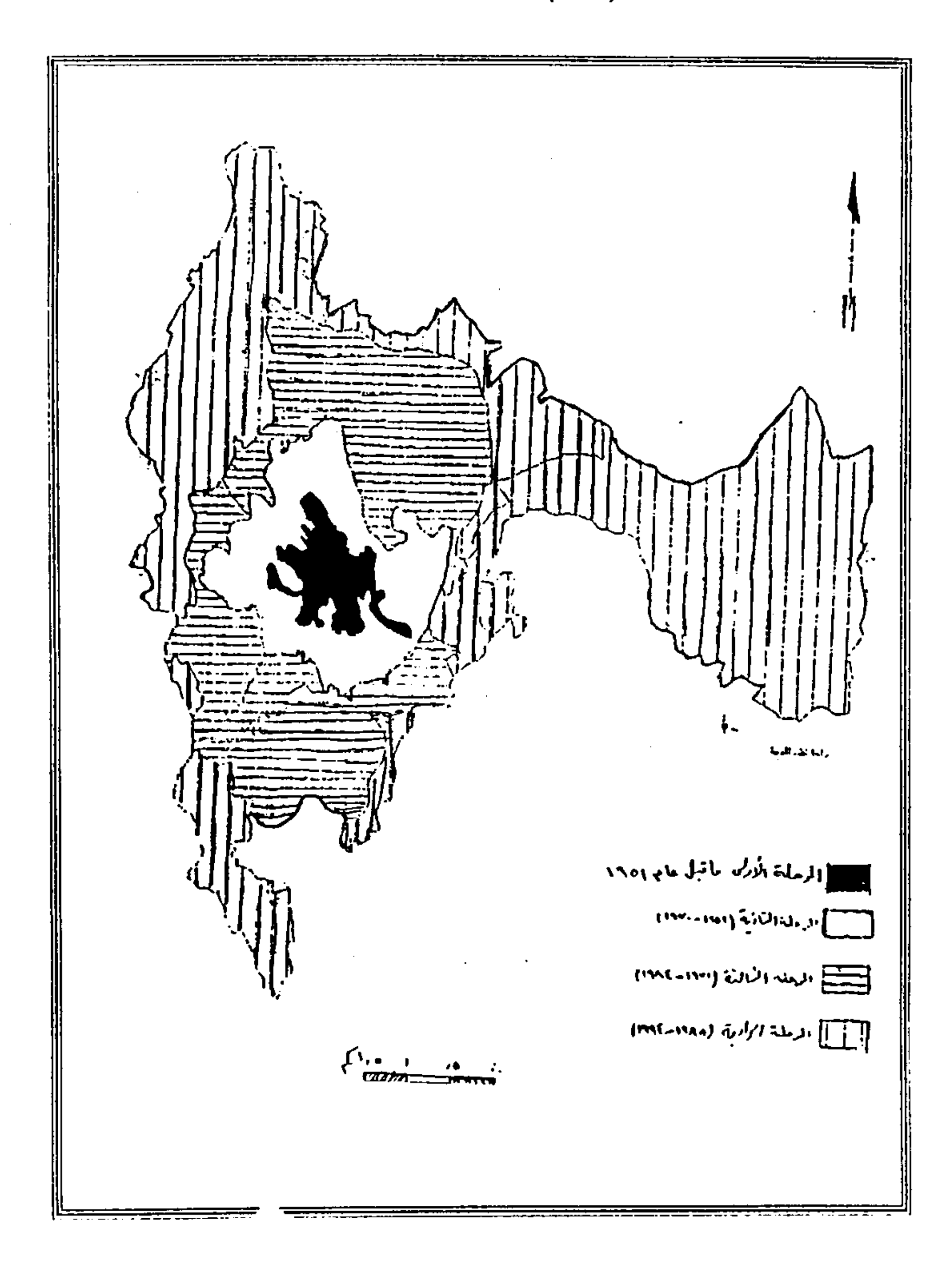
(3-2-1-2) الكثافة الفزيولوجية (الوظيفية) :

ويعتمد هذا المقياس على المساحة الزراعية على اعتبار أن هذه المساحة هي التي تمد سكان الدولة أو الإقليم من الغذاء (أبو عيانة ، 1989) . وبالتالي تكون الكثافة الفزيولوجية وفق الصيغة الآتية :

$$\frac{\text{سكان منطقة ما}}{\text{المساحة الزراعية لتلك المنطقة}}$$

والكثافة الفزيولوجية لمدينة السلط هي كما يظهر في الجدول (3-2) .

شكل (3-3) مراحل نمو مدينة السلط



■بلدية السلط ، 1994 .

الجدول (3-2)

الكثافة الفزيولوجية لمدينة السلط في الأعوام 1952و 1979 و 1994 .

السنة	المساحة الزراعية (كم^2)	السكان (نسمة)	الكثافة نسمة / دونم
1952	0.300	15478	52
1979	2.100	33037	16
1994	17.500	56458	3.2

• بيانات بلدية السلط . 1994 مع عدم توفر بيانات المساحة الزراعية عام 1961 .

نلاحظ من الجدول السابق الانخفاض التدريجي للكثافة الفزيولوجية للمدينة ، شأنها شأن الكثافة الحسابية . حيث تبين ارتفاع معدل الكثافة الفزيولوجية عام 1952 والسبب في ذلك يعود لانخفاض المساحة الزراعية داخل الحدود التنظيمية لمدينة السلط آنذاك ، مع أن الاعتماد في معيشة سكان المدينة على الزراعة .

إلا أن معظم الأراضي الزراعية كانت خارج حدود تنظيم مدينة السلط في عام 1952 وما قبل حيث كانت معظم الأراضي التي تحيط بمدينة السلط مستغلة سواء في الزراعة أو الرعي وقليل من الأراضي لم تكن مستغلة في ذلك الوقت ، حيث أن مساحة الأراضي الزراعية داخل الحدود التنظيمية لبلدية السلط عام 1952 كانت تشكل ما نسبته (6.4 %) من مساحة مدينة السلط . و (25 %) من هذه المساحة كانت تعتمد على الري . (بلدية السلط – 1952).

في عام 1979 تنخفض الكثافة الفزيولوجية لمدينة السلط ، إذ بلغت (16) نسمة /دونم حيث أن تم ضم أراضي زراعية جديدة لمدينة السلط لتصبح المساحة الزراعية في عام 1979 (2100) دونم حيث شكلت (13 %) من مساحة المدينة الكلية . (بلدية السلط – 1979)

أما في عام 1994 فترتفع المساحة الزراعية في مدينة السلط لتشكل ما نسبته (48.6%) من مساحة المدينة (الحياري ، 1996) وبذلك تنخفض الكثافة الفزيولوجية حيث أن الزيادة في المساحة الزراعية تكون اكبر من الزيادة في حجم سكان مدينة السلط .

هناك وظائف أخرى تشغلها المدن عادة غير الوظيفة الزراعية ، ومن هذه الوظائف الوظيفة السكنية التي تساهم في تكوين الحيز الحضري لأي مدينة . وتحتل غالباً جزءاً لا بأس به من مساحة المدينة حيث توصل كل من : (Edward F.R Hearle) و(John H.Niedercorn) إلى أن نسبة ما تشغله الوظيفة السكنية يبلغ (39 %) من المساحة المعمورة .

إلا أن هذه النسبة تكون أعلى في المدن العربية حيث تحتل المساحة السكنية في مدينة اربيل (57 %) و (62%) من مساحة مدينة بغداد وفي عمان تنخفض هذه النسبة لتبلغ (8.9%) . (الحياري ، 1996)

ولما تحتله هذه الوظيفة من أهمية في التركيب الوظيفي للمدن ، فقد ارتأى الباحث إيجاد الكثافة للمساحة السكنية فيها . انظر الجدول (3-3)

الجدول (3-3) يوضح التطور في الكثافة السكنية لمدينة السلط بالإضافة إلى كثافة المساكن .

السنة	المساحة السكنية (كم^2)	الكثافة السكنية	عدد المساكن	السكان	متوسط عدد الأفراد لكل مسكن
1952	0.65	23812	1703	15478	9.0
1961	4.178	3871	2461	16167	6.6
1979	11.231	2942	5575	33037	5.9
1994	22.215	2541	12317	56458	4.6

- بيانات المساحة ، بلدية السلط ، 1994
- بيانات المساكن ، تعداد الإحصاءات العامة : 1952،1961،1979،1994 .

يمثل السكن المحاولة الأولى للإنسان في التعامل مع البيئة للسيطرة عليها ، وينظر إلى الوظيفة السكنية باعتبارها من الوظائف الاساسية التي تشترك مع الاستعمالات الحضرية الأخرى في السيطرة على مساحة المدينة الحضرية (Raymond , 1966) .

الجدول (3-3) يبين التغير الواضح في الكثافة السكنية لمدينة السلط ، وخاصة بين عامي 1952 و1961 إذ كانت الكثافة في عام 1952 (23812) نسمة / كم^2 ، تنخفض عام 1961 إلى (3871) نسمة / كم^2 وبالطبع فإن ذلك ناتج عن الزيادة في المساحة المخصصة للقطاع السكني في المدينة . وبالمقابل فان الزيادة في السكان كانت قليلة في تلك الفترة (1952 - 1961) لا تتماشى مع الزيادة في المساحة السكنية ثم يستمر الانخفاض في الكثافة السكنية للأعوام 1979 و 1994 ولكن ليس بنفس الدرجة من الانخفاض بين عامي (1952 - 1961) .

حيث أن طابع المساكن في الدول العربية وبالأردن خاصة إن تكون المباني ممتدة بشكل أفقي وليس عمودياً كما هو في دول العالم الصناعي إذ يغلب على بيوتهم أنها تمتد عمودياً وليس أفقيا . وذلك يرجع لأسباب عدة منها توفير مساحات من الأراضي لتستغل في قطاعات أخرى وأيضا سهولة وصول الخدمات إلى المساكن عندما تكون عمودياً وبكلفة أقل . أما في الدول العربية فانهم يفضلون المساكن الأفقية وذلك يرجع لأسباب اجتماعية تنظيمية قانونية .

أما معدلات المساكن في الأرض المخصصة للسكن في مدينة السلط فنلاحظ انه في عام 1952 بلغت (2.6) مسكن / دونم من الأراضي السكنية وهذا المعدل يشير إلى تزاحم المساكن . في حين بلغ عام 1961 (0.59) مسكن / دونم ، وفي عام 1979 (0.49) مسكن / دونم ، أي أن كل (2) دونم يشغلهم مسكن واحد . إلا أن هذا يرتفع قليلاً في عام 1994 حيث يبلغ (0.55) مسكن / دونم أي أن كل (1.8) دونم يشغلهم مسكن . وبالتالي يظهر من ذلك تفضيل البيوت المبتعدة وخاصة عندما وضعت قوانين من أجل التهوية بين المساكن أي ترك مسافة بين كل مسكن والآخر .

كما أن كثافة المساكن هي الأخرى انخفضت ، حيث بلغت عام 1952 (9) نسمة / مسكن ، نلاحظ أنها أصبحت عام 1979 (5.9) نسمة / مسكن ، ثم تستمر في الانخفاض لتصبح عام 1994 (4.6) نسمة / مسكن ، حيث يتبين من ذلك أن هناك علاقة طردية بين عدد المساكن والمساحة المخصصة للسكن في مدينة السلط .

وبلغت نسبة الأراضي المخصصة للسكن في مدينة السلط عام 1994 ما نسبته (63%) من مساحة المدينة الكلية وكما سبق أن بيّنا أن هذه النسبة تعتبر من أعلى النسب في المدن من حيث المساحة السكنية .

وعند استعراض الكثافات السكانية المختلفة سواء الكثافة العامة أو الفزيولوجية أو السكنية لمدينة السلط نجد أن الكثافات آخذة بالانخفاض . حيث أن هناك زيادة في المساحة تزيد عن الزيادة السكانية للمدينة .

وبالطبع فان الزيادة السكانية في المساحة تكون ناتجة عن زيادة مطالب واحتياجات السكان سواء بالقطاع التجاري أو الصناعي أو الخدمي أو الزراعي . والمعلوم أن الزيادة السكانية في مدينة السلط كانت في بعض الفترات الزمنية مرتفعة مما أدى إلى أن تكون هناك حاجة مستمرة للزيادة في رقعة حدود المدينة التنظيمية .

كما أن مدينة السلط هي مركز محافظة البلقاء مما جعل منها أن تكون محل استقطاب للسكان المجاورين من المدن والقرى المحيطة بالمدينة ، وليس شرطاً أن يكون ذلك الاستقطاب من اجل الإقامة بل من أجل العمل والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من خدمات البنى التحتية في المدينة . حيث أن هذه القرى والمدن ليست بعيدة كثيراً عن مدينة السلط وأيضاً سهولة الوصول إليها ، وبالطبع فان ذلك جعل السلط حاضرة البلقاء فعلاً لإنها العاصمة الإدارية لمحافظة البلقاء .

(3-2-2) الكثافة السكانية لمخيم البقعة ومراحل تطورها :

تم إنشاء مخيم البقعة في شهر شباط عام 1968 على مساحة تقدر بـ (1400) دونم ، وذلك من اجل إيواء اللاجئين أعقاب حرب حزيران 1967 ، ويقع على بعد 20 كم من مدينة عمان ، حيث تم نصب حوالي (5) آلاف خيمة استوعبت (26) ألف نسمة .

وقد استبدلت الخيام فيما بعد بمساكن جاهزة حيث أنشئ حوالي (7390) وحدة سكنية تم تركيبها في الأعوام 1969 و 1970 و 1971، وذلك بمساعدة جمهورية ألمانية الاتحادية ، حيث قام الأهالي فيما بعد بإنشاء الأسوار وإضافة مباني إسمنتية جديدة إلى المساكن الأصلية . (الجندي ،1991)

وطبيعة مخيم البقعة تختلف عن باقي التجمعات السكانية الأخرى من حيث أن سكانه لم يكن لهم الخيار في اختيار سكنهم حيث سكنوا المخيم لظروف الحرب القاسية التي أجبرتهم على النزوح وبالتالي فان هذا التجمع السكاني لم يكن مخطط له في السابق حيث أنشي بظروف صعبة حيث أقيم من غير تخطيط وتنظيم وكان تنظيمه عشوائياً ولم تراعي فيه الظروف المناسبة للسكن الجيد والمريح .

ومن حيث الكثافة الحسابية للمخيم فقد بلغت عام 1979 (32313) نسمة /كم^2 ، وحيث أن مساحة المخيم لم تتجاوز كيلو متر مربع ونصف فإن الكثافة فيه عالية جداً إذ أن سكانه قدروا في ذلك العام بحوالي (45) ألف نسمة حسب تعداد الإحصاءات العامة لعام 1979 .

ويمكننا أن نعزو سبب ارتفاع الكثافة الحسابية لمحافظة البلقاء عام 1979 بشكل خاص إلى الكثافة الحسابية العالية لمخيم البقعة في ذلك العام . حيث كانت محافظة البلقاء من أعلى الكثافات على مستوى محافظات المملكة . وكان اقلها كثافة محافظة معان إذ بلغت الكثافة فيها (1.7) نسمة / كم^2 . (البحيري ، 1991)

ومما ساعد المخيم على استيعاب هذه الكثافة السكانية المرتفعة سهولة أراضي المخيم حيث انه يتميز بالأراضي المنبسطة السهلية . حيث درجة الانحدار لأراضي المخيم شبه منعدمة تماماً . وبالطبع فان ذلك يساعد على ارتفاع الكثافة السكانية في منطقة ما خصوصاً إذا كانت هذه الرقعة محصورة .

ورجوعاً إلى عام 1968 سنة إنشاء المخيم نجد أن الكثافة السكانية للمخيم بلغت (18571) نسمة / كم^2 ، وبالطبع فإنها كثافة مرتفعة ، حيث بلغ معدل استيعاب الخيمة الواحدة (5.2) نسمة في ذلك العام .

وينقسم مخيم البقعة إلى خمس مناطق وهي تبعاً للمناطق التي قدم منها اللاجئون وهذه المناطق هي : منطقة القدس ، الكرامة ، نابلس ، الخليل والمخيم الجديد . وتشكل الشوارع و

الساحات العامة في هذه الأحياء ما نسبته (14%) من المساحة الكلية للمخيم (لجنة خدمات مخيم البقعة ، 1988) .

والشكل (3- 4) يوضح مخطط الشوارع في المخيم حيث أن ذلك يعطي صورة عن المخطط التنظيمي للمخيم .

أما كثافة المساكن في عام 1979 بلغت (6.8) نسمة / مسكن حيث أن المساكن التي كانت في تلك الفترة أفقية ولا يسمح بالبناء العمودي وبالتالي فإن هذه المساكن ستأخذ حيز كبير من المساحة الكلية للمخيم .

وفي عام 1994 ارتفعت الكثافة الحسابية للمخيم لتصل إلى (41547) نسمة / كم^2، وبالطبع فإن هذا المعدل يعتبر من أعلى معدلات الكثافة على الإطلاق في محافظة البلقاء بل قد يكون على مستوى الأردن . حيث أن الكثافة الحسابية لمحافظة البلقاء بلغت (232) نسمة /كم^2.

أما كثافة المساكن في عام 1994 كانت هي الأخرى (7) نسمة / مسكن أي بارتفاع (0.2) عما كانت عليه عام 1994 وبالتالي فإن ذلك يدل على ازدحام المخيم بالمساكن المكتظة بساكنيها .

وبلغ مقدار الزيادة في الكثافة الحسابية للمخيم في الفترة (1979 - 1994) (28%) في حين كانت الزيادة في عدد المساكن (25%) وهذا بالطبع سبب الزيادة في كثافة المساكن حيث أن الزيادة في الكثافة الحسابية للسكان كانت أعلى من الزيادة في المساكن .

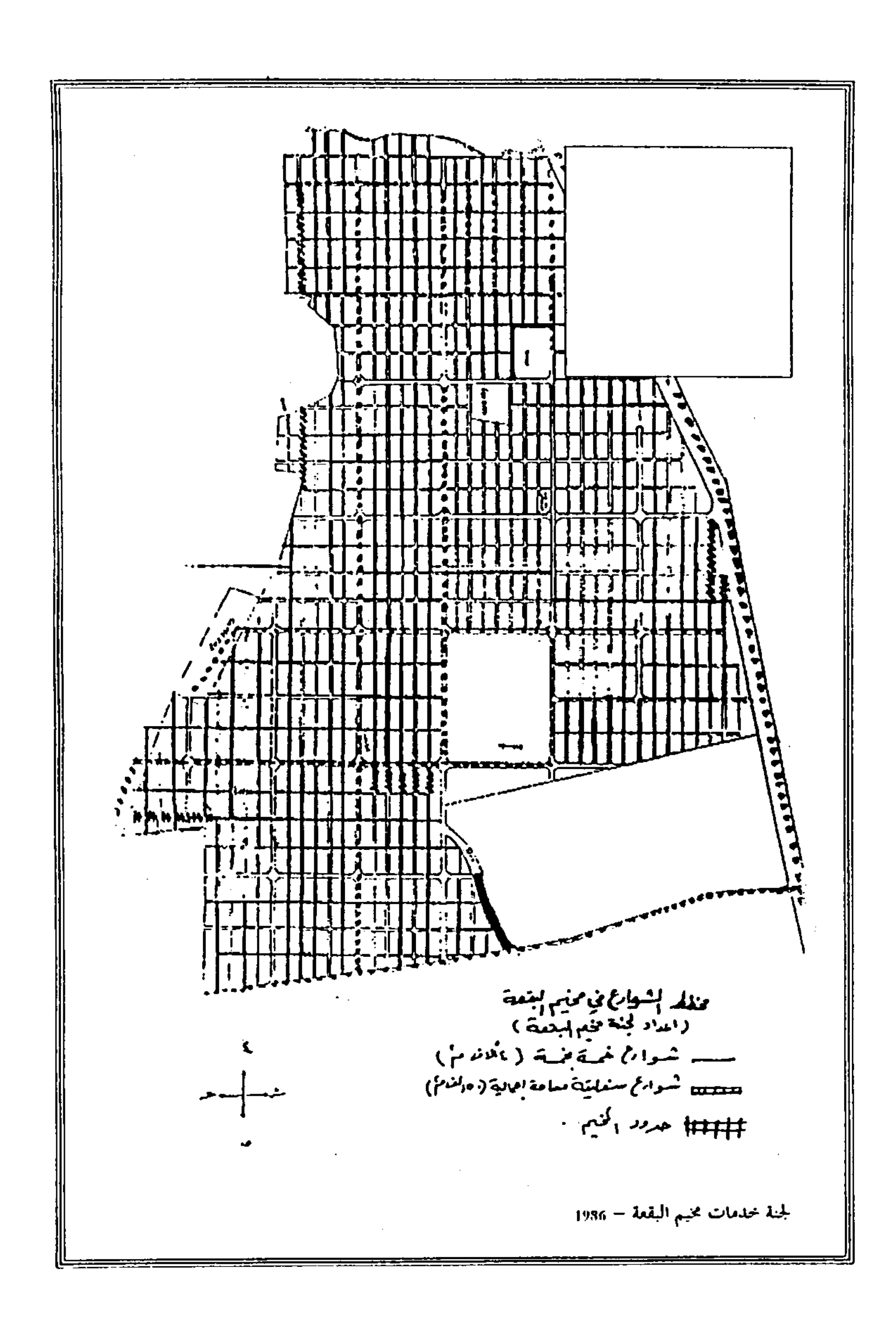
ويوجد في مخيم البقعة (19) مدرسة تابعة لوكالة الغوث (UNRWA) والتربية والتعليم ، كما انه يوجد نادي ثقافي ورياضي بالإضافة إلى (10) جمعيات خيرية ، وأيضاً يخدم مخيم البقعة مركز صحي بالإضافة إلى العيادات الطبية الخاصة (لجنة خدمات مخيم البقعة/1996) .

وحيث انه يتوفر أيدي عاملة كثيرة في مخيم البقعة فقد يوجد هناك (238) منشأة صناعية يعمل بها حوالي (628) عامل ، بالإضافة إلى المحلات التجارية والأسواق التي تسوق احتياجات السكان (التعداد الصناعي ، 1994)

ولعدم استطاعة الباحث توفير البيانات الخاصة بالمساحات الصناعية والتجارية وغيرها من المساحات التنظيمية تعذر إيجاد الكثافات السكانية الخاصة بتلك المساحات .

وأخيراً فإن مخيم البقعة تجمع سكاني مكتظ بسكانه وذلك لصغر مساحته وعدم زيادة تلك المساحة وبالمقابل هناك حجم سكاني كبير لا يتناسب مع تلك المساحة القليلة .

شكل (3–4) المخطط التنظيمي لمخيم البقعة عام 1986



(3-2-3) الكثافات السكانية لمدينة عين الباشا ومراحل تطورها :

تقع مدينة عين الباشا إلى الشمال الغربي من مدينة عمان العاصمة ، وتبعد عنها بحدود (15) كم ، وعلى امتداد الشارع الدولي عمان – جرش وهي تتبع محافظة البلقاء وتبلغ مساحتها بحدود (20) كم^2 ، وعدد سكانها عشرون ألف نسمة وهي مركز للواء عين الباشا ، وتشتهر بالزراعة والصناعة حيث طبيعة المنطقة سهلية وتربتها خصبة وهي لذلك حوض مائي تكثر بها الآبار الارتوازية (بلدية عين الباشا ، 1997) .

بلغت مساحة عين الباشا عام 1979 (7)كم^2 وبذلك تكون الكثافة العامة لتجمع عين الباشا (260) نسمة / كم^2 . وهذا المعدل يعتبر منخفضاً نسبياً عند مقارنة مع مدينة السلط (2046) نسمة / كم^2 وأيضا مع مخيم البقعة (32313) نسمة / كم ^{2} .

وفي عام 1979 كانت عين الباشا في بداية نشأتها وتطورها ، ولم تأخذ بعد الطابع الحضري ، حيث أن مدينة عين الباشا امتدت واتسعت بقدوم المهاجرين إليها سواء من مخيم البقعة أو مناطق المملكة الأخرى . وبالتالي فإن ذلك أدى إلى أن تكون الكثافة فيها منخفضة نوعاً ما نتيجة لعدم ازدهارها وتطورها في ذلك الحين . حيث أنه أنشئ بها أول مجلس بلدي عام 1974 (بلدية عين الباشا ، 1994) .

وبالنسبة للمساكن فقد بلغت في عام 1979 (481) مسكناً (الإحصاءات العامة ، 1979) أي كل (14.5) دونم يشغله مسكن واحد وبالطبع فإن ذلك يدل على أن هناك أراضي خالية من المساكن وذلك لكونها أراضي زراعية أو رعوية ناهيك عن الأراضي خارج حدود بلدية عين الباشا آنذاك . حيث أن كثافة المسكن الواحد (6.7) فرد / مسكن إلا انه يرتفع قليلاً عن كثافة المسكن لمدينة السلط (5.9) فرد / مسكن في نفس العام .

أما عام 1994 فقد اتسعت حدود مدينة عين الباشا لتصبح (20) كم^2 ، حيث انه تم ضم كثير من الأراضي المجاورة إليها . وبالتالي فإن الكثافة العامة للمدينة بلغت في ذلك العام (1067) نسمة / كم^2 ، أي بزيادة مقدارها (1.3) مرة عن الكثافة الحسابية لعام 1979 .

والسبب في تلك الزيادة يرجع إلى الزيادة السكانية التي تفوقت على الزيادة في مساحة مدينة عين الباشا . إذ كانت الزيادة في عدد سكان عين الباشا في الفترة (1979 – 1994) (5.6)مرة ، بينما الزيادة في المساحة لتلك الفترة كانت (1.8) مرة .

وبالنسبة للمساكن في عام 1994 فقد كانت (3792) مسكن بكثافة مقدارها (5.2) فرد / مسكن ،وبالتالي فإن هناك انخفاضاً في كثافة المساكن عمّا كانت عليه عام 1979 .

وهناك صفة مشتركة بين جميع المدن ، هي أنها تقوم بوظائف مختلفة لتلبية احتياجات سكانها ، ولكن تختلف هذه الوظائف من حيث نسبة المساحة التي تحتلها من ارض المدينة ،

والتي غالباً لا يشترط أن تتناسب طردياً مع أهمية الوظيفة ، أو عدد العاملين بـــها ، أو نوعــها ومدى حاجة الناس إليها ، أو عدد السكان الذين يستفيدون منها أو مدى نفوذها .

ومن هنا نجد أن مدينة عين الباشا تقوم بعدد من الوظائف تعكس هيكلها العام وتركيبـــها الداخلي والوظيفي . ومن الوظائف التي تؤديها المدينة :

1) الوظيفة السكنية :

تساهم هذه الوظيفة مساهمة ملحوظة مع الوظائف الأخرى لمدينة عين الباشـــا إذ بلغــت نسبة هذه الوظيفة أو ما تشغله من الحيز المكاني للمدينة (36%) من المساحة الكلية في عـــام 1994 ، حيث أن هذه النسبة قريبة مما توصل إليه كل من : (John H. Niedercorn) و (Edward F.R. Hearle) إلى أن نسبة ما تشغله الوظيفة السكنية يبلـــغ (39 %) مـــن المساحة المعمورة (Myrphy . 1966) .

ورجوعاً للكثافة السكانية نجد أن الكثافة في الأراضي السكنية أو المخصصـــة للوظيفــة السكنية في مدينة عين الباشا بلغت (3) نسمة / دونم في حين كانت في مدينة الســـلط (2.5) نسمة / دونم .

وبما أن معدل النمو السكاني في مدينة عين الباشا مرتفعاً فإن ذلك سيؤدي إلى ازديـــاد الحـــيز السكني في عين الباشا وتقلص المساحات الوظيفية الأخرى وخاصة المساحات الزراعية .

2) الوظيفية التجارية :

تحتل الوظيفة التجارية حيزاً مكانياً في المدينة ، وأهم ما تمتاز به هذه الوظيفة ، صغـــر المساحة التي تشغلها نسبياً من المدينة ، وتسيطر على نسبة عالية مـــن النشاطـــات الحضريـــة للمدينة، كما أنها تحتل المواقع المركزية للمدينة ، والأراضي ذات الأسعار المرتفعـــة ، وتشكـــل هذه الوظيفة من مدينة عين الباشا ما نسبته (2.4 %) من المساحة الكلية (بلدية عين الباشـــا، 1994) . وتشكل هذه الوظيفة في مدينة عمان (2.85 %) من المساحة المعمورة فيها عـــام 1981 . (أمانة عمان الكبرى ، 1986) .

وبالطبع فإن هناك بعض الوظائف تشارك نوعاً ما في الوظيفة التجارية منها : الوظيفـــة الإدارية ، والوظيفة الصناعية من حيث الحيز المكاني .

3) الوظيفة الصناعية :

وكما أشرنا سابقاً فإن مدينة عين الباشا امتازت بالطابع الزراعي والصناعي وبالتالي فإن الوظيفة الصناعية لها دور في الحيز المكاني لمدينة عين الباشا ، فقد بلغت نسبة ما تشغلـــه مـــن مساحة المدينة الكلية (1.6 %) .

وهي قريبة من الوظيفة الصناعية في مدينة السلط من حيث الحيز المكاني (بلدية عيـــن الباشا ، 1994) .

كما أن الوظيفة الصناعية تتجه نحو المدن ، حيث تتوفر الأيدي العاملة و هذا م انطبق على مدينة عين الباشا حيث انه تتوفر الأيدي العاملة في هذه المدينة وأيضاً في مخيم البقعة المحاذي لمدينة عين الباشا .

ويوجد في مدينة عين الباشا ما يقارب (20) مصنعاً منها صناعات عصير الفواكه ، صناعة أكياس الورق ، والصناعات البلاستيكية و الألبان وكذلك صناعة الألمنيوم حيث أنه مصنع ضخم يغطي حاجة المملكة ويزيد عن ذلك . (بلدية عين الباشا ، 1994)

وبما أن مدينة عين الباشا تمتاز بتوفر الصناعات فيها فإن ذلك أدى إلى الجذب السكاني إليها ، حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية فيها عام 1994 (150) منشأة صناعية يعمل فيها حوالي (1363) عامل (التعداد الصناعي ، 1994) .

4) الوظيفة الزراعية :

تعتبر مدينة عين الباشا مدينة زراعية أيضاً بالإضافة للوظائف الأخرى التي تقوم بها حيث بلغت الأراضي الزراعية فيها (60%) من المساحة الكلية للمدينة وتشكل هذه الوظيفة (12) كم^2 (بلدية عين الباشا ، 1994) .

وتمتاز أراضي عين الباشا بأنها أراضي سهلية وتربتها خصبة ووفرة مياهها ، حيث يوجد العديد من الآبار الارتوازية التي تعتمد عليها الزراعة المروية على أحدث أنماط وأساليب الزراعة المتطورة .

والكثافة الفزيولوجية كما ذكرنا سابقاً هي عدد السكان في منطقة ما على الأراضي الزراعية في تلك المنطقة وبالتالي فإن الكثافة الفزيولوجية في مدينة عين الباشا بلغت في عام 1994 (1.8) نسمة / دونم في حين بلغت في مدينة السلط (3.2) نسمة / دونم .

كما أن مدينة عين الباشا تقوم بالوظائف الإدارية التي تهم المدينة من الوظائف الصحية و التعليمية والمباني الإدارية كونها مركز لواء عين الباشا وأيضاً الطرق والمواصلات والوظائف الترفيهية و الاجتماعية .

مدينة عين الباشا تعاني من زيادة سكانية مرتفعة وبالتالي فإذن سيؤدي في الفترات المستقبلية إلى ارتفاع الكثافة السكانية فيها والجور على الأراضي الزراعية لتلبي احتياجات السكان سواء السكنية أو التجارية أو الصناعية وغيره من الوظائف .

(3-2-4) الكثافة السكانية لمدينة الفحيص ومراحل تطورها :

تقع الفحيص ما بين حدود أمانة عمان الكبرى من الشرق وحدود بلدية السلط من الغرب وصويلح شمالاً وماحص جنوباً ، وتشتهر مدينة الفحيص بالأراضي الزراعية ، كما يتوفر فيها

عدد من المصانع وخاصة مصنع الإسمنت ، تأسس أول مجلس بلدي في مدينة الفحيص عام 1962 . وتقدر مساحة مدينة الفحيص بحوالي (30) كم^2 . (بلدية الفحيص ، 1997) .

تقدر كثافة الفحيص عام 1962 بـ (268) نسمة / كم^2 حيث كانت مساحة المدينة في ذلك العام تقدر بـ (11) كم^2 تضم بالطبع الأراضي الزراعية و الأراضي المنظمة . والسبب في توسيع أراضي المدينة من أجل ضم مصنع الإسمنت للمدينة حيث أنشئ ذلك المصنع عام 1951 ، وهو بالقرب من مدينة الفحيص ، وحيث أن ذلك سيعود بالمنفعة على بلدية الفحيص حيث تخصص بعض الضرائب والرسوم تعود إلى البلدية .

في عام 1979 ارتفعت الكثافة الحسابية عمّا كانت عليه في عام 1962 لتصبح (493) نسمة / كم^2 ، حيث بقيت مساحة المدينة كما هي في عام 1962 ، لكن الذي أدى إلى ارتفاع الكثافة هو الزيادة السكانية (بلدية الفحيص ، 1979)

بلغ عدد المساكن في الفحيص عام 1979 (1050) مسكناً بكثافة (5.2) فرد/ مسكن، في حين بلغ عدد المباني (959) مبنى ، حيث أن معدل الإشغال (11) دونم / مبنى ، حيث أن الصبغة الزراعية كانت تطغى على المدينة . وبالتالي تكون البيوت منتشرة في أرجاء البلدة بمسافات غير متساوية إلا مركز المدينة حيث تكتظ المساكن في مساحة قليلة . (بلدية الفحيص ، 1994).

أما بالنسبة للوظيفة الصناعية فتحتل هذه الوظيفة مكانة مميزة في هذه المدينة حيث تم إنشاء أول مصنع عام 1951 وهو مصنع الإسمنت حيث كان هو ومصنع الأدوية في السلط أول المصانع في محافظة البلقاء حيث بلغ عدد العاملين في مصنع الإسمنت بأوائل التسعينات (1632) عامل . (عربيات ، 1993)

كما إنه يوجد إسكان بالقرب من مصنع الإسمنت من أجل تلبية احتياجات الموظفين السكنية، وخاصة العاملين من خارج مدينة الفحيص ، وبالتالي فإن هذا المصنع يعتبر عامل جذب سكاني للمدينة ، بالإضافة للمصانع والمنشآت الحرفية والمهنية الأخرى حيث بلغت هذه المنشآت بالإضافة لمصنع الإسمنت (85) منشأة يعمل بها (2927) عامل . (التعداد الصناعي 1994)

2) المساحة المخصصة للقطاع الزراعي :

تعتبر منطقة الفحيص منطقة زراعية تشتهر بزراعة الكرمة و الدراق و الزيتون و الحبوب ، حيث تتوفر فيها عيون الماء وأيضاً لاعتدال مناخها .

بلغت المساحة الزراعية في المدينة (10.394) كم^2 (بلدية الفحيص ، 1994) ، حيث تبلغ نسبتها (35%) من المساحة الكلية للمدينة ، وعند مقارنتها مع المساحة الزراعية في

مدينة السلط التي بلغت (62 %) من مساحة المدينة الكلية ، نجدها أقل من مساحة مدينة السلط الزراعية . ومع ذلك تبقى المدينة ذات طابع زراعي .

أما بالنسبة للكثافة الفزيولوجية في مدينة الفحيص فبلغت عام 1994 (971) نسمة/كم^2.

ومما سبق نجد أن مدينة الفحيص اتسعت بصورة كبيرة تفوق الزيادة السكانية ، وإن هذه المدينة تعتبر مدينة زراعية وصناعية بنفس الوقت ، ويوجد لدى هذه المدينة القدرة على استيعاب زيادة سكانية أخرى .

فيما بعد اتسعت حدود مدينة الفحيص ، حيث بلغت (30) كم^2 . وبالتالي تكون الكثافة السكانية لعام 1994 (337) نسمة / كم^2 وهي بالطبع أقل من معدل الكثافة في عام 1979 .
تتقسم مساحة المدينة الكلية إلى قسمين :

1) المساحة المخصصة للسكن والقطاع الصناعي والتجاري بالإضافة للخدمات الأخرى التي تهم المدينة ، وتبلغ مساحتها (19.606) كم^2 أي ما نسبته (65%) من مساحة المدينة الكلية .

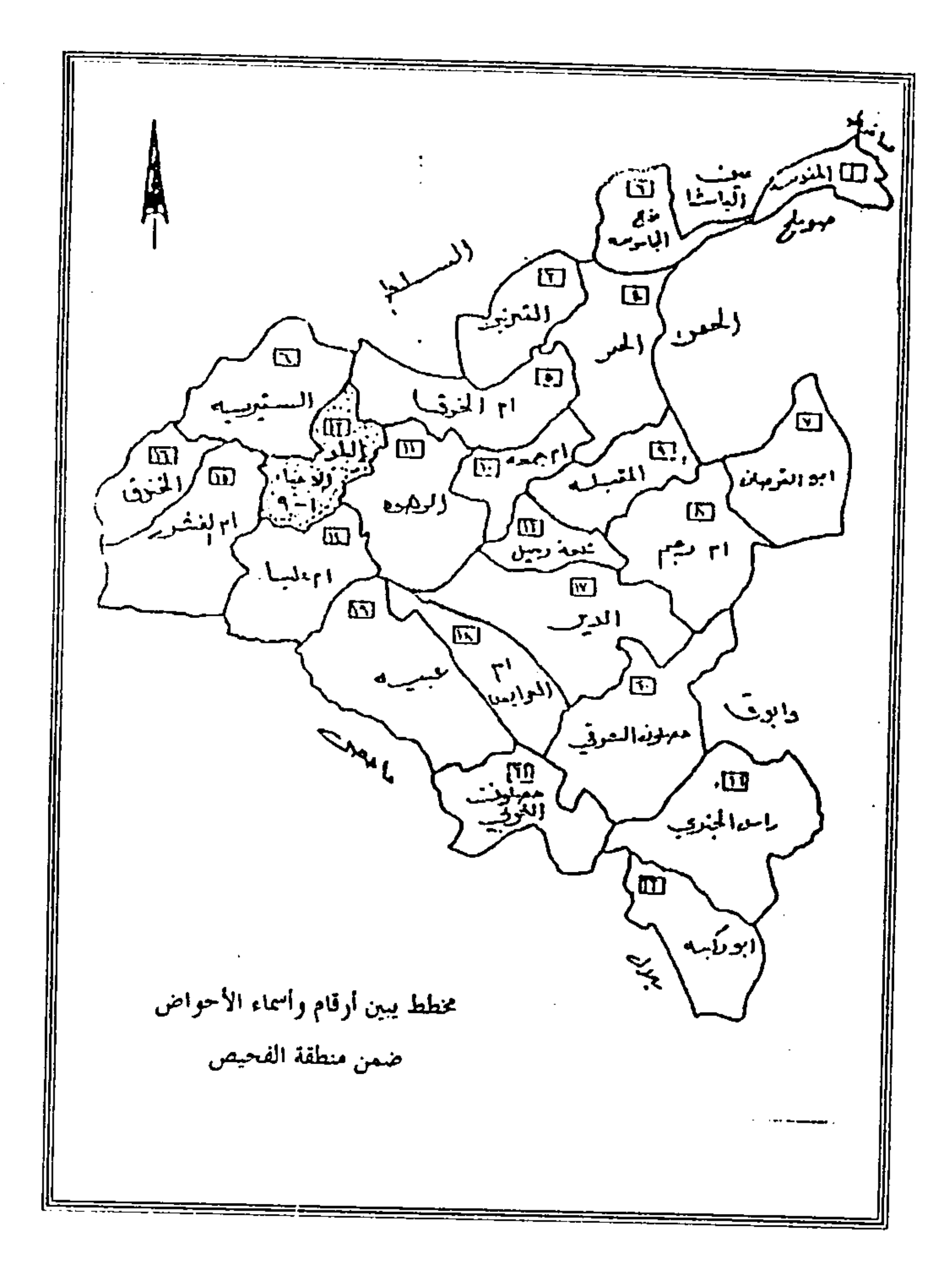
وتضم مدينة الفحيص (23) حوض ، تتباين فيما بينها من حيث الكثافة السكانية إلا أن حوض البلد (مركز المدينة) والأحياء المحيطة بها الأكثر اكتظاظاً بالسكان ويظهر ذلك في الشكل (3-5). (بلدية الفحيص ، 1994)

وتبلغ الكثافة السكانية لهذه المساحة (المخصصة للسكن وغيره من الوظائف باستثناء الزراعي)(515) نسمة / كم^2 . وهذه الكثافة تعتبر منخفضة ويرجع ذلك إلى كون الأحياء البعيدة عن منطقة البلد غير مكتظة بالسكان حيث تنتشر فيها البيوت الكبيرة على مساحات من الأراضي الواسعة .

ولا يوجد أحياء في المدينة غير معمورة بالسكان ، ولكن هذه الأحياء تختلف من حيث الكثافة حيث أن داخل هذه الأحياء وخاصة البعيدة عن منطقة البلد تكون هناك أراضي مخصصة للسكن وأراضي زراعية . أما بالنسبة للوظائف التجارية الصناعية والإدارية والخدمية فإنها غالباً ما تتركز في منطقة البلد والأحياء القريبة منها حيث بلغت مساحة هذه القطاعات (412) دونم (بلدية الفحيص ، 1994) .

وتظهر أعداد المحلات التجارية والمؤسسات الخدمية الموجودة في المدينة أهمية الوظيفة التجارية والخدمية في المدينة حيث بلغت أعداد هذه المحلات والمؤسسات التجارية (311) محل تجاري ومؤسسة ، وتتكون من البقالات والسوبر ماركت والأفران والبنوك والمراكز الصحية والصيدليات والخدمات البريدية والاتصالات وبيع وتأجير الأشرطة وغيره من المحلات .

شكل (3-5) مخطط أحياء مدينة الفحيص



بلدية الفحيص - 1994

(5-2-3) الكثافة السكانية لمدينة ماحص ومراحل تطورها :

تعد مدينة ماحص من المدن الرئيسة في محافظة البلقاء ، حيث أنها تقع إلى الجنوب من مدينة الفحيص ، وتعتبر هي ومدينة الفحيص قضاءاً واحداً . كما أنها تعد من المناطق الجبلية ذات الأراضي الزراعية لما يتوفر بها من عيون الماء والآبار .

تأسست بلدية ماحص عام 1972 ، وتقدر ميزانية البلدية لعام 1994 بـ (169) ألف دينار وهي منخفضة نوعاً ما عند مقارنتها مع ميزانية بلدية الفحيص التي بلغت في نفس العام نصف مليون دينار . (بلدية ماحص ، 1994) .

بلغت مساحة مدينة ماحص عام 1979 (2) كم^2 ، أي بكثافة سكانية قدرها (1948) نسمة / كم^2 ، في حين بلغت في مدينة الفحيص (493) نسمة/كم^2 ، وأردنا أن نقارن الكثافة السكانية لمدينة الفحيص مع مدينة ماحص وذلك للتقارب المكاني وأيضاً لتشابه الظروف الطبيعية والمناخية للمدينتين (بلدية ماحص ، 1979) .

وبالنسبة للمساكن في تجمع سكان ماحص عام 1979 بلغت (537) مسكناً وبالتالي فإن متوسط أشغال المسكن الواحد بلغ (7.3) فرد . وحيث أن هذا المعدل أو المتوسط يعتبر مرتفعاً عند مقارنته مع السلط والبقعة وعين الباشا و الفحيص : (5.9) فرد / مسكن و(6.8) فرد / مسكن و (6.7) فرد / مسكن و (5.2) فرد/مسكن على التوالي . وربما يرجع الازدحام في المساكن في تجمع سكان ماحص إلى ارتفاع متوسط حجم الأسرة الواحدة حيث يبلغ بنفس العام تقريباً (8) أفراد .

وفي عام 1991 تم توسيع حدود مدينة ماحص لتصبح (5) كم^2 ، نتيجة زيادة متطلبات السكان من الأراضي السكانية وكذلك إدخال الأراضي خارج حدود التنظيم ضمن حدود البلدية من أجل وصول الخدمات إليها وارتفاع أسعارها كذلك . (بلدية ماحص ،1991)

بلغت الكثافة السكانية لمدينة ماحص عام 1994 (1600) نسمة / كم^2 ، وبالتالي فإن هناك ارتفاعاً قليلاً في الكثافة السكانية لمدينة ماحص عمّا كانت عليه في عام 1979 نتيجة الزيادة السكانية التي فاقت الزيادة في المساحة .

وبالنسبة للمساكن فقد بلغت في عام 1994 (1615) مسكناً بمتوسط (5) أفراد للمسكن الواحد ، ويرجع الانخفاض في كثافة المسكن الواحد إلى تراجع حجم الاسرة في ماحص عام 1994 وكذلك ارتفاع المستوى المعيشي للسكان (تعداد السكان والمساكن ، 1994) .

ومدينة ماحص شأنها شأن المدن الأخرى يوجد فيها المحلات والمؤسسات التجارية التي تخدم السكان من محلات بقالة وسوبر ماركت ، وصيدليات ، وعيادات طبية خاصة وغيره ، وكذلك بعض الخدمات الإدارية من مكاتب بريد ومركز صحي ، إلا ان هذه الخدمات التجارية والإدارية تنخفض نوعاً ما في تلك المدينة .



في عام 1979 بلغت الكثافة السكانية (564) نسمة / كم^2 ، ونلاحظ الانخفاض في الكثافة والسبب أن مساحة ديرعلا لم تتوسع بل بقيت كما هي منذ تأسيس البلدية عام 1969 .

وعدم زيادة مساحة ديرعلا على عدم الحاجة الماسة لتوسيع المساحة التنظيمية ، وذلك لعدم وجود زيادة سكانية بل على عكس ذلك هناك انخفاض طفيف في السكان حيث بلغ معدل النمو السكاني في الفترة (1979 - 1994) (-0.48 %) .

وكون تجمع دير علا يعتبر مركز لواء فإنه يوجد فيه المباني الإدارية مثل متصرفية اللواء ، ومركز أمني ، بالإضافة للخدمات الإدارية مثل مركز بريد ، ومركز صحي بالإضافة للمدارس الحكومية لجميع الفئات الأساسية والثانوية .

كما يخدم التجمع المؤسسات والمحلات التجارية ، بالإضافة إلى توفر (54) منشأة صناعية يعمل بها (120) عامل . (التعداد الصناعي ، 1994) بالإضافة إلى أن نسبة المشتغلين في الزراعة (23%) من مجموع المشتغلين في تجمع ديرعلا (المسح المصاحب ، 1994) .

ونلاحظ مما سبق أن تجمع ديرعلا ذو كثافة سكانية منخفضة وذلك لثبات المساحة منذ تأسيس البلدية ، كما انه تجمع إداري يخدم التجمعات المحيطة به ضمن لواء ديرعلا .

(3-2-7) الكثافة السكانية في تجمع الشونة الجنوبية ومراحل تطورها :

الشونة الجنوبية هي الأخرى مركز لواء الشونة الجنوبية ، كانت تعد عام 1979 مركز حضري كونها مركز قضاء الشونة الجنوبية ، ثم في عام 1994 خرجت من التصنيف الحضري لأن حجمها السكاني أقل من (5) آلاف نسمة .

أنشئ بها أول مجلس بلدي عام 1951 وبالتالي فهي ثاني تجمع سكاني يؤسس به مجلس بلدي بعد مدينة السلط عام (1893) ، وقدم مجلس بلديتها يدل على أهميتها ، حيث أنها تخدم إدارياً ثماني تجمعات سكانية هي : الكرامة ، الكفرين ، الرامة و سويمة و الروضة و الجوفة والعجاجرة و السكنة . (بلدية الشونة الجنوبية ، 1997) .

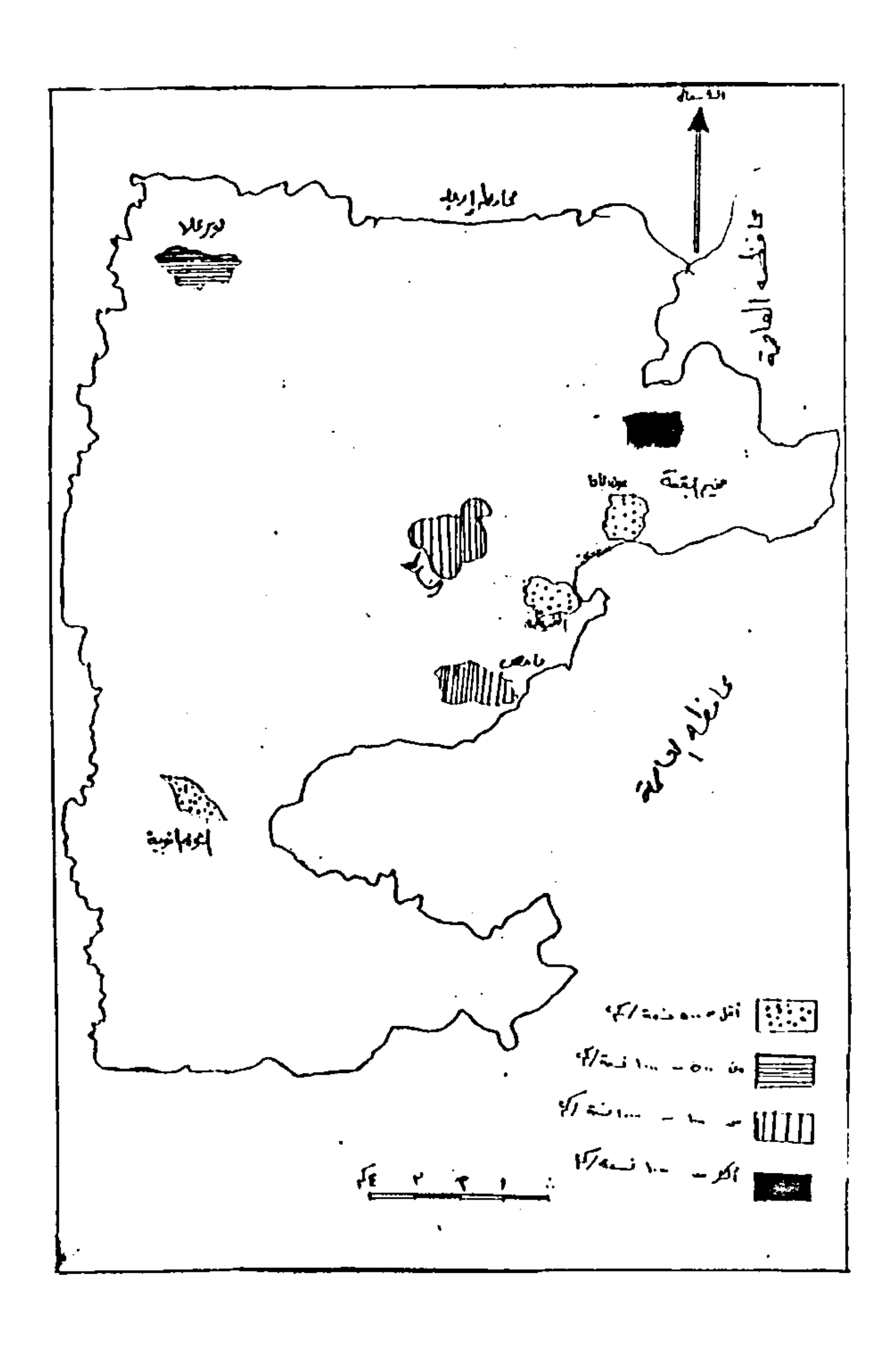
في عام 1952 بلغت الكثافة السكانية في الشونة الجنوبية (1271) نسمة / كم^2 . وهذه الكثافة منخفضة إذا ما قورنت بمدينة السلط عام 1952 (3118) نسمة / كم^2 .

وفي عام 1961 تنخفض الكثافة السكانية لتصبح (721) نسمة / كم^2 ، ويرجع ذلك إلى انخفاض الحجم السكاني لتجمع سكان الشونة الجنوبية مع أن المساحة ثابتة لم تتوسع .

أما في عام 1979 تنخفض كذلك الكثافة السكانية حيث بلغت (401) نسمة / كم^2 ، وذلك لاتساع حدود المدينة التنظيمية لتصبح (6) كم^2 عام 1979 . (بلدية الشونة الجنوبية ، 1980) .

شكل (3-6) الكثافات السكانية بالتظليل

في التجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء عام 1979



المركز الجغرافي الملكي – 1997 .

وبالنسبة لكثافة المساكن في عام 1979 (3.7) فرد / مسكن والسبب في انخفاض كثافة المساكن ربما يرجع إلى كون البيوت في غالبيتها صغيرة مبنية في معظمها من الطين واللبن .

وعند محاولة إيجاد الكثافة السكانية للشونة الجنوبية عام 1994 نجدها (455) نسمة / كم^2 ، حيث ارتفعت ارتفاعاً قليلاً والسبب في هذا أن هناك زيادة سكانية قليلة مع ثبات المساحة التنظيمية للشونة الجنوبية .

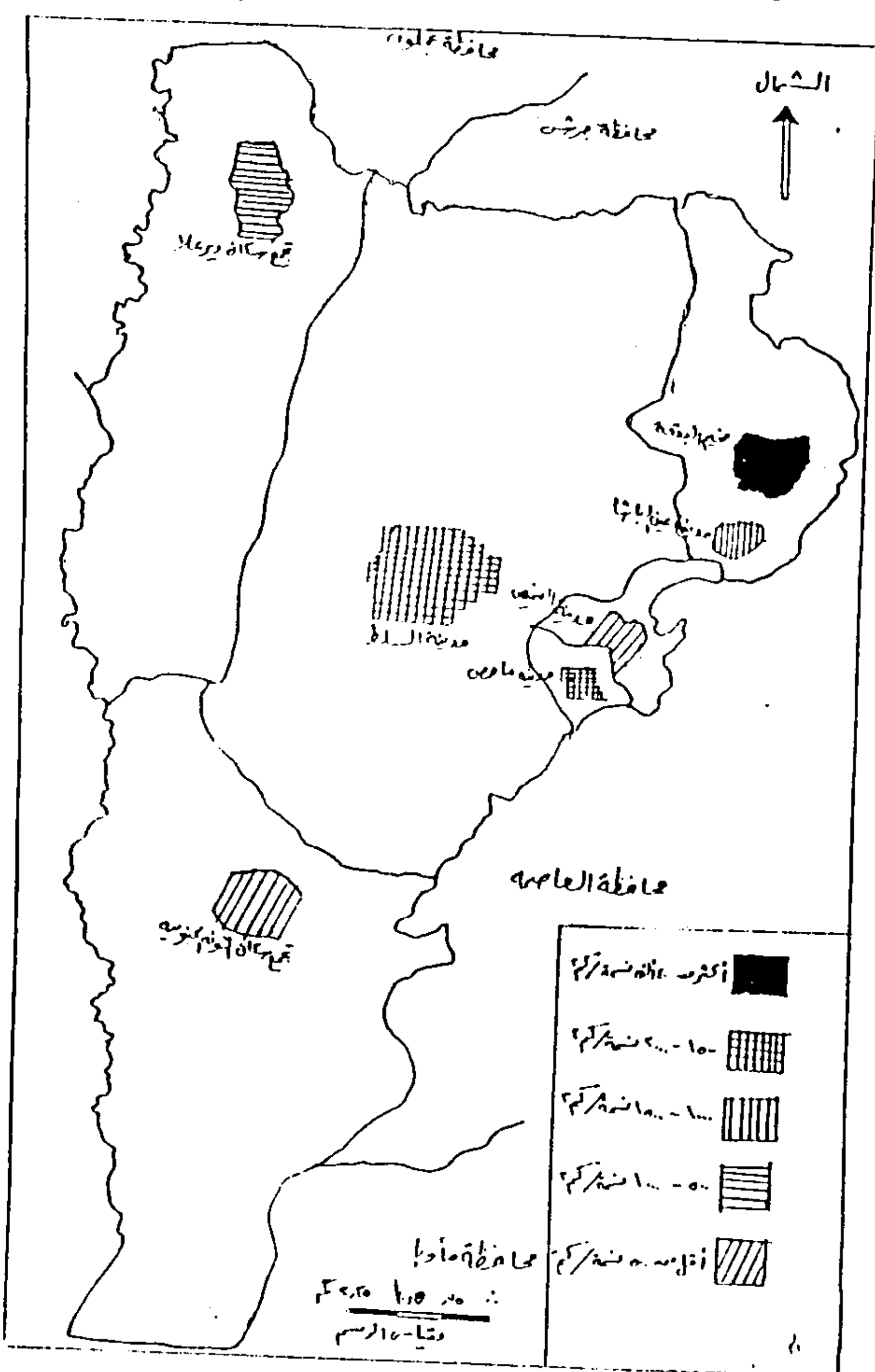
وبشكل عام الشونة الجنوبية منخفضة الكثافة السكانية في معظم الفترات الزمنية ، ويرجع ذلك إلى اتساع المساحة مع أن هناك زيادة سكانية منخفضة أو في بعض الأحيان نمو سكاني متناقص .

يوجد في الشونة الجنوبية (26) منشأة صناعية يعمل بها (51) عامل ، (التعداد الصناعي ، 1994) ، كما يوجد بها (3) منشآت تجارية كبيرة يعمل بها (55) عامل . (الاستخدام ، 1994) كما أن (46%) من العاملين في الشونة الجنوبية يشتغلوا بالزراعة في الشونة الجنوبية (المسح المصاحب ، 1994) .

وعند الانتهاء من دراسة الكثافات السكانية للتجمعات الرئيسة كلاً حدة ، نريد أن نوضح الكثافات السكانية للتجمعات الرئيسة بالاستعانة بخرائط الكثافات السكانية (بالتظليل) . انظر الشكلين (3-6) ، (3-7) .

شكل (3-7) الكثافات السكانية بالتظليل

في التجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء عام 1994م .



المركز الجغرافي الملكي ، 1994.

(3-3) التركز السكاني :

يرتبط التركز السكاني بدراسة توزيع السكان في الأقاليم ، أي مدى ميل السكان إلى التركز في منطقة واحدة داخل حدود الإقليم ، أو التشتت داخل حدود هذا الإقليم ، ويحسب التركز بعدة طرق إحصائية أبرزها نسبة التركز (السعدي ، 1980) .

نسبة التركز السكاني :

وتحسب نسبة التركز السكاني وفقاً للصيغة التالية : (السعدي ، 1980)

$$\text{نسبة التركز} = \frac{1}{2} \text{ مجـ } |\text{س} - \text{ص}|$$

حيث س = النسبة المئوية لمساحة المنطقة إلى جملة مساحة الإقليم الكلية .

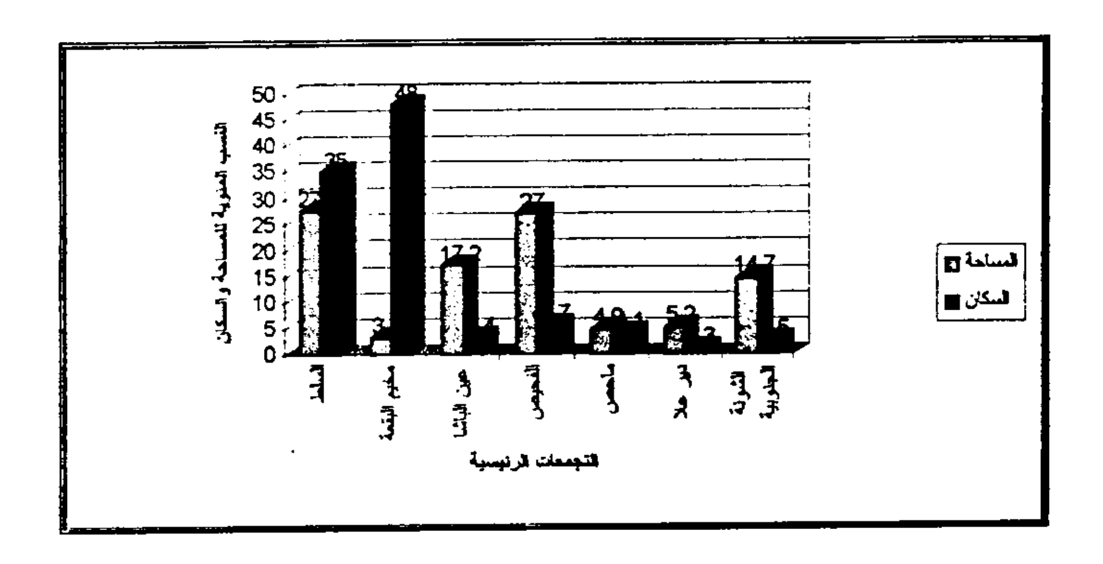
ص = النسبة المئوية لعدد سكان المنطقة إلى جملة سكان الإقليم الكلية .

مجـ = مجموع الفرق الموجب بين هذه النسب بعضها وبعض – أي مجموع القيم دون النظر للإشارات السالبة .

ومعنى ذلك أن نسبة التركز تساوي إحصائيا نصف مجموع الفرق الموجب بين النسبة المئوية للمساحة والنسبة المئوية لعدد السكان في كل منطقة من مناطق الإقليم .

وفي هذه الدراسة سيتم إيجاد نسبة التركز السكاني للتجمعات السكانية الرئيسة في محافظة البلقاء ، على اعتبار أن التجمعات الرئيسة إقليم واحد أي دون التجمعات السكانية الأخرى في المحافظة . وستكون نسبة التركز في عامي 1979 و 1994 من أجل التعرف على مدى التغير في نسبة التركز في الفترة (1979 - 1994) . انظر الشكل (3-8).

شكل (3-8) الأعمدة التكرارية للنسب المئوية من المساحة الكلية ومجموع السكان في التجمعات الرئيسة في محافظة البلقاء عام 1979



يظهر التفاوت الواضح من خلال الشكل (3-8) ما بين النسبة المئويـــة لمســاحة (س) والسكان (ص) في مخيم البقعة ، وكذلك في مدينة الفحيص بين النسبة المئويـــة للســكان (ص) والمساحة (س) .

الجدول (3 - 4)

نسبة التركز السكاني في عامي 1979 ، 1994

في التجمعات السكانية الرئيسة لمحافظة البلقاء

التجمع السكاني	1979			1994		
	النسبة المئوية من المساحة الكلية (س)	النسبة المئوية من جملة السكان (ص)	الفرق الموجب |س- ص|	النسبة المئوية من المساحة الكلية (س)	النسبة المئوية من جملة السكان (ص)	الفرق الموجب |س- ص|
السلط	0.276	0.35	0.074	0.358	0.356	0.002
مخيم البقعة	0.034	0.4781	0.4451	0.014	0.37	0.356
عين الباشا	0.172	0.0342	0.1378	0.198	0.135	0.063
الفحيص	0.27	0.0571	0.2129	0.30	0.064	0.236
ماحص	0.049	0.0412	0.0078	0.05	0.051	0.001
ديرعلا	0.052	0.0133	0.0387	0.02	0.007	0.013
الشونة الجنوبية	0.147	0.0251	0.1219	0.06	0.0171	0.043
المجموع	1.00	1.00	1.038	1.00	1.00	0.714

• البيانات الواردة في الجدول من حساب الباحث بالاعتماد على بيانات المساحة والسكان .

من خلال الجدول (3 – 4) استطعنا حساب نسبة التركز السكاني للتجمعات الســـكانية الرئيسة لمحافظة البلقاء في عامي 1979 و 1994 فكانت :

نسبة التركز (1979) = $\frac{1}{2}$ × (1.038) = 52 %

نسبة التركز (1994) = $\frac{1}{2}$ × (0.714) = 36 %

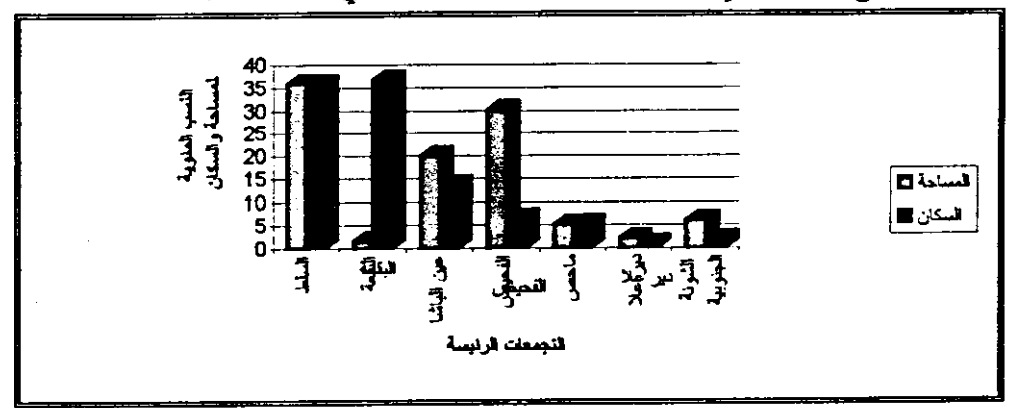
نلاحظ أن نسبة التركز في عام 1979 مرتفعة (52%) ، وبالتالي فإن هنـــاك نزعـــة واضحة نحو التركز ، فلو كانت النسبة تساوي (صفر) وهذا مثالي بالطبع فعندها يكون التوزيع متساوياً . و كلما ارتفعت النسبة دل ذلك على أن التوزيع غير متساوي .

وعند مقارنة نسبة التركز مع محافظات المملكة نجد أن نسبة التركز في المملكة منخفضة خصوصاً إذا قورنت مع التجمعات الرئيسة للبلقاء ، حيث بلغت على مستوى محافظات المملكـــة (29.9 %) (عبد الله الطرزي – 1991) .

والسبب في ارتفاع نسبة التركز للتجمعات الرئيسة هو عدم التوازن بين المساحة والسكان وخصوصاً في مخيم البقعة حيث أن الفرق بين النسبة المئوية من المساحة الكلية (س) والنسبة المئوية من جملة السكان (ص) كانت ما يقارب (45%) حيث أن هناك حجماً ســكانياً كبـيراً ومساحة قليلة في مخيم البقعة ، ومعنى ذلك أن (48%) من سكان التجمعات الرئيسة يتركزوا في مساحة تقدر بـــ (3.4%) من المساحة الكلية للتجمعات .

وكذلك تجمع سكان الفحيص حيث أن (5.7 %) من مجموع الســكان يــتركزوا فـــي (27%) من المساحة الكلية للتجمعات ، وأيضاً تجمع عين الباشـــا ، فــهناك (3.4%) مـــن مجموع السكان للتجمعات يتركزوا في (17.2%) من المساحة الكليـــة للتجمعـــات . وأيضـــاً الشونة الجنوبية (2.5%) من السكان يتركزوا في (14.7%) من المســاحة الكليــة .انظـــر الشكل (3–9) .

شكل (3–9) الأعمدة التكرارية للنسب المئوية بين المساحة الكلية ومجموع السكان في التجمعات السكانية الرئيسة في محافظة البلقاء 1994



كذلك الشكل (3-9) يظهر التقارب ما بين النسبة المئوية للمساحة (س) والنسبة المئوية للسكان (ص) في مدينة السلط ومدينة ماحص ، والتفاوت الملحوظ في الفرق ما بين السكان والمساحة في تجمعي البقعة ومدينة الفحيص .

ونلاحظ أن أفضل توزيع هو في تجمع سكان ماحص حيث أن الفرق بين (س) و (ص) بلغ (3.9%) ثم بعد ذلك مدينة السلط (7.4%) .

أما في عام 1994 فتنخفض نسبة التركز في التجمعات الرئيسة بمقدار (31%) عمّا كانت عليه عام 1979 ، لتصبح (36%) . وعند مقارنة نسبة التركز للتجمعات الرئيسة مع نسبة التركز على مستوى المحافظات عام 1993 والتي بلغت (64.7%) . نجد أن هناك نزعة نحو التركز أو بالأحرى اتجاه نحو التركز في محافظات المملكة . وبالمقابل هناك اتجاه نحو اللاتركز في لتجمعات الرئيسة نتيجة الانخفاض الذي حدث في نسبة التركز بين عامي 1979 و 1994 .

وهناك دور واضح لتجمعي الفحيص ومخيم البقعة في رفع نسبة التركز عام 1994 ، حيث أنهما ساهما في رفع نسبة التركز بمقدار (83%) من نسبة التركز الكلية للتجمعات الرئيسة ، إذ بلغت نسبة التركز لتجمعي الفحيص ومخيم البقعة (29.9%) . في حين باقي التجمعات (6.1%) .

إلا أن الفرق بين الفحيص ومخيم البقعة هو أن المساحة في مدينة الفحيص أكبر من الحجم السكاني أي أن الزيادة في المساحة ، أما مخيم البقعة فإن السكان لا يتناسبوا مع المساحة لصغرها . وبالتالي فإن هناك زيادة في المساحة في مدينة الفحيص ، وزيادة في السكان في مخيم البقعة .

وأفضل توزيع للسكان في مدينة ماحص حيث أن الفرق بين النسبة المئوية من المساحة الكلية (س) والنسبة المئوية من جملة السكان (ص) بلغت (1%) ثم تليها ديرعلا (1.3%)، السلط (2%) و الشونة الجنوبية (4.3%) وأخيراً عين الباشا (6.3%) .انظر الشكل (3-9).

ومما سبق من خلال حساب نسبة التركز السكاني للتجمعات الرئيسة نجد أن هناك اتجاه نحو التوزيع المتساوي (اللاتركز) من خلال المقارنة بين نسبة التركز في عام 1979 وعام 1994 . وأن سبب الارتفاع في نسبة التركز وخاصة عام 1994 هو مدينة الفحيص ومخيم البقعة لعدم التناسب بين السكان والمساحة في كليهما .

الفصل الرابع

تغير التركيب السكاني للتجمعات الرئيسة

(1994-1961)

المحتوى

(4ـ1) تمـهيد :

يقصد بالتركيب السكاني دراسة الخصائص المختلفة للمجموعات السكانية التي يتألف منها سكان المجتمع ، وذلك بهدف استخدام هذا التركيب لمقارنة التغير فـــي البنـــاء السـكاني بيـــن المجتمعات بعضها البعض خلال فترة زمنية معينة أو للمجتمع الواحد في فترات زمنية متعاقبــة. (الشلقاني ، 1990)

وتتعدد الصور التي يأخذها التركيب السكاني ، ومـــن أكثرهـــا شيوعـــا فـــي التحليـــل الديموغرافي : التركيب النوعي و التركيب العمري ، التركيب الزواجي و الـــتركيب التعليمـــي والتركيب الاقتصادي إلى غير ذلك من التراكيب السكانية التي تتعلق بحجـــم الأســـرة والمهنـــة والنشاط الاقتصادي (الشلقاني ، 1990)

وفي هذا الفصل سيتم دراسة التركيب النوعي من اجل الكشف عن نســـبة النـــوع فـــي التجمعات الرئيسة والمقارنة في نسبة النوع بيـــن عـــامي 1961 و 1994 . وكذلـــك الـــتركيب العمري حيث يشتمل على العمر الوسيط ، والأهرامات السكانية وتوزيع الفئات العمرية .

كذلك سيتم دراسة التركيب الاقتصادي من خلال إيجاد معدلات النشاط الاقتصادي الفعلي والنظري للسكان ، وإيجاد معدلات الإعالة الفعلية والنظرية ، كما يشتمل هذا الفصل على دراسة التركيب التعليمي من خلال إيجاد نسبة الملتحقين بمؤسسات تعليمية إلى إجمالي السكان في تلـــك التجمعات .

وسيتم معرفة مقدار التغير في تلك التركيبات السكانية من خلال المقارنة بين بيانات تعداد 1961 وبيانات التعداد والمسح المصاحب لعام 1994 ، واستثني من ذلك مخيم البقعة لأنه لـــم يكن موجودا عام 1961 ، وبالتالي أكتفي بدراسة تلك التراكيب عام 1994 .

(4ــ2) التركيب النوعي :

تعتبر بيانات النوع ضرورية في حد ذاتها ، كما أنها هامة بالنسبة لتحليل غيرهـــا مـــن البيانات الأخرى ، وأيضا لتقييم وشمول الحصر ، وتبويب البيانات عن النوع يشتمل على أعـــداد الذكور وأعداد الإناث لــ :

- منطقة جغرافية معينة أو لعدة مناطق مجتمعة .
- فئات عمرية خاصة أو لمختلف فئات العمر .
- مجموعات سكانية معينة أو لمجتمع بأكمله . (الشلقاني ، 1990) .

ويعبر عن التركيب النوعي للسكان بنسبة الذكور لكل (100) من الإناث ، وتعرف هـــذه النسبة بنسبة النوع (Sex Ratio) ، ويحصل عليها بقسمة عدد الذكور علـــى عـــدد الإنـــاث الكلي، ويضرب الناتج بـــ (100) . (السعدي ، 1980) .

وترجع أهمية دراسة التركيب النوعي للسكان إلى عدة أسباب منها :

إن كون الفرد ذكراً أو أنثى يعتبر محددا اساسيا لحاجاته ، وألـــوان نشاطـــه ، والأدوار الاجتماعية والاقتصادية التي يقوم بها في حياته ، كما أن نسب الذكور والإناث في السكان لـــها أثر كبير في تكوين شكل جماعة معينة وسرعة حركتها .

كما يتوقف الكثير من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المهمة على وجود توازن بيـــن أعداد النوعين (الذكور والإناث) أو عدم وجوده ، وعموماً يمكن القول أن سرعة تحرك الحياة لدى جماعة يعتبر دالة لنسبة الذكور والإناث في السكان (السعدي ، 1980) .

ولا تخضع بيانات النوع كما تخضع له بيانات العمر من أخطاء عند ذكرهـــا ، فالخطـــأ محتمل عند ذكر العمر وليس الأمر كذلك عند ذكر النوع بطبيعة الحال(السعدي،1980).

ولأهمية النوع لجأ الباحث إلى دراسة التركيب النوعي في التجمعات السكانية الرئيســـة لمحافظة البلقاء ، من اجل التعرف على نسبة النوع ومعرفة التغير الذي حدث في تلك النسبة من خلال المقارنة ما بين نسبة النوع في عام (1961 و 1994) ويظهر ذلك من خــــلال الجــدول (1-4).

جدول رقم (4ـ1)

نسبة النوع لعامي 1961 ،1994 في التجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء .

التجمع	نسبة النوع 1961	نسبة النوع 1994
السلط	100.8	108.3
البقعة	/	101.6
عين الباشا	116.1	109.6
الفحيص	102.3	91.5
ماحص	97.3	109.3
دير علا	104.8	108.4
الشونة الجنوبية	108.5	131.5

تبين لنا من الجدول (4ـ1) أن هناك تجمعين سكانيين همـــا الفحيـــص وعيـــن الباشـــا انخفضت بهما نسبة النوع حيث كانت في مدينة الفحيـــص عـــام 1961 (102.3 /100 أنثـــى) لتصبح عام 1994(91.5/100انثى) أي بانخفاض مقداره (10.8ذكر/100انثى) وربمـــا يعـــود السبب في ذلك إلى أن مدينة الفحيص شهدت هجرة إلى أوروبا والأمريكتين . وبالطبع كما أثبتت الدراسات التي أجريت حول الهجرة أن طابع الهجرة في غالبه ذكري وخصوصا إذا كان دافـــع الهجرة للعمل خاصة في مجتمعاتنا العربية .

بالنسبة لمدينة عين الباشا كانت نسبة النوع عام 1961 (116.1) لتنخفض إلى (109.6) عام 1994 أي بفارق (6.5) إلا انه يبقى مرتفعاً ومن أعلى النسب على مستوى المحافظة ، وربما يرجع ذلك إلى كون تجمع عين الباشا السكاني عام 1961 لم يكن تجمعاً حضرياً وغلبت على نشاط أهله الاقتصادي الزراعة وبالتالي كان هناك حاجة للأيدي العاملة والتي غالباً ما تكون من الذكور خاصة في الأعمال الزراعية . وفي عام 1994 أصبحت مدينة عين الباشا تجمعاً حضرياً وبالتالي فأن التركيب النوعي سيتغير حيث أن العمل في التجمعات الحضرية غالباً ما يكون للذكور و للإناث على السواء .

مخيم البقعة كانت نسبة الذكور فيه عام 1994 (101.6) وبالتالي فان هناك تقارباً بين نسبة الذكور والإناث . حيث أن هذه النسبة طبيعية تدل على أن هناك توازن في مخيم البقعة من حيث الكم بين الذكور والإناث .

وبالنسبة لباقي التجمعات نجد أن نسبة الذكور مرتفعة ، وهي أيضا ارتفعت عما كانت عليه عام 1961 وربما يرجع ذلك إلى وجود الأيدي العاملة الوافدة إلى هذه التجمعات والتي معظمها من الذكور ،حيث يظهر ذلك بوضوح في تجمع سكان الشونة الجنوبية ، إذ تبين أن (47.5 %) من العمالة في ذلك التجمع هي من العمالة الوافدة وان نسبة الذكور في تلك العمالة عالية جداً .(المسح المصاحب 1994) .

أما مدينة السلط فكانت نسبة النوع شبه متماثلة للجنسين في عام 1961 إذ بلغت (100.8) ثم ما لبثت أن ارتفعت إلى (108.3) أي بزيادة (7.5) ذكر لكل 100 أنثى ، حيث أن هذه النسبة قريبة لنسبة النوع في مدينة عمان التي بلغت في نفس العام (108.8) .

وربما كون مدينة السلط في فترة الستينات شهدت هجرة مغادرة الأمر الذي أدى إلى تساوي نسبة الذكور مع الإناث ، في حين عام 1994 كان هناك هجرة قادمة إلى المدينة سواء ممن هاجروا منها في السابق أو مهاجرين جدد مما أدى إلى رفع نسبة الذكور عن الإناث .

وكذلك مدينة ماحص في عام 1961 انخفضت نسبة الذكور (97.3) والذي قد يكون وراءه الهجرة المغادرة أو العمل للرجال خارج المدينة أحياناً والذي يحتاج المبيت خارج البيت مثل العمل في الجيش ، أما عام 1994 فترتفع نسبة الذكور لتصبح (109.3) أي بفارق (12) ذكر لكل (100) أنثى عما كان عليه عام 1961 .

وبالنسبة لتجمع دير علا هناك ارتفاع قليل في نسبة الذكور إذ بلغت نسبة الذكور عام 1961 (104.8) أما في عام 1994 فقد ارتفعت إلى (108.4) .

في حين كانت نسبة النوع لسكان المملكة (105) عام 1961 ، وفي محافظة البلقاء كانت نسبة النوع عام 1961 (103.9) وكانت معظم البلدان النامية تتراوح ما بين 104 - 107 ، في

حين كانت في الدول المتقدمة مثل ألمانيا (92) و النمسا (91) و ألمانيا الديموقراطية (87) والكويت في عام 1980 (134) . (آل ثاني ، 1986)

ومما سبق نلاحظ أن التجمعات السكانية موضوع الدراسة في عام 1961 كانت نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث باستثناء مجمع سكان ماحص أما الفترة اللاحقة في عام 1994 ظهر ارتفاع نسبة النوع لكل التجمعات باستثناء مدينة الفحيص حيث انخفضت نسبة النوع فيها بشكل ملحوظ .

(4ـ2ـ1) نسبة النوع للفئات العمرية الثلاث :

لقد قسم الباحث الفئات العمرية إلى ثلاث فئات وهي : الفئة الأقل من 15 عاما ، والفئة الثانية (15-59)عام وتسمى الفئة النشيطة اقتصاديا ، أما الفئة الأخيرة فهي الفئة العمرية فوق 60 عاما. وبالتالي أخذت نسبة النوع لكل فئة من الفئات العمرية للتجمعات السكانية موضوع البحث للأعوام 1961 ، 1994 وتمت المقارنة بينهما .

والجدول (4ـ2) يبين نسب النوع عامي 1961 و 1994 لتجمعات محافظة البلقاء الرئيسة .

الجدول (4ـ2)

نسب النوع للفئات العمرية الثلاث في الأعوام 1961 ، 1994 .

التجمع	1961			1994		
السكاني	> 15 سنة	15-59	+60	> 15 سنة	15-59	+60
السلط	114.2	86.9	115.2	104.3	112.2	94.8
البقعة	/	/	/	106.6	99.2	86
عين الباشا	124.5	104.1	142.3	102.8	116.5	101.7
الفحيص	115.4	91.3	106	106.2	111.9	97.5
ماحص	108.6	80.8	140.5	104.6	112.3	113.8
دير علا	108.6	99.4	134.6	105	120.7	90.0
الشونة الجنوبية	97.5	110.0	220	107.9	149.8	137.8

• الجدول من حساب الباحث بالاعتماد على بيانات تعدادي 1961 و 1994 .

يظهر من الجدول (4ـ2) أن نسبة النوع في التجمعات السكانية الرئيسة للفئة الأولى (أقل من 15 عاما) في عام 1961 مرتفعة أي أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث باستثناء

تجمع سكان الشونة الجنوبية . وعند مقارنة نسبة النوع لهذه الفئة مع نسبة النوع للمملكة لنفس الفئة نجد أنها ترتفع في كل التجمعات باستثناء تجمع الشونة الجنوبية حيث بلغت نسبة النوع في تلك الفئة في المملكة (107).

وعند المقارنة مع المحافظة نجد أن نسبة النوع في كل من السلط ، الفحيص وعين الباشا ترتفع عن نسبة النوع لمحافظة البلقاء في تلك الفئة وتنخفض في كل من ماحص والشونة الجنوبية ودير علا.

أما في عام 1994 فنلاحظ أن هناك تفاوتاً بنسبة النوع في الفئة (الأقل من 15 عاماً) . حيث إن هذه النسبة انخفضت في كل التجمعات باستثناء تجمع الشونة الجنوبية حيث ارتفعت لتصبح (107.9).

وبخصوص نسبة النوع للفئة العمرية الثانية (15-59) نلاحظ أن هذه النسبة في معظم التجمعات في عام 1961 كانت نسبة الذكور أدنى من نسبة الإناث باستثناء تجمعي الشونة الجنوبية وعين الباشا.

ويدل ذلك على أن تجمعات السلط ، الفحيص ، ماحص ، دير علا كانت في عام 1961 غير جاذبة للسكان خاصة الفئة العمرية العاملة حيث انه تبين إن هناك انخفاض في نسبة الذكور وبالطبع فإن الذي يبحث عن العمل هم الذكور وخاصة في تلك الفئة العمرية .

أما تجمعي عين الباشا والشونة الجنوبية فكونهما تجمعين زراعيين ، فإن ذلك يتطلب أيدي عاملة وخاصة من الذكور .

أما في عام 1994 نجد أن نسبة النوع ارتفعت في معظم التجمعات دون استثناء . حيث أنها وصلت في الشونة الجنوبية (149.8) وبالطبع فإن هذه النسبة مرتفعة غالبتها من الذكور ويرجع ذلك إلى وجود عمالة وافدة بنسبة مرتفعة في الشونة الجنوبية غالبيتها من الذكور ، وتشكل هذه العمالة ما نسبته (47.5%) من العمالة الكلية في التجمع .

ويستدل من ذلك إن تجمعات البلقاء الرئيسة أصبحت تجمعات جاذبة للسكان وخاصة للفئة العمرية (15-59) . وبالطبع فإن هناك تياراً من الهجرة الوافدة من اجل البحث عن عمل في هذه التجمعات الأمر الذي أدى إلى رفع نسبة الذكور في تلك الفئة بنسب متفاوتة بين التجمعات .

مخيم البقعة أظهر في عام 1994 انخفاضاً في نسبة النوع في الفئة العمرية حيث بلغت تلك النسبة (99.2) ، وربما كان سبب انخفاض هذه النسبة هو عدم قدوم أيدي عاملة للمخيم من أجل العمل كونه تجمع سكاني طارد للسكان .

وبالتالي فإن نسبة النوع للفئة العمرية الثانية في عام 1994 كانت تزيد عن نسبة النوع لتلك الفئة في المملكة ككل حيث كانت (108) مع العلم أنها مرتفعة حيث أن نسبة النوع في تلك

الفئة في الأقاليم النامية كانت (103.2) وفـــي الأقـــاليم المتقدمـــة (102) . (Demographic (yearbook,1994

أما فئة الشيوخ في عام 1961 للتجمعات السكانية في المحافظة نلاحظ أن هناك تفاوتـــا ملحوظا في نسبة الذكور والإناث حيث أنه في كل التجمعات ترتفع نسبة الذكور عن الإناث حيث كانت في مدينة الشونة الجنوبية (220) وبالتالي فإننا نلمس أن هناك اختلال واضـــح للـــتركيب النوعي لتجمع الشونة في تلك الفترة الزمنية لكل الفئات الثلاث ، كما أن ماحص ودير علا كانت نسبة النوع فيهما مرتفعة حيث بلغت (140.5) (134.6) على التوالي ، وربما يرجع ذلك إلـــى كثرة الوفيات للنساء في تلك التجمعات.

أما عام 1994 نلاحظ انخفاض نسبة النوع في دير علا و السلط و الفحيص حيث كانت (90) ، (94.8) ، (97.5) على التوالي ، كما أنها في مخيم البقعة كانت اقل حيث بلغت (86) . أما في باقي التجمعات فكانت نسبة الذكور أعلى وخصوصا في تجمع الشونة الجنوبية (137.8).

وبالتالي فإن نسبة النوع للفئة العمرية الثالثة كانت قريبة من نسبة النوع المتعارف عليها وهي في الغالب ارتفاع نسبة الإناث عن الذكور حيث إن الإناث يزدن عن الذكور فـــي الفئـــات العمرية المتأخرة . وذلك لأن الأجل المتوقع عند الولادة للإناث يكون أعلى من الأجل المتوقـــع للذكور .

ومن خلال استعراض جدول (4ـ2) نلاحظ أن هناك تفاوتا بين عـــامي 1961 و 1994 لنسبة النوع في الفئات العمرية الثلاث .

(4ـ3) التركيب العمري :

يبين التركيب العمري للسكان عدد ونسبة كل مجموعة من مجموعات السكان موزعـــة على فئات السن ويمكن تقسيمها إلى فئات خمسية أو عشرية . والتركيب العمري لا يقل أهميـــة عن التركيب النوعي ، إذ يتوقف معدل الوفيات في السكان إلى حد ما على نسبة كل فئـــة مـــن الفئات العمرية بالنسبة لمجموع السكان فهي ترتفع في فئات السن المبكرة ثم تنخفض في فئـــات الشباب وتعود للارتفاع في فئات السن المتأخرة . (السعدي ، 1980)

وللأعمار شأن كبير في دراسة السكان ديموغرافيا ذلك لأن نمط توزيعها في دولة مـــن الدول يكشف عن كثير من الصفات يهتدي بها المخططون . فنشاط الحياة الاقتصادية يعتمد إلـــى حد ما على عدد الشباب والكهول القادرين على العمل والإنتاج . وعلـــى قـــدر إنتـــاج الشبـــاب والكهول في الدول المتقدمة يكون مستوى معيشة الشيوخ والعجزة وصغار السن ، ثم انه لا بد إذا نشبت الحرب من معرفة عدد الرجال القادرين على حمل السلاح ولا بد لتخطيـــط التعليـــم مـــن معرفة عدد الأطفال الذين تقع على الدولة تبعية تعليمهم إذا ما بلغوا سنا معينـــة ، وفـــي دوائـــر

الصحة العامة ينبغي إن نعرف عدد الشيوخ والعجزة لإنشاء الملاجئ ودور النقاهة والمستشفيات الكافية . (وهيبة ،1979)

وتعد بيانات السن كما أوردتها التعدادات السكانية المصدر الرئيسي لدراسة التركيب العمري ، غير أن هذه البيانات لا تمثل الحقيقة كاملة وذلك راجع للخطأ في ذكر الأعمار بدقة عند إجراء التعداد بعكس التركيب النوعي . (سميث ، 1971)

وبالإمكان تقسيم السكان إلى ثلاث مجموعات عمرية ، الأولى أقل من (15) سنة ، وتمثل مرحلة الطفولة والمراهقة (الفئة غير المنتجة) ، والفئة الثانية(15-59)سنة وتمثل الفئة المنتجة، أما الفئة الثالثة الشيوخ أكثر من (60) سنة . (السعدي ، 1980)

(4-3-1) تغير التوزيع النسبي للفئات العمرية :

سيتم حساب التغير في التوزيع العمري للفئات العمرية الثلاث وهي :

الفئة الأولى الأقل من (15) سنة ، الفئة الثانية (15-59) سنة والفئة العمرية الثالثة وهي فئة الشيوخ الأكثر من (60) عاما.

وسيكون حساب التغير للتوزيع العمري للتجمعات السكانية الرئيسة من خلال تعدادي 1961 و 1994 ، الجدول (4-3) يظهر التغير في نسب الفئات العمرية بين عامي 1961 و 1994

الجدول (4-3)

التوزيع العمري للفئات الأقل من (15) عاما (15-59) سنة والأكثر من (60)عاما في عامي 1961 و1994 .

التجمع	1961			1994			الفرق بين 1961 و 1994		
	>15سنة (%)	15-59 سنة (%)	> 60 سنة (%)	>15سنة (%)	15-59 سنة (%)	> 60 سنة (%)	>15سنة (%)	15-59 سنة (%)	> 60 سنة (%)
السلط	46.5	46.1	7.4	39.7	56.2	4.1	6.8-	10.1	3.3-
البقعة	/	/	/	43.3	51.7	5	/	/	/
عين الباشا	46.7	45.1	8.2	44.9	51.7	3.4	1.8-	6.6	4.8-
الفحيص	43.6	48.3	8.1	31.8	62.6	5.6	11.8-	14.3	2.5-
ماحص	48.3	44.0	7.7	38.1	57.6	4.3	10.2-	13.6	3.4-
دير علا	42.9	51.9	5.2	41.9	53.3	4.8	1.0-	1.4	0.4-
الشونة الجنوبية	43.4	50.6	6	38.4	57.7	3.9	5.0-	7.1	2.1-

■ الجدول من إعداد الباحث وفقا لبيانات تعدادي 1961 و 1994 .

من خلال الجدول (4-3) تشير البيانات أن هناك انخفاضا في نسبة الفئة الأولى الأقـــل من (15)عاما في عام 1994 عنه في عام 1961 في التجمعات السكانية الرئيسة . وبالطبع فإن ذلك سينعكس على الزيادة في نسبة الفئة الثانية (15-59) عاما ، وأيضا هناك انخفـــاض فـــي نسبة السكان في الفئة العمرية الثالثة (< 60) . وبالتالي فإن الانخفاض في الفئتيـــن العمريتيـــن (<15)، (< 60) كان لصالح الفئة الثانية (15-59) سنة .

وهذا بالطبع له دور إيجابي حيث تنخفض نسبة الإعالة وذلك يرجع للانخفـــاض الـــذي حدث في الفئتين العمريتين الأولى والثالثة حيث أن هاتين الفئتين بحاجة لإعالة ورعاية من قبـــل الفئة الثانية أي الفئة المنتجة . حيث أن الفئة العمرية الأولى الأقل من (15)سنة بحاجة للرعايـــة الصحية والتعليم وبالتالي فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيف الضغط على المراكز الصحيـــة ومراكـــز الأمومة والطفولة وكذلك انخفاض الطلب على المؤسسات التعليمية ، كمـــا أن انخفـــاض الفئـــة العمرية الثالثة سيؤدي إلى خفض مؤسسات الرعاية بالمسنين مع أنه لا يوجد لها حاجة في هـــذه المناطق وذلك يرجع للناحية الاقتصادية وللعادات والتقاليد الاجتماعية والدين لسكان هذه المنطقة.

ومن الجدول نفسه نلاحظ أن مدينة السلط انخفضت نسبة توزيع الفئة العمريـــة الأولـــى الأقل من (15) سنة ، حيث كانت نسبة هذه الفئة في عام 1961 (46.5%) ، لتنخفض في عام 1994 إلى (6.8%) عما كانت عليه عام 1961 لتصبح (39.7%) . وعند المقارنة مـــع نســـبة السكان في هذه الفئة لسكان الأقاليم الأقل نموا (42%) ، والمتقدمة (28%) فـــي عـــام 1965 (Demographic Yearbook , 1965) . أما مقارنتها في عام 1994 مع الدول الأقـــل نمـــوا حيث كانت (33.3%) أما في الدول المتقدمة فكانت (25.6%) ,Demographic Yearbook) 1994) وبالتالي نلاحظ ارتفاع نسبة هذه الفئة في مدينة السلط .

أما فئة (15-59) في مدينة السلط فكانت عام 1961 (46.1%) ارتفعت في عام 1994 لتصبح (56.2%) أي بزيادة مقدارها (10.1%) ، حيث بلغت النســـبة علـــى مســـتوى العـــالم (57.6%) عام 1965 . أما في عام 1994 بلغت (62%) أي أنها ما زالت منخفضة في مدينـــة السلط عن مستوى توزيع هذه الفئة في العالم أجمع .

بلغت نسبة الفئة العمرية الثانية (15-59) من مجموع سكان محافظة البلقاء عام 1961 (48.8%) . ونلاحظ أن هذه الفئة في مدينة السلط تقل عن نســـبة هـــذه الفئـــة علـــى مســـتوى المحافظة.

ويمكن أن نعزو ارتفاع نسبة الفئة الثانية لمدينة السلط لأن مدينة السلط عام 1961 كانت مدينة طاردة للسكان ، وبالطبع فإن الفئة التي تفضل الهجرة هي الفئة العاملة ، أما في عام 1994 فإن الوضع تغير حيث أصبحت مدينة السلط جاذبة للسكان نوعا ما مما أدى إلى رفع نسبة هذه الفئة . وكذلك انخفاض نسبة الفئتين الأولى والثالثة .

الفئة الثالثة أي فئة الشيوخ في مدينة السلط عـــام 1961 كـــانت نســـبتها (7.4%) ثـــم انخفضت إلى (4.1%) أي بانخفاض (3.3%) حيث شكلت هذه الفئة من (3%-5%) من مجموع السكان في الوطن العربي عام 1961 (الأخرس ، 1982) . أما في الأردن فقد شكلت (4.4%) في نفس العام .

ورجوعا إلى الجدول (4-3) نجد أن مخيم البقعة عام 1994 بلغت نسبة صغار السن فيه (0-14) سنة كانت نسبتهم (43.3%) وهي تعتبر من أعلى النسب بالنسبة للتجمعات الرئيسة في المحافظة حيث بلغت نسبة هذه الفئة في الأردن (41.7%) في نفس العـــام . (أبـــو الســـندس ، 1996) . حيث بلغت أيضا (30-35%) في الدول النامية ، و (20-25%) في الدول المتقدمة .

أما فئة الشباب والكهول في مخيم البقعة فقد بلغت (51.7%) وهي متماثلة مع مدينة عين الباشا في نفس العام . وهي متقاربة نوعا ما مع المملكة حيث بلغت في عـــام 1994 (53.9%) (أبو السندس ، 1996)

وتعد البقعة من التجمعات السكانية التي ترفد المناطق المحيطة بالأيدي العاملـــة حيـــث أنشئت مصانع قريبة للمخيم من اجل الاستفادة من هذه الأيدي العاملة ذات الأجور المتدنية مثـــل مصانع الألمنيوم والخزف في مدينة عين الباشا .

وفئة الشيوخ في مخيم البقعة فقد شكلت (5%) من مجموع سكان المخيـــم عـــام 1994 وهي مرتفعة قليلا عن مستوى المملكة حيث كانت (4.4%) في العام نفسه . (أبو الســـندس ، 1996).

تجمع عين الباشا في عام 1961 ، نسبة السكان في الفئة (0-14) سنة تشكل ما نســـبته (46.7%) من المجموع الكلي للسكان ، وشهدت هذه الفئة انخفاضا مقداره (1.8) نقطة مئويـــة عام 1994 لتصبح (44.9%) من السكان في مدينة عين الباشا .

وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب على مستوى التجمعات الرئيسة وخاصة عام 1994، وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع معدل المواليد الخام الذي بلغ في عام 1994 (31) بالألف (المسح المصاحب،1994) .

وبلغت نسبة هذه الفئة على مستوى الأردن (45.5%) في عام 1961 و (38.8%) فـــي عام 1994 ، وفي محافظة البلقاء لعام 1961 (44.5%) وفي عام 1994 (41.4%) ، وبالتـــالي فإن نسبة السكان في الفئة العمرية (0-14) سنة من أعلى النسب على مستوى المحافظة ، وكذلك المملكة ككل . (التعداد العام للسكان والمساكن ، 1994)

أما الفئة الثانية (15-59) سنة في عين الباشا فقد بلغـــت عـــام 1961 (45.1%) ، ثـــم ارتفعت هذه النسبة إلى (51.7%) عام 1994 وهي نفس النسبة للفئة الثانية في مخيم البقعة عام 1994 .

وارتفاع نسبة هذه الفئة من السكان في عين الباشا يعني وجود أيدي عاملة سواء محلية أو وافدة في المدينة من أجل القيام بالأعمال الزراعية أو الصناعة في المدينة .

كما تعد فئة كبار السن في تجمع عين الباشا عام 1961 من أعلى النسب في محافظة البلقاء حيث أنها تشكل (8.2%) من السكان ، أما في عام 1994 فقد انخفضت نسبة هذه الفئة بشكل ملحوظ إلى أكثر من النصف حيث بلغت (3.4%) لتصبح أدنى من نسبة هذه الفئة على مستوى الأردن (4.4%) . (التعداد العام للسكان والمساكن ، 1994)

شكلت نسبة صغار السن في مدينة الفحيص أي الفئة الأقل من (15) عاما ما نسبته (43.6%) في عام 1961 ، وهي قريبة من باقي التجمعات الرئيسة لهذه الفئة ، كما أن فئة الشباب والكهول (15-59) سنة كانت مماثلة لباقي التجمعات حيث بلغت (48.3%) في نفس العام ، وكذلك بالنسبة لفئة كبار السن حيث انه لم يظهر التوزيع العمري في مدينة الفحيص أي تمايز يذكر في عام 1961سواء عن باقي التجمعات الرئيسة أو النسبة لمحافظة البلقاء أو الأردن بشكل عام .

إلا أن الاختلاف في التوزيع العمري لمدينة الفحيص ظهر عام 1994.إذ تبين أن الفئة العمرية الأولى (الأقل من 15 سنة) شكلت (31.8%)من مجموع السكان أي بانخفاض مقداره (11.8) نقطة مئوية عما كانت عليه عام 1961، وربما يرجع ذلك إلى الانخفاض في معدل المواليد ، حيث بلغ معدل المواليد الخام في مدينة الفحيص عام 1994(26.7)بالألف (المسح المصاحب،1994).

إن انخفاض نسبة الفئة الأولى يعني بلا شك ارتفاع نسبة الفئة الثانية أي فئة الشباب والكهول (15-59) سنة ،حيث شكلت هذه الفئة ما نسبته (62.6)من مجموع السكان الكلي للمدينة . وهي تعد من أعلى النسب على مستوى المملكة ككل ، إذ زادت نسبة هذه الفئة في مدينة الفحيص عن مثيلاتها في الأردن ككل بـ (8.7) نقطة مئوية .

وبالعرف الاقتصادي فان ارتفاع نسبة هذه الفئة يعد مؤشرا جيدا ،لانه يشكل تغذية مستمرة لسوق العمل من الاحتياجات البشرية كما انه يخفف من عبء الإعالة حيث يؤدي بالتالي إلى زيادة الإنتاج والاستثمار الاقتصادي للمنتج .(أبو السندس 1996).

ويمكن أن نعزو سبب ارتفاع هذه الفئة في مدينة الفحيص إلى وجود المصانع في المدينة، وخاصة مصنع الإسمنت الذي يتطلب وجود أيدي عاملة خصوصا أن هذا المصنع يعمل 24ساعة يوميا ، حيث أن الأيدي العاملة تكون ضمن هذه الفئة العمرية .

أما فئة الشيوخ فهي كذلك مرتفعة نسبيا عندما تقارن مع باقي تجمعات المحافظة الرئيسة، حيث بلغت (5.6)، إلا أنها تعد اقل من نسبة هذه الفئة على مستوى العالم ككل والتي بلغت : (%6) . (Demographic Year Book ,1994)

أما بالنسبة لمدينة ماحص قد ارتفعت نسبة الأطفال الأقل من (15) عاما في عام 1961 عن باقي تجمعات المحافظة الرئيسة حيث بلغت (48.3%) ، حيث أنها تزيد عن نسبة هذه الفئـة على مستوى الأردن ككل بـ (2.8) نقطة مئوية ، وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات المواليد في ماحص في تلك الفترة . أما عام 1994 فقد انخفضت نسبة هذه الفئة عما كانت عليـه عـام 1961 بـ (10.2) نقطة مئوية لتبلغ (38.1%) حيث تصبح أقل نسبة لهذه الفئة العمرية علـى مستوى تجمعات محافظة البلقاء الرئيسة .

وبالنسبة للفئة الثانية (15-59) سنة في مدينة الفحيص فقد كانت منخفضة عـام 1961 عن باقي تجمعات المحافظة الرئيسة إلا أنها ترتفع عـام 1994 لتشكـل (57.6%) أي بزيـادة مقدارها (13.6)نقطة مئوية عما كانت عليه عام 1961 ، وهذا يدل على ارتفاع مستوى العمالـة في تلك المدينة وانخفاض مستوى الاعالة .

كما أن فئة الشيوخ الأكثر من (60) عاما انخفضـت مـن (7.7%) عـام 1961 إلـى (4.3%) عام 1994 أي بفارق مقداره (3.4) نقطة مئوية .

في عام 1961 بلغت نسبة السكان في الفئة العمرية الأقل من(15)عاما في تجمع سكان دير علا (42.9%) من مجموع السكان ، حيث أن هذه النسب متقاربة مع مثيلاتـها فـي بـاقي تجمعات محافظة البلقاء الرئيسة ، ثم تنخفض نقطة مئوية عام 1994 لتصبح (41.9%) .

في حين نجد أن نسبة الشباب والكهولة (15-59) سنة مرتفعة في عـام 1961 حيـث بلغت (51.9%) ، حيث أنها من أعلى النسب مقارنة مع باقي تجمعات محافظة البلقاء الرئيسـة وكذلك محافظة البلقاء ككل التي بلغت بها نسبة هذه الفئة فـي نفـس العـام (48.8%) وأيضـا محافظة عمان (49.8%) ويستدل من ذلك على أن تجمع دير علا كان جاذبا للسكان وخاصة في الفئة العمرية الثانية (15-59) سنة ، بعكس تجمعات عين الباشا وماحص السكانية .

كما أن هذه الفئة أي فئة الشباب والكهول تواصل ارتفاعها ، حيث بلغت نسبة هذه الفئـة عام 1994 (53.3%) ، وهذا بالطبع مؤشر على توفر الأيدي العاملة في ذلك التجمع .

أما فئة الشيوخ فإن نسبتهم في دير علا عام 1961 (5.2%) من السكان ، ثم انخفضـت عام 1994 إلى (4.8%) من مجموع السكان .علما أن نسبة هذه الفئة في محافظة البلقاء ككـل عام 1961 بلغت (16.7%) من سكان المحافظة (التعداد العام للسكان والمساكن ، 1961) ، و (3.8%) عام 1994 . (التعداد العام للسكان والمساكن ، 1994) .

بالنسبة لتجمع الشونة الجنوبية كانت فئة صغار السن تشكـل (43.4%) مـن مجمـوع السكان ، وهي من أقل النسب على مستوى تجمعات محافظة البلقاء باستثناء تجمع ديـر عـلا . ومع ذلك فإنها تنخفض عام 1994 إلى (38.4%) .وهذا يدل على تدني مستوى المواليد في ذلك

التجمع حيث بلغ معدل المواليد عام 1994 في الشونة الجنوبية (25.8) بالألف . (المسح المصاحب ، 1994) .

أما فئة السكان (15-59) سنة فنجدها مرتفعة عام 1961 وكذلك 1994 ، فقد بلغت عام (1961) (50.6%) من مجموع السكان ، و (57.7%) عام 1994، حيث أنها من أعلى النسب على مستوى تجمعات المحافظة الرئيسة باستثناء مدينة الفحيص ويعود ذلك لارتفاع العمالة في تجمع سكان الشونة الجنوبية وخصوصا في عام 1994 حيث بلغت نسبتهم (47.5%) من مجموع العمالة في الشونة الجنوبية ، لما تتميز به الشونة كونها ذات أراضي زراعية ، وأيضا توفر المحلات والمطاعم التي يعمل بها نسبة كبيرة من الأيدي العاملة الوافدة وخصوصا أن الشونة الجنوبية في فصل الشتاء تكون ممرا للمتنزهين سواء إلى البحر الميت أو إلى الأغوار بالإضافة لكونها مركز لواء الشونة الجنوبية ، وبلغت نسبة هذه الفئة في عام 1994 في محافظة البلقاء ككل (54%) . (التعداد العام للسكان والمساكن ، 1994)

فئة كبار السن كانت مرتفعة نوعا ما عام 1961 حيث بلغت (6%) من مجموع السكان، أما في عام 1994 فقد انخفضت هذه النسبة (2.1%) .

ومما سبق نجد أن كل تجمعات المحافظة الرئيسة كانت في الفئة الأولى في عام 1961 تزيد قليلا أو تنخفض قليلا عن نسبة التوزيع للأردن . وأيضا للفئة الثانية . إلا أن الفرق يبدو واضحا في فئة الشيوخ حيث كانت مرتفعة وخصوصا في تجمعي عين الباشا والفحيص . وبالتالي فأننا نجد أن نسبة الأطفال أي الأقل من (15) عاما في هذه التجمعات كانت تقريبا تشكل نصف المجتمع بالإضافة لفئة الشيوخ وبالتالي فأن ذلك ينعكس على الفئة المنتجة وهي الفئة الثانية الذي سيؤدي إلى ارتفاع معدل الإعالة .

أما في عام 1994 نجد أن هناك تغيرا في توزيع هذه الفئات حيث نجد أن الكفة أصبحت تميل لصالح الفئة الثانية وخاصة في مدينة الفحيص وبالتالي فإن هذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض مؤسسات الرعاية الصحية سواء للفئة الأولى أو الأخيرة كما انه سيعمل في خفض معدل الاعالة ، حيث أننا نلاحظ ارتفاع نسبة الفئة الثانية في كل التجمعات عما كانت عليه في عام 1961 وانخفاض نسبة التوزيع السكاني في التجمعات للفئتين الأولى والثانية بدون استثناء ولكن بنسب متفاوتة .

(4ـ3ـ2) العمر الوسيط :

هو العمر الذي يكون عنده نصف عدد السكان أكبر منه ونصفهم أصغر سنا منـــــه ، أي هو السن الذي يقسم سكان مجتمع ما إلى قسمين متساويين عددا (المعجم الديموغرافي ، بـــدون تاريخ).

وإذا زادت نسبة المسنين في المجتمع دل ذلك على ارتفاع العمر الوسيط حيث أننا نجـده في أوروبا لعام 1994 مثلا (37.1) سنة والمعلوم أن أوروبا من الأقاليم التي ترتفع فيها نســبة المسنين في حين نجده في إفريقيا (19.6) سنة حيث أن قارة أفريقيـا تتمـيز بانخفـاض نسـبة المسنين وارتفاع نسبة صغار السن الأقل من (15) سنة حيث بلغت في نفس العام (44%) مـــن توزيع سكان أفريقيا . (Demographic yearbook , 1994)

وبالتالي فإن الباحث قام بحساب العمر الوسيط لعامي 1961 و 1994 فـــي التجمعـات السكانية الرئيسة لمحافظة البلقاء ومن ثم المقارنة بينهما ، حيث يبيـــن الجـدول (4-4) العمـر الوسيط في التجمعات الرئيسة للأعوام 1961 و 1994 .

الجدول (4-4)

العمر الوسيط في التجمعات الرئيسة في محافظة البلقاء 1961 و 1994 .

التجمع السكاني	1961	1994
	العمر الوسيط	العمر الوسيط
السلط	16.3	18.6
مخيم البقعة	/	16.8
عين الباشا	15.4	16.2
الفحيص	16.9	23
ماحص	15.4	18.7
دير علا	17.6	17.4
الشونة الجنوبية	17.5	21.6

■ الجدول من إعداد الباحث وفق بيانات تعدادي 1961 ، 1994 .

من الجدول (4-4) نلاحظ أن ارتفاع العمر الوسيط في كل التجمعـــات الرئيســة دون استثناء يرتفع في عام 1994 عنه في عام 1961 ، ولذلك ارتباط حيث أننا نلاحظ في الجـــدول السابق (4-3) أن نسبة التوزيع السكاني في الفئة الثانية ارتفعت في كل التجمعات السكانية فـــي عام 1994 . ولكن هذا الارتفاع متفاوت ، ففي مدينة السلط نجد أن العمر الوســيط كـان 16.3

سنة ثم ارتفع إلى 18.6سنة وعند مقارنته مع العمر الوسيط في الأردن ككل في عام 1961 نجده 18.5 سنة ، وفي عام 1994 كان العمر الوسيط (20.9) سنة (من حساب الباحث بالاستناد إلى التوزيع العمري للسكان في المملكة لعامي 1961 و 1994) ، وبالتالي فإن العمر الوسيط في السلط في عامي 1961 و 1994 ينخفض عن المستوى العام للعمر الوسيط في الأردن .

وعند مقارنته مع باقي التجمعات نجد أن كل التجمعات في عام 1961 كانت تنخفض عن المستوى العام للمملكة ولكن بنسب متفاوتة . حيث أن عين الباشا و الفحيص و ماحص و دير علا والشونة الجنوبية تقل عن المستوى العام للأردن بـ (3.1) و (1.6) و (3.1) و (0.9) و(1) على التوالي . إلا أن تجمعي دير علا والشونة الجنوبية الأقل انخفاضا عن المستوى العام للأردن في عام 1961 .

أما في عام 1994 نجد أن مدينة الفحيص يرتفع العمر الوسيط فيها عن باقي تجمعات المحافظة الرئيسة وكذلك عن العمر الوسيط للأردن في نفس العام . حيث بلغ العمر الوسيط في مدينة الفحيص لذلك العام (23) سنة ويزيد عن العمر الوسيط للأردن بـ (2.1) وهذا يعكس ارتفاع نسبة توزيع سكان الفحيص في الفئة الثانية خاصة وتقلص نسبة الفئة الأولى وهم الأقل من (15) سنة . وكذلك الشونة الجنوبية يرتفع العمر الوسيط فيها عن المملكة بـ (0.7) .

وعند المقارنة بين عامي 1961 ، 1994 نجد أن اكثر زيادة كانت في تجمع سكان الفحيص حيث كانت الزيادة (6.1) في حين بلغت الزيادة في كل من السلط و عين الباشا ، ماحص و دير علا و الشونة الجنوبية : (2.3) و (0.8) و (3.3) و (0.2) و (0.2) و (4.1) على التوالي .

وكان تجمع سكان عين الباشا أقل تجمع في تجمعات المحافظة من حيث العمر الوسيط لعام 1994 (16.2) وكذلك في مخيم البقعة كان (16.8) سنة . حيث أن الفئة العمرية الثانية في عين الباشا ومخيم البقعة تعتبر من أدنى الفئات على مستوى التجمعات الرئيسة .

ومما سبق نجد أن معظم التجمعات السكانية في عامي 1961 و 1994 تنخفض عن مستوى العمر الوسيط في الأردن باستثناء الفحيص والشونة الجنوبية لعام 1994 ، وكما أن العمر الوسيط للأردن انخفض عن مستوى العمر الوسيط للعالم في عام 1994 الذي بلغ نحو (28.5) (Demographic Yearbook, 1994) ، نجد أن الأردن بشكل عام وتجمعات محافظة البلقاء الرئيسة بشكل خاص منخفضة في العمر الوسيط الذي يدل على ارتفاع نسبة صغار السن وأنه مجتمع فتي يحتاج لمزيد من التنمية والمؤسسات الخدمية والرعاية .

(3ـ3ـ4) الأهرامات السكانية Population Pyramids :

ترسم الأهرامات السكانية بطريقة موحدة حيث تأخذ فئات العمر على المحور الرأسي ثم تمثل كل مجموعة عمرية بمستطيل على المحور الأفقي يتناسب طوله مع التوزيع النسبي للسكان حسب العمر ، ويتم الرسم على الجانبين بحيث يكون الذكور على جانب والإناث على الجانب الأخر . (الشلقاني ، 1990)

فالهرم السكاني يأخذ شكل مثلث قاعدته العريضة تمثل أصغر الأعمار وتميل جوانبه تدريجيا صوب نقطة ممثلة النقص الناتج عن الوفيات في كل مجموعة عمرية واحدة تلو الأخرى. حيث أنه يمثل الشكل العام للتوزيع النوعي و العمري للسكان . (الشلقاني ، 1990) ويمكن تقسيم المجتمعات البشرية تبعا لشكل الهرم السكاني لثلاثة أنواع :

1. المجتمع السكاني الشاب : وفيه يتركز أكثر من (40%) من سكانه في فئات السن الصغيرة (أقل من 15 سنة) ، وحوالي 50% من السكان في فئات السن المتوسطة أو العاملة (15-64 سنة) وأقل من (10%) في فئات السن الكبيرة .
2. المجتمع السكاني الناضج : قاعدة الهرم في هذا المجتمع ليست عريضة وجوانبه ترتفع رأسيا قبل أن تصل إلى قمة الهرم . ويتركز السكان في فئات السن الوسطى أي العاملة . ويتميز هذا المجتمع بانخفاض معدلات المواليد والوفيات . ولكن عدد المواليد كاف لتعويض السكان وتجدده مثل الاتحاد السوفييتي سنة 1975 .
3. **المجتمع السكاني في حالة الشيخوخة : لا يكون صغار السن أكثر من (20%) من السكان، ويتركز في الفئة الوسطى ، ويزداد عدد كبار السن في المرحلة الأخيرة من العمر ، ومعدلات المواليد تكون منخفضة كما هو الحال في فرنسا . ومن ثم أصبح هرمها يتركز على قاعدة ضيقة ، ولكن ينتهي بقمة مدببة . (صادق والشرنوبي ، 1979) .**

ولقد تم رسم الأهرامات السكانية للتجمعات السكانية الرئيسة بالإضافة إلى الأردن ككل ، وإذا نظرنا إلى هذه الأهرام من خلال الأشكال [(4ـ1) و (4ـ2) و (4ـ3) و (4-4) و(4ـ5) و (4ـ6) و (4ـ7) و (4ـ8) و (4ـ9) و (4ـ10) و (4ـ11) و (4ـ12) و (4ـ13) و (4ـ14) و(4ـ15) و (4-16) و (4-17)] ، حيث أن كل شكلين يمثلان تجمع سكاني في عامي 1961 و 1994 باستثناء مخيم البقعة شكل واحد ، وهنا شكلين يمثلان الأهرامات السكانية للأردن ومحافظة البلقاء في عامي 1961 و 1994 .

نجد أن هرمي السكان لمدينة السلط عام 1961 و 1994 من خلال شكل رقم (4ـ5) و(4ـ6) نجد أن قاعدة الهرم عام 1994 تنخفض عما هي عليه في عام 1961 حيث أن نسبة سكان الفئة (0-4) كانت للذكور والإناث في عام 1961 (18.3%) و (16.9%) على التوالي في حين نجدها في عام 1994 للذكور والإناث (14%) و (14.3%) على التوالي .

كما أننا نلاحظ أن هرم السكان لعام 1961 لمدينة السلط يمثل المجتمع السكاني الشاب وذلك لأن (46.5%) من السكان أقل من (15) سنة . إلا أنه في عام 1994 يصبح مجتمع مدينة السلط السكاني يمثل المجتمع الناضج وذلك لأن نسبة الصغار الأقل من (15) سنة فيه تنخفض عن 40% حيث أن نسبة الصغار في هذه المدينة كانت (39.7%) وربما يرجع ذلك لانخفاض معدلات المواليد . وبالتالي فإن ذلك يدل على أن هناك مؤشر على انخفاض مستوى الإعالة وارتفاع معدل النشيطين اقتصاديا في المجتمع .

ومن نظرة سريعة للهرمين نجد أن هناك تفاوتا بين الفئات السكانية للأعمار المتوسطة حيث نجدها متقلصة في هرم عام 1961 ومدببة أي عريضة في هرم 1994 .

بالنسبة لمخيم البقعة تصعب المقارنة وذلك لعدم توفر البيانات في عام 1961 وذلك بسبب عدم وجود تجمع سكاني في المخيم في تلك الفترة . أما عن هرم سكان مخيم البقعة لعام 1994 نجد ارتفاع نسبة الفئة الأولى من السكان (0-4) سنة وخصوصا للذكور حيث أنها (17.2%) من السكان للذكور و(15.3%) من السكان للإناث . ومجتمع البقعة السكاني يمثل المجتمع الشاب في تلك الفترة وذلك لأن (43.3%) من السكان أقل من (15) سنة .

حيث نجد أن الفئات الأولى للسكان تكون عريضة ومتسعة ثم تبدأ بالتقلص من عند الفئة (35-39) سنة بشكل ملحوظ .في عام1961 نجد أن هرم سكان عين الباشا يمثل المجتمع الشاب وذلك لأن (46.7%) من سكانه أقل من (15) سنة . إلا انه في عام 1994 تنخفض هذه النسبة لتصبح (44.9%) إلا أن مجتمع سكان عين الباشا يبقى ضمن تصنيف المجتمع السكاني الشاب .

ونلاحظ أن هناك اختلالا في الهرم السكاني لعام 1961 حيث نجد أن الفئتين (20-24) و (25-29) تنخفض أو تتقلص عن الفئات التي تليها وهي (30-39) و (40-44) كما نلاحظ أن الفئة الأخيرة وهي (70) فأكثر تتسع بحيث تصبح أوسع من الفئتين السابقتين . أما هرم السكان لعام 1994 ، نلاحظ أن كل فئة تتقلص عن الفئة السابقة . وبالتالي فهو متسع القاعدة متقلص القمة . كما أن الفئة الأولى لعام 1961 متسعة حيث بلغت للذكور والإناث (20%) و (20.9%) على التوالي ، في حين تنخفض في الثانية لتصبح (15.8%) للذكور ، (17.6%) للإناث من مجموع السكان . وإن دل هذا فإنما يدل على ارتفاع نسبة المواليد وذلك لارتفاع نسبة الفئة الأولى ونجد أيضا ارتفاع معدل الوفيات ونلاحظ ذلك من خلال تقلص نسبة الفئة الثانية للذكور والإناث على السواء إلا أن التقلص للإناث أقل .

أما نسبة الفئة الأولى في عام 1994 تمثل (16%) من مجموع السكان للذكور و (17.6%) للإناث وبالتالي فإن ذلك يدل على انخفاض معدل المواليد في تلك الفترة عنه في عام 1961 .

أما مدينة الفحيص والتي يظهر الفرق واضحا فيها ما بين عـامي 1961 و 1994 مـن خلال الهرم السكاني حيث أن هرم سكان الفحيص عام 1961 يمثل مجتمع سكان شاب أما فـي عام 1994 فيمثل مجتمع سكان ناضج حيث بلغت نسبة السكان الأقل من (15) سنة فـي عـام 1994 (31.8%) من مجموع السكان وبالتالي فإن هناك تغيرات ملموسة في الفئـات العمريـة للسكان ما بين عامي 1961 و 1994 .

وعند النظر للهرم السكاني للفحيص عام 1961 نجد أن هناك اختلال في الفئات العمرية حيث نجد الفئات (0-4) و (5-9) و (10-14) و (15-19) متقاربة للذكـور والإنـاث علـى السواء ثم تنخفض في الفئتين اللاحقتين (20-25) و (25-29) ثم تتسع للفئة اللاحقة (30-39) ثم تبدأ بالتقلص للفئات اللاحقة ، حيث أن هناك انبعاجا في منتصف الهرم السكاني لتجمع سـكان الفحيص عام 1961 .

أما هرم سكان مدينة الفحيص عام 1994 نلاحظ انه هرم مدبب تقريبا كل فئاته متسـعة حتى الفئة (40-49) سنة وبالتالي فهو مدبب من المنتصف . ويدل ذلك على انخفـاض معـدل المواليد والوفيات حيث نجد أن الفئتين (20-24) و (25-29) تتسع عن الفئة الأولى (0-4)سنة. كما أن هذا المجتمع ترتفع فيه نسبة النشطين اقتصاديا وتنخفض نسبة الإعالة .

مدينة ماحص في عام 1994 تمثل مجتمع سكاني ناضج حيث بلغت نسبة الأطفال أقـل من (40%) وبالتحديد (38.1%) من مجموع السكان . أما في عام 1961 فكان تجمع مـاحص السكاني يمثل تجمعا سكانيا شابا .

نلاحظ أن نسبة سكان الفئة الأولى لتجمع ماحص السكاني عام 1961 بلغـت (22.3%) للذكور والإناث (20.5%) . في حين نجد أن نسبة هذه الفئة في عام 1994 (13.1%) للذكور و (14.8%) للإناث .

كما نلاحظ اختلال في الهرم السكاني لعام 1961 حيث نلاحظ تقلـص سـريع للفئـات السكانية ومن ثم اتساع ويظهر ذلك في الفئة (30-39) سنة وخصوصا للإناث . أما هرم 1994 فنلاحظ انه مدبب في الفئات الستة الأولى ثم يبدأ بالتقلص التدريجي للفئات الباقية .

أما دير علا نجد أن هناك مفارقة بين الإناث والذكور في الفئة العمرية الأولـى للـهرم السكاني 1961 حيث تشكل نسبة الإناث (21.3%) في حيـن للذكـور (17.9%) . والمجتمـع السكاني في عامي 1961 و 1994 يمثل مجتمع سكاني شاب . كما نلاحظ أن الفئـة (30-39) سنة في عام 1961 مرتفعة للذكور عن الإناث . كما أن الفئة (20-24) سنة ترتفع للذكور عـن الإناث وعن الفئات السابقة في عام 1994 .

كما أن تقلص الفئات الثانية والثالثة عن الفئة الأولى بشكل ملحوظ عام 1961 مما يبين ارتفاع معدل الوفيات . وعند النظر للهرمين نجد أن هناك تغير لتوزيع الفئات في عامي 1961 و 1994.

أما تجمع الشونة الجنوبية نلاحظ أنه يقع ضمن تصنيف المجتمع السكاني الناضج وذلك لأن (38.4%) من السكان أقل من (15) سنة في حين كانت عام 1961 تقع ضمن المجتمع السكاني الشاب .

ونلاحظ أن الفئة العمرية (25-29) سنة من هرم السكان لعام 1961 كانت منخفضة وعند الرجوع إلى هرم السكان لكل من: عين الباشا و الفحيص و ماحص ـ بالأخص ـ نجد أن هذه الفئة العمرية أيضا متقلصة في تلك التجمعات في تلك الفترة .

وعند استعراضنا للتجمعات السكانية موضوع الدراسة والتغير الهيكلي للهرم السكاني في تلك التجمعات نجد أن كل من السلط و الفحيص و ماحص و الشونة الجنوبية قد انتقلت من مرحلة التجمعات السكانية الشابة التي ترتفع فيها نسبة صغار السن عن 40% إلى التجمعات السكانية الناضجة أي المرحلة الثانية للتجمعات البشرية في حين ما زالت كل من مخيم البقعة وعين الباشا ودير علا تقبع ضمن المجتمعات السكانية الشابة .

(4ـ3ـ3ـ1) الهرم السكاني للأردن عام 1961 و 1994 :

بلغت نسبة السكان للفئة العمرية أقل من (15) عاماً عام 1961 في الأردن ككل (45.4%) من مجموع السكان وترتفع نسبة هذه الفئة بشكل ملحوظ ، أما في عام 1994 فقد بلغت نسبة هذه الفئة (41.4%) حيث أن هناك انخفاضا في نسبة هذه الفئة .

وعند المقارنة مع محافظة البلقاء ولنفس الفئة نجد أنها تنخفض عنها ب (0.1) نقطة مئوية في عام 1961 وتزيد عنها ب (0.1) نقطة مئوية في عام 1994 .

وبالنسبة لفئة كبار السن نلاحظ أن نسبة هذه الفئة في الأردن عام 1961 بلغت (6.8%) و (4.2%) عام 1994 أي بإنخفاض (2.6) نقطة مئوية وعند مقارنتها مع محافظة البلقاء ، نجد أن نسبة هذه الفئة للمحافظة في عام 1961 نفس النسبة للأردن ، إلا أنها تزيد عن مستوى الأردن في عام 1961 بأربع نقاط مئوية .

أما بالنسبة لفئة الشباب فقد بلغت في الأردن (47.7%) في عام 1961 وكانت نسبة هذه الفئة في المحافظة (49.6%) ، أما في عام 1994 فقد بلغت نسبة هذه الفئة (54.21%) ، في حين كانت في نفس العام لمحافظة البلقاء (48.2%) .

وبالتالي نلاحظ أن هناك تفاوتا في نسبة الفئات العمرية في عام 1994 في محافظة البلقاء عنه في الأردن ، انظر الأهرامات السكانية للأردن ولمحافظة البلقاء في عامي 1961 و 1994.

الهرم السكاني لمحافظة البلقاء عام 1961 و 1994 :

بلغت نسبة السكان في الفئة العمرية أقل من (15) عاما عام 1961 في محافظة البلقاء (45.3%) من مجموع السكان ، وهي نسبة مرتفعة ومنها يمكن القول أن محافظة البلقاء مجتمعا فتيا وذلك لأن أقل من نصف المجتمع بقليل أطفال .

وإذا أردنا أن نقارن نسبة هذه الفئة في التجمعات الرئيسة مع هذه النسبة في محافظة البلقاء لوجدنا أن نسبة هذه الفئة بلغت في السلط (46.5%) وعين الباشا (46.6%) والفحيص (43.6%) وماحص (48.3%) ودير علا (43%) والشونة الجنوبية (43.5%) ، نلاحظ مما تقدم أن المستوى متقارب من حيث نسبة صغار السن في التجمعات الرئيسة مع المحافظة ككل .

أما في عام 1994 لنفس الفئة فبلغت للمحافظة (41.5%) وبالتالي فإن محافظة البلقاء تبقى ضمن المجتمعات الفتية ، في حين بلغت في كل من السلط (39.7%) ، مخيم البقعة (43.3%) وعين الباشا (45%) والفحيص (31.9%) وماحص (38.4%) ودير علا (41.9%) والشونة الجنوبية (39%) ، وبالتالي فإن هناك مجتمعات قريبة من محافظة البلقاء ككل وأخرى أصبحت ضمن تصنيف المجتمع الناضج .

أما بالنسبة لفئة كبار السن (60 فأكثر) فقد بلغت عـــام 1961 فـــي محافظـــة البلقـــاء (6.8%) من مجموع السكان وهي نسبة نوعا ما مرتفعة وإذا قورنت التجمعات السكانية الرئيسة مع نسبة هذه الفئة لمحافظة البلقاء ، نجد أن مدينة السلط بلغت هذه النسبة فيها (7.45%) ، عين الباشا (8.15%) ، الفحيص (8.1%) ، ماحص (7.6%) ، دير علا (4.4%)، الشونة الجنوبيـــة (6.5%) ، ونلاحظ أن معظم التجمعات من حيث نسبة هذه الفئة أعلى من محافظة البلقاء لفئـــة كبار السن باستثناء دير علا والشونة الجنوبية في حين بلغت نسبة كبار السن في محافظة البلقاء عام 1994 (8.2%) ، وبالتالي نلاحظ الارتفاع في نسبة هذه الفئة حيث بلغت في مدينة الســـلط في نفس العام (4.1%) ، مخيم البقعة (4.9%) ، عين الباشـــا (3.4%) ، الفحيـــص (5.6%) ، ماحص (4.3%) ، دير علا (4.3%) ، الشونة الجنوبية (3.9%) .

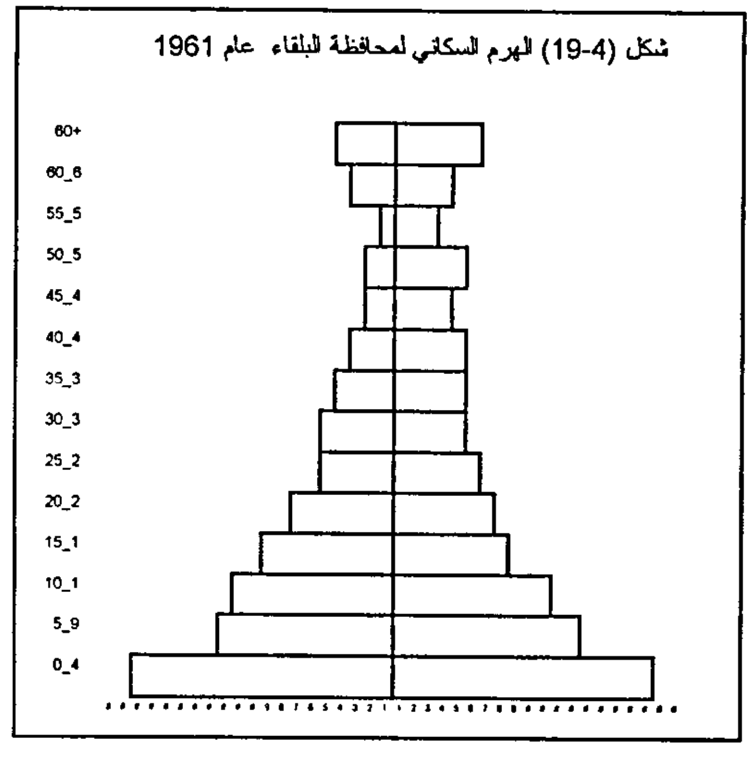
أما فئة الشباب والكهول (15–59) سنة فنلاحظ أنها تشكل (49.6%) من محافظة البلقاء عام 1961 ، و(48.2%) عام 1994 ، نلاحظ أن هناك تغير طفيف في نسبة هـــذه الفئـــة بيـــن عامي 1961 و 1994 .

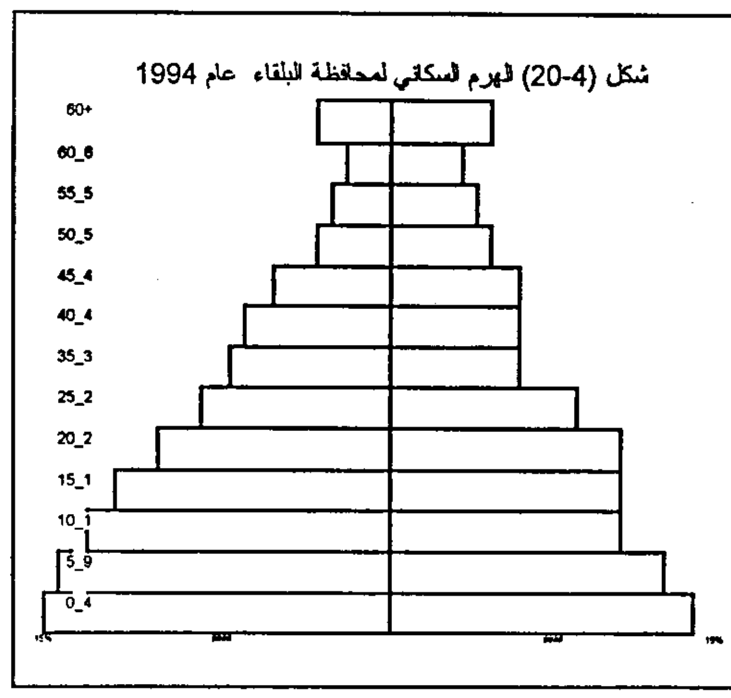
وبلغت هذه الفئة في التجمعات الرئيسة كما يلي: حيث كانت في مدينة السلط فـــي عـــام 1961 (46.1%) ، عين الباشا (45.1%) ، الفحيص (48.3%) ، ماحص (44%) ، دير علا (51.9%) ، الشونة الجنوبية (50.6%) وبالتالي فإن هناك تجمعات تزيد عن مستوى المحافظـــة ككل وأخرى تنخفض عن هذا المستوى .

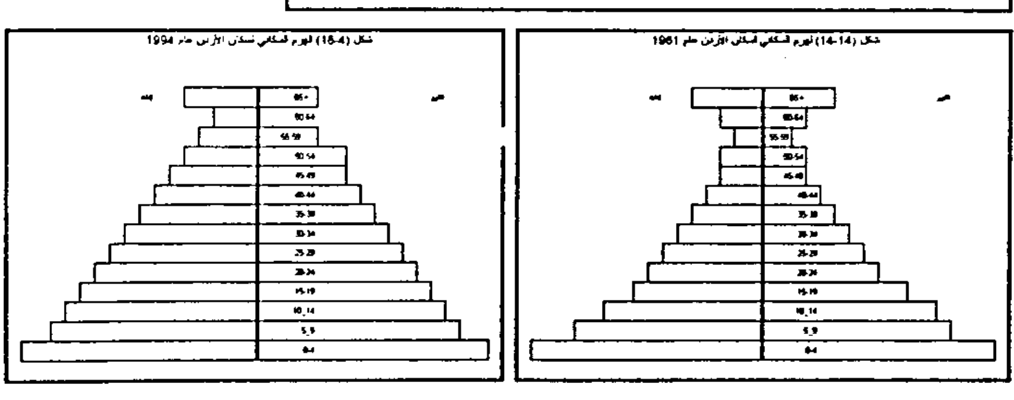
أما في عام 1994 فقد بلغت نسبة الفئة الثانية فـــي الســـلط (56.2%) ، مخيـــم البقعـــة (51.7%) ، عين الباشا (51.7%) ، الفحيص (62.6%) ، مـــاحص (57.6%) ، (53.3%) لدير علا والشونة الجنوبية (57.7%) .

ونلاحظ أن نسبة هذه الفئة كانت في كل التجمعات الرئيسة تزيد عن المســـتوى العـــام للمحافظة في نفس الفئة . انظر الأهرامات الســـكانية للمحافظـــة فـــي عـــامي 1961 و 1994 بالإضافة للأهرامات السكانية للتجمعات الرئيسة لنفس الأعوام .

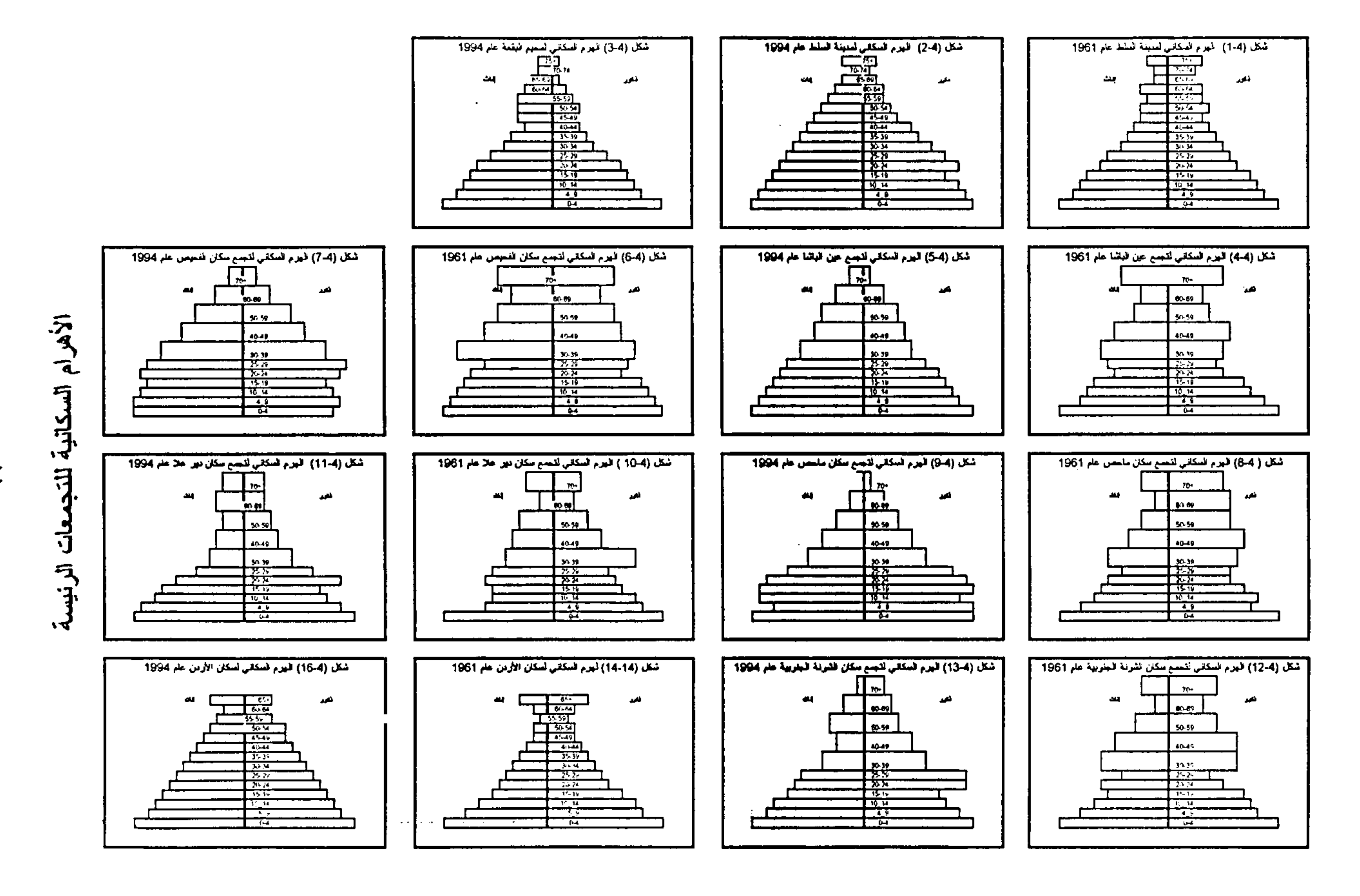
الأهرام السكانية للأردن ولمحافظة البلقاء







الأهرام السكانية للتجمعات الرئيسة



(4-4) التركيب الاقتصادي :

إن التركيب الاقتصادي للمجتمع أساس لازم لوضع خطط المستقبل سواء في مشروعات التنمية الاقتصادية ، أو في مجال الخدمات العامة ، ولمعرفة هذا التركيب يتطلب الأمر معرفة " السكان ذوي النشاط الاقتصادي " . وهم الأفراد الذين يشتركون في تقديم العمل لانتاج السلع والخدمات . ويطلق عليهم اسم " القوة العاملة أو السكان العاملون " ، وتتراوح أعمارهم بين (15-65) سنة في الغالب (United Nation , 1968) ويرتبط بهؤلاء السكان " معدل النشاط الخام C.A.R. ، وهو النسبة المئوية للسكان النشطين اقتصاديا إلى جملة السكان . وهذه النسبة توضح العلاقة بين حجم السكان الكلي وبين السكان الذين يقومون بالعمل الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصادية في المجتمع (United Nation, 1968)

وتحت مظلة هذا العنوان سيتطرق الباحث لحساب معدل النشاط الاقتصادي للسكان النظري والفعلي ، حيث أن معدل النشاط الاقتصادي النظري هم الأشخاص في سن العمل . والذين تكون أعمارهم ما بين (15-59) سنة إلى مجموع السكان الكلي . أما معدل النشاط الاقتصادي الفعلي للسكان فهو مجموع العاملين فعليا إلى مجموع السكان .

وقد اعتمدت الأردن العاملين في الفئة العاملة (15-59) سنة ولم تعتمد الفئة العمرية (15-59) سنة وذلك لأن الأجل المتوقع في الأردن والدول النامية بشكل عام منخفض مما يجعل أمام الفرد الفرصة للاستراحة من عناء العمل ، أما فئة الطلاب سواء في المدارس (15 سنة فأكثر) أو طلاب الكليات والجامعات فيعتبروا من العمالة غير النشيطة فعليا مع أنها تقع ضمن الفئة العمرية النشيطة اقتصاديا نظريا .

إلا أن البيانات المتوفرة لدى الباحث لا تمكنه من حساب معدل النشاط الاقتصادي الفعلي لعام 1961 في التجمعات السكانية الرئيسة باستثناء مدينة السلط . وبالتالي فانه سيتم حساب معدل النشاط الاقتصادي الفعلي لمدينة السلط فقط عام 1961 ، أما باقي التجمعات فيحسب لها معدل النشاط الاقتصادي النظري بالإضافة لمدينة السلط ومن خلاله سيحسب معدل الإعالة النظري .

أما في عام 1994 سيتم حساب معدل النشاط الاقتصادي الفعلي والنظري للتجمعات الرئيسة ، بالإضافة إلى معدل الإعالة النظري الفعلي ، انظر الجدول (4-5) .

الجدول (4-5)

معدل النشاط الاقتصادي الفعلي والنظري ، معدل الإعالة النظري والفعلي

عامي 1961 و 1994 للتجمعات السكانية الرئيسة .

التجمع	1961				1994			
	معدل النشاط الاقتصادي النظري (%)	معدل الإعالة النظري (%)	معدل النشاط الاقتصاد الفعلي (%)	معدل الإعالة الفعلي (%)	معدل النشاط الاقتصادي النظري (%)	معدل الإعالة النظري (%)	معدل النشاط الاقتصادي الفعلي (%)	معدل الإعالة الفعلي (%)
السلط	46.1	2.2	19.4	5.2	56.2	1.8	25.3	4.0
مخيم البقعة	-	-	-	-	51.7	1.9	15.0	6.7
عين الباشا	45.1	2.2	-	-	51.7	1.9	15.8	6.3
الفحيص	48.3	2.1	-	-	62.6	1.6	24.6	4.1
ماحص	44.0	2.3	-	-	57.6	1.7	23.2	4.3
دير علا	51.9	1.9	-	-	53.3	1.9	29.4	3.4
الشونة الجنوبية	50.6	2.0	-	-	57.7	1.7	28.5	3.5

■ الجدول من إعداد الباحث وفق بيانات تعدادي 1961 /1994 .

يظهر من بيانات الجدول (4-5) أن معدل الإعالة النظري لعام 1961 كان يتراوح ما بين (1.9 -2.3) أي أن الشخص في سن العمل يعيل نظريا شخص أخر معه . حيث يبلغ معدل الإعالة النظري للأردن ككل (2.2). (التعداد العام للسكان /1994)

وفي عام 1994 نجد أن معدل الإعالة النظري انخفض في أغلبية التجمعات الرئيسة . حيث بلغ اقل من (2) .ويدل ذلك على ارتفاع نسبة السكان النشطين اقتصاديا ،وتراجع نسبة فئتي صغار وكبار السن في التجمعات الرئيسة .

حيث انخفض معدل الإعالة في مدينة الفحيص من (2.1)عام 1961 إلى (1.6) عام 1994، إلا أنه يبقى ثابتا لتجمع سكان دير علا ،وذلك لصغر حجم سكان دير علا وبالتالي فأننا لم نلحظ تغيرا . ويبلغ معدل الإعالة النظري على مستوى الأردن ككل عام 1994 (2.4)وعلى مستوى العالم اجمع (1.6). (Demo Year Book 1994) .

(4-1-1) معدل الإعالة الفعلي :

بلغ معدل الإعالة الفعلي لمدينة السلط (5.2) في عام 1961 ، وبالطبع فهو معدل مرتفع ، حيث بلغ الفرق الحقيقي بين معدل الإعالة النظري والفعلي (3) أي أن الشخص الذي يعمل بدل أن يعيل شخص ، سيعيل أربعة أشخاص ، وهذا الفرق ينتج عن الأعداد المتعطلة عن العمل سواء كانوا ملتحقين بالتعليم ، أو النساء غير العاملات ، أو البطالة المفروضة على الناس رغما عنهم .

وبلغت الإعالة الفعلية في الأردن ككل عام 1961 (4.4) ، وعلى مستوى لـواء البلقـاء (4.1).

تتوفر البيانات في عام 1994 عن حجم العمالة في التجمعات الرئيسة وبالتالي اســتطاع الباحث حساب معدل النشاط الاقتصادي الفعلي ، ومن خلاله تم حساب معدل الإعالـة الفعلـي ، حيث بلغ لمدينة السلط (4) وبالتالي نلاحظ أن هناك انخفاضا عن معدل الإعالـة الفعلـي لعـام 1961 بـ (1.2) ، وهذا بالطبع مؤشر على توفر فرص عمل اكثر لسكان مدينة السلط عما كان عليه عام 1961 .

بالنسبة لمخيم البقعة نلاحظ تدني معدل النشاط الاقتصادي الفعلي والذي ينعكس بـدوره على ارتفاع معدل الإعالة الفعلي الذي بلغ عام 1994 (6.7) . وهو يعتبر من أعلـى معـدلات الإعالة على مستوى تجمعات المحافظة الرئيسة ، وكذلك معدل الإعالة على مستوى المملكة ككل (4.6) . (أبو السندس ، 1994) ويعود ذلك بالطبع إلى قلة توفر فرص العمـل فـي المخيـم ، وكذلك البطالة المنتشرة بين سكان المخيم ، وخاصة الإناث حيث ترتفع نسبة البطالـة المنتشـرة عند الإناث في المخيم (الجندي ، 1990) .

كذلك يرتفع معدل الإعالة الفعلي في مدينة عين الباشا حيث بلغ معدل الإعالة الفعلي لعام 1994 (6.3) وهو قريب من معدل الإعالة لمخيم البقعة بالرغم من توفر مصانع في مدينة عين الباشا إلا أن نسبة الإعالة مرتفعة . وبالطبع فان هذه المصانع لا تكون كافية لتشغيل كل الأيـدي القادرة على العمل في المدينة حيث أن قدرة تشغيل هذه المنشآت الصناعية بلغت (1363) عاملا منهم (1313) من الذكور و (50) من الإناث ، (التعداد الصناعي ، 1994) ونلاحظ انخفـاض نسبة مشاركة الإناث في العمل بتلك المنشآت مما يؤدي إلى رفع معدل الإعالة الفعلي .

معدل الإعالة الفعلي لمدينة الفحيص (4.1) وهو أدنى من معدل الإعالة علـى مسـتوى الأردن ككل ، وربما يرجع ذلك إلى توفر المصانع ، ومشاركة المرأة في العمل بنسبة مقبولة في مدينة الفحيص ، أما مدينة ماحص فهي الأخرى قريبة من مستوى الإعالة الفعلي لمدينة الفحيص حيث بلغ معدل الإعالة الفعلي لعام 1994 في ماحص (4.3) .

ونلاحظ ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي الفعلي للسكان في تجمعي دير علا والشونـة الجنوبية ، الأمر الذي أدى إلى خفض معدل الإعالة فيهما ، حيث بلغ (3.4) لتجمع دير علا ، و (3.5) لتجمع الشونة الجنوبية ، حيث يعود ذلك إلى ارتفاع نسبة الأيدي العاملـة وخاصـة فـي الشونة الجنوبية .

وإذا نظرنا إلى الجدول (4-5) نجد أن معدل النشاط الاقتصـادي النظـري للتجمعـات السكانية الرئيسة يزيد عن معدل النشاط الاقتصادي الفعلي بضعفين ، وفي بعض التجمعات بثلاثة أضعاف ، ويعود ذلك لان هذه الفئة من السكان – النشيطين اقتصاديا – تضـم مجموعـة مـن

المتعطلين عن العمل و ربات البيوت و طلبة المدارس والمعاهد والجامعات والمرضى بمـرض مزمن ، والعجزة ، والمتقاعدين غير الباحثين عن عمل ، وذوي الإيراد الذين لا يمارسـون أي نشاط أو عمل . (أبو السندس ، 1996) .

(4-5) التركيب التعليمي :

تقاس عادة المجتمعات بدرجة تحضرها تبعا لتطور التعليم فيها ، وازدياد نسبة المتعلمين وانخفاض نسبة الأمية في هذه المجتمعات . وبناء على ذلك تعد الخطط دائما لدراسـة الوضـع التعليمي في أي بلد من اجل رفع سويته وتصحيح مساره .

وفي هذه الدراسة قام الباحث بحساب نسبة الملتحقين في المؤسسات التعليميـة للأعمـار (5-29) سنة في كل التجمعات موضوع الدراسة في عـامي 1961 و 1994 ومعرفـة مقـدار التغير في نسبة المتعلمين وذلك من خلال الجدول (4-6) .

الجدول (4-6)

نسبة الملتحقين بمؤسسات تعليمية في الفئة العمرية (5-29) سنة

من إجمالي السكان 1961 ، 1994

التجمع	1961			1994			مقدار الزيادة ما بين عامي 1961 و 1994		
	المجموع %	الذكور %	الإناث %	المجموع %	الذكور %	الإناث %	المجموع %	الذكور %	الإناث %
السلط	22.8	27.6	17.9	34.9	33.2	36.7	12.1	5.6	18.8
مخيم البقعة	-	-	-	26	27.6	24.3	-	-	-
عين الباشا	14.3	17.8	9.9	33.4	33.4	33.5	19.1	15.6	23.6
الفحيص	21.4	26	16.7	30	30.7	29	8.6	4.7	12.3
ماحص	14.7	21.5	7.9	33.5	34.3	32.7	18.8	12.8	24.8
دير علا	12.2	17.9	6.5	38.6	40.3	36.7	26.4	22.4	30.2
الشونـة الجنوبية	15.4	19.4	11.4	25.2	21.8	29.6	9.8	2.4	18.2

• الجدول من إعداد الباحث وفق بيانات تعداد 1961 و المسح المصاحب 1994 .

نلاحظ من الجدول (4-6) تفاوت مستويات المتعلمين في عام 1961 في التجمعـات الرئيسة حيث نلاحظ أن أعلى نسبة كانت في مدينة السلط ثم يليها الفحيص وبـاقي التجمعات نلاحظ انخفاض نسبة المتعلمين . وتوفر مدرسة ثانوية في مدينة السلط من أوائل القرن العشرين أدى إلى رفع نسبة المتعلمين في هذه المدينة وكذلك في الفحيص توفر مدارس اللاتين والكاثوليك

أدى بدوره إلى رفع نسبة التعليم . أما باقي التجمعات فيغلب على أهلها في ذلك الوقت الصبغة الريفية وبالتالي عدم الاهتمام بالتعليم . والاهتمام بالزراعة حيث أن الزراعة كانت تقليدية تعتمد على أيدي عاملة كثيرة . وكذلك نلاحظ ارتفاع نسبة المتعلمين الذكور على الإناث في كل التجمعات دون استثناء .

أما التعليم في عام 1994 نلاحظ أن النسبة ارتفعت في كل التجمعات للذكور والإناث على السواء حيث اصبح ثلث سكان التجمعات طلاب بمختلف المراحل التعليمية باستثناء مخيم البقعة والشونة الجنوبية حيث شكل الملتحقين بمؤسسات تعليمية في هذه التجمعات حوالي ربع السكان .

وكانت أعلى نسبة للملتحقين بمؤسسات تعليمية في تجمع دير علا حيث بلغت النسبة للذكور (40.3%) وللإناث (36.7%) وللجنسين (38.6%) وكانت اقل نسبة في تجمع الشونة الجنوبية حيث بلغت للذكور (21.8%) وللإناث (29.6%) وللجنسين شكلت ما نسبته (25.2%) وللتجمعات الأخرى كانت تتفاوت النسبة ما بين دير علا والشونة الجنوبية إلا أن مدينة السلط كانت أعلى نسبة بعد تجمع دير علا . ويرجع الارتفاع في نسبة الملتحقين في مؤسسات تعليمية في دير علا إلى أن نسبة من التجمعات المحيطة بدير علا ضمن اللواء يأتون إلى المدارس في تجمع سكان دير علا.

بالنسبة للتغير ما بين عام 1961 و 1994 نلاحظ أن كل التجمعات الرئيسة حدث فيها تغير إيجابي حيث كانت أعلى نسبة زيادة في تجمع دير علا حيث بلغت الزيادة للذكور 22.4% وللإناث (30.2%) وللكل (26.4%) ثم تلاها مدينة عين الباشا حيث كانت الزيادة (19.1%) للكل . وكان أقل نسبة للزيادة في تجمع الشونة الجنوبية حيث بلغت الزيادة (9.8) نقطة مئوية حيث كانت الزيادة في كل التجمعات للإناث أعلى من الذكور وذلك لانخفاض نسبة المتعلمات الإناث عام 1961 وبالتالي كانت الزيادة للذكور والإناث مما أدى إلى حدوث الزيادة بشكل مرتفع للإناث مع بقاء نسبة الذكور الملتحقين بمؤسسات تعليمية أعلى .

(4-5-1) الملتحقين بالمؤسسات التعليمية في الفئة العمرية (5-29) سنة إلى إجمالي السكان في تلك الفئة . انظر الجدول (4-7)

الجدول (4-7)

الملتحقين بمؤسسات تعليمية (5-29) إلى السكان لنفس الفئة العمرية عامي 1961 و 1994

التجمع	1961			1994			مقدار الزيادة ما بين عامي 1961 و 1994		
	المجموع %	الذكور %	الإناث %	المجموع %	الذكور %	الإناث %	المجموع %	الذكور %	الإناث %
السلط	41.8	50.2	33.1	60.8	57.7	64.3	19	7.5	31.2
مخيم البقعة	-	-	-	44.0	46.1	41.9	-	-	-
عين الباشا	26.8	33.6	18.8	56.6	56.2	57.1	29.8	22.6	38.3
الفحيص	39.6	47.8	31.2	57.1	57.6	56.6	17.5	9.8	25.4
ماحص	28.9	42.8	15.0	56.7	57.0	56.3	27.8	14.2	41.3
دير علا	21.2	30.2	12.1	64.8	66.8	62.7	43.6	36.6	50.6
الشونة الجنوبية	31.1	40.5	22	44.8	39.3	50.3	13.7	1.2-	28.3

• الجدول من إعداد الباحث وفق بيانات تعداد السكان 1961 ، المسح المصاحب 1994 .

لعل هذا المقياس يعتبر أدق من المقياس السابق وذلك لانه يقيس الملتحقين بمؤسسات تعليمية في سن (5-29) سنة إلى السكان لنفس الفئة العمرية وبالتالي فهو يتجنب السكان الأقل من (5) سنوات وأيضا السكان من (30) سنة فأكثر وذلك لأن هذه الفئات غالبا لا تدخل ضمن الفئات الملتحقة بالتعليم .

وإذا نظرنا للجدول (4-7) ففي عام 1961 نجد أن اقل من نصف السكان في التجمعات موضوع الدراسة للفئات العمرية (5-29) لا يلتحقون بمؤسسات تعليمية ، حيث أن أعلى نسبة كانت في مدينة السلط حيث نجد أن (50.2%) من الذكور يلتحقون بمؤسسات تعليمية في حين الإناث (33.1%) أي بمجموع (41.8%) للجنسين وكذلك نجد أن نسبة المتعلمين في الفحيص مرتفعة بالنسبة للتجمعات فهي تأتي بعد السلط من حيث النسبة حيث بلغت نسبة الملتحقين الذكور (47.8%) أما الإناث (31.2%) والمجموع للجنسين بلغ (39.6%) . أما أدنى نسبة فكانت في دير علا حيث بلغت (21.2%) ، للذكور (30.2%) والإناث (12.1%) . وبالطبع فان نسبة المتعلمين الذكور أعلى من نسبة المتعلمات الإناث في كل التجمعات دون استثناء .

في عام 1994 نلاحظ من الجدول (4-7) أن أعلى نسبة من الملتحقين بالمؤسسات التعليمية كانت في دير علا حيث بلغت (64.8%) في حين كانت أدنى نسبة في مخيم البقعة حيث بلغت (44%) للجنسين للذكور (46.1%) أما الإناث (41.9%) . ولعل ذلك يعود إلى وضع

سكان مخيم البقعة الاقتصادي المتردي الأمر الذي أدى إلى عدم إقبال السكان في الفئة العمرية التعليمية للالتحاق بالمؤسسات التعليمية وذلك لكلفته وكونهم بحاجة للعمل من اجل تحسين وضعهم الاقتصادي ثم يليها الشونة الجنوبية حيث بلغت نسبة الملتحقين بالمؤسسات التعليمية (44.8%) . أما باقي التجمعات فقد كانت متقاربة من حيث النسبة حيث بلغت في كل من السلط ، عين الباشا ، الفحيص وماحص (60.8%) ، (56.6%) ، (57.1%) ، (56.7%) على التوالي .

كما أن نسبة الملتحقين الذكور للإناث كانت متقاربة في كل التجمعات باستثناء تجمع الشونة الجنوبية حيث كانت نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور بفارق (11%) . أي على عكس عام 1961 حيث كانت الزيادة للذكور على الإناث بفارق كبير . ويرجع ذلك إلى تغير النظرة إلى تعليم المرأة إلى نظرة إيجابية .

مقدار التغير ما بين عام 1961 – 1994 نلاحظ أن معدل التغير في نسبة الملتحقين بالمؤسسات التعليمية متفاوتة بين التجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء ، إلا أنها زيادة إيجابية باستثناء تجمع الشونة الجنوبية حيث كانت الزيادة بالنسبة للذكور سالبة بمقدار (– 1.2%) إلا أنها موجبة بالنسبة للإناث . بالنسبة لمدينتي السلط والفحيص فقد كان مقدار الزيادة منخفضا نوعا ما بالمقارنة بباقي التجمعات الرئيسة وذلك يرجع إلى أن نسبة الملتحقين بالمؤسسات التعليمية في عام 1961 كان مرتفعا.

أما أعلى معدل للزيادة فقد كان في تجمع دير علا حيث بلغت الزيادة للجنسين (43.6%)، للذكور (36.6%) والإناث (50.6%) . أما تجمعا عين الباشا وماحص فقد كانت معدل الزيادة متوسطة بالنسبة للتجمعات الأخرى حيث بلغت في كل من عين الباشا وماحص (29.8%) و (27.8%) على التوالي .

ونريد أن ننوه أن معدل الزيادة للإناث كان مرتفعا بالنسبة للذكور حيث نلاحظ أن هناك تفاوتا ملحوظا ما بين معدل الزيادة للملتحقات بالمؤسسات التعليمية على الملتحقين بالمؤسسات التعليمية وبالتالي فان ذلك يدل على الاهتمام بتعليم المرأة خلال الفترة ما بين 1961 –1994.

مما سبق نخلص إلى القول أن معدلات التحاق السكان في سن التعليم بالمؤسسات التعليمية آخذة بالزيادة للذكور والإناث على حد سواء ، وبالتالي فان ذلك سيحتاج إلى توفير المدارس والجامعات في محافظة البلقاء لاستيعاب هذه الزيادة من الملتحقين بالتعليم .

الفصل الخامس

التقديرات المستقبلية للسكان

وبعض المؤشرات التنموية في التجمعات الرئيسة

(5-1) تمهيد

(5-2) الطرق الرياضية لتقدير السكان

(5-2-1) تقدير سكان التجمعات الرئيسة وفق الصيغة الخطية.

(5-2-2) تقدير سكان التجمعات الرئيسة وفق الصيغة الهندسية.

(5-2-3) تقدير سكان التجمعات الرئيسة وفق الصيغة الآسية.

(5-3) المؤشرات التنموية

(5-3-1) تقديرات التعليم

(5-3-2)تقديرات الخدمات الصحية

(5-3-3) تقديرات الإسكان

(5-1) تمهيد :

تنشأ الحاجة دائماً لإعداد تقديرات عن السكان لفترات زمنية مستقبلية ، من أجل وضـــع الخطط التنموية اللازمة للنهوض بالمجتمعات وتلافي القصور والمشاكل التي تواجه المجتمعـــات وتعرقل مسيرتها وتقدمها .

وطرق التقدير قد تختلف بعضها عن البعض أساساً ، بسبب أن كل منها قد يطبـــق فـــي ظروف مختلفة تماماً عن الأخرى ، وأيضاً بسبب اختلاف مستوى الدقة في البيانات التي تستخدم كأساس لعمل هذه التقديرات ، يضاف إلى ذلك اختلاف التقديرات حسب طول الفترة الزمنية التي يتناولها التقدير (عامر ، 1994) .

والزيادة السكانية بالطبع يتبعها زيادة في الخدمات والمرافق التي تقدم للمجتمع ، ســـواء كانت مرافق وخدمات تعليمية ، صحية ، إسكان ، وبنى تحتية وما إلى ذلـــك مـــن المتطلبـــات المستمرة ، والمتزايدة مع كل زيادة سكانية .

وقد تم في هذا الفصل إعداد تقديرات سكانية للتجمعات الرئيسة لمـــدة خمـــس وعشـــر سنوات وفق الصفة الهندسية التي وجد الباحث أنها هي الصيغة الأنسب في عمل التقديرات لأنها تكون البديل المتوسط بين الصيغة الخطية والصيغة الأسية .

كما انه تم إيجاد تقديرات مستقبلية لحجم الخدمات التعليمية والصحية والإســـكان التـــي ستقدم للتجمعات الرئيسة بعد خمس وعشر سنوات من تاريخ التعداد العـــام للســـكان والمســـاكن 1994 وفقاً للخدمات المقدمة لتلك التجمعات في المرحلة الحالية .

(5-2) الطرق الرياضية لتقدير السكان
Mathematical Methods

هناك عدة صيغ رياضية يمكن بواسطتها تقدير سكان مجتمع ما بعد فترة مســـتقبلية . إلا أن هذه الصيغ تختلف فيما بينها حيث نجد أن لبعض النماذج أو الصيـــغ ممـــيزات وخصـــائص تختلف عن مميزات وخصائص الصيغ أو النماذج الأخرى ، فنرى أن بعض النماذج لا تصلح إلا لفترات زمنية طويلة في حين نجد أن نماذج أخرى لا تصلح إلا لفترات قصيرة وأخرى لفـــترات متوسطة ومن هذه النماذج :

* تقدير سكان التجمعات الرئيسة وفق الصيغة الخطية :

بناء على الصيغة الخطية سيتم إيجاد أعداد السكان في التجمعات الرئيســـة وذلـــك فـــي الأعوام التالية : 1996 و 1998 و 2000 و 2002 و 2004 . انظر الجدول (5-1)

الجدول (5-1)

تقدير سكان تجمعات محافظة البلقاء الرئيسة

لعشر سنوات من عام 1994-2004 وفقاً للنموذج الخطي .

التجمع السكاني	سنة الأساس	التقدير المستقبلي للسكان				
	1994	1996	1998	2000	2002	2004
السلط	56296	60394	64493	68591	72689	76788
مخيم البقعة	58166	60190	62214	64238	66262	68286
عين الباشا	20696	26255	31814	37373	42931	48491
الفحيص	10097	10951	11805	12659	13514	14368
ماحص	7984	8768	9552	10336	11120	11904
دير علا	1185	1176	1167	1158	1150	1141
الشونة الجنوبية	2727	2773	2819	2864	2910	2956

- بيانات السكان لعام 1994 .

- **تقدير سكان التجمعات الرئيسة وفق الصيغة الهندسية :**

وفق الصيغة الهندسية سيقدر سكان التجمعات الرئيسة في الأعـــوام : 1996و1998و 2000 و 2002 و 2004.

الجدول (5-2)

التقديرات المستقبلية لسكان التجمعات الرئيسة

للفترة (1994 - 2004) وفق الصيغة الهندسية .

التجمع السكاني	سنة الأساس	التقدير المستقبلي للسكان				
	1994	1996	1998	2000	2002	2004
السلط	56296	60469	64951	69765	74937	80492
مخيم البقعة	58166	60208	62321	64509	66773	69117
عين الباشا	20696	26628	34261	44081	56716	72973
الفحيص	10097	10969	11917	12946	14065	15280
ماحص	7984	8787	9671	10644	11715	12894
دير علا	1185	1176	1168	1159	1150	1142
الشونة الجنوبية	2727	2773	2820	2867	2916	2965

* الجدول من إعداد الباحث ، البيانات من تعداد 1994 .

تقدير سكان التجمعات الرئيسة وفق الصيغة الأسية :

تقدير سكان التجمعات الرئيسة للأعوام 1996 و 1998 و 2000 و 2002 و 2004 وفق الصيغة الأسية .

الجدول (5-3)

التقديرات المستقبلية لسكان التجمعات الرئيسة

للفترة (1994 -2004) وفق الصيغة الأسية .

التجمع السكاني	سنة الأساس	التقدير المستقبلي للسكان				
	1994	1996	1998	2000	2002	2004
السلط	56296	60547	65119	70037	75326	81014
مخيم البقعة	58166	60226	62359	64567	66853	69221
عين الباشا	20696	27073	35415	46328	60603	79276
الفحيص	10097	10988	11958	13014	14136	15413
ماحص	7984	8808	9716	10719	11825	13045
دير علا	1185	1176	1168	1159	1150	1142
الشونة الجنوبية	2727	2773	2820	2870	2916	2966

* بيانات من تعداد السكان والمساكن 1994 .

عند استعراضنا للصيغ الإحصائية الثلاث السابقة نجد أن هناك تفاوتا في التقديرات التي حصلنا عليها من كل نموذج . والمعلوم أن لكل صيغة أو طريقة من تلك الصيغ إيجابيات وسلبيات . فنجد أن الصيغة الخطية تعتمد على النمو السكاني بشكل خط مستقيم ، أما الصيغة الهندسية فيكون النمو السكاني فيها بشكل يتبع الفائدة المركبة بحيث كلما زادت الفترة الزمنية زادت هذه الفائدة أي النمو السكاني يأخذ بالزيادة المنتظمة . أما الصيغة الأسية ففيها تتلاشى هاتان السلبيتان للنموذجين الخطي والهندسي .

وعند الرجوع للتقديرات السكانية من النماذج الثلاثة نجد أن الأسلوب أو الطريقة الهندسية كانت هي الأقرب وذلك لأن التقديرات السكانية للنموذج الإحصائي نجدها تقع بين النموذج الخطي والأسي ، حيث أن تقديرات الأسلوب الخطي كانت منخفضة في حين نجد أن تقديرات الأسلوب الأسي مرتفعة وبالتالي فإن تقديرات الأسلوب الهندسي كانت بين النموذجين .

كما أن النموذج الإحصائي الهندسي تكون تقديراته مناسبة عندما لا تكون لفترات زمنية طويلة . وبما أن التقديرات السكانية في هذه الدراسة ليست طويلة من حيث الفترة الزمنية فقد اعتمد الباحث على النموذج الهندسي في استخراج أو إيجاد الحجم السكاني لكل من التجمعات

السكانية الرئيسة لمحافظة البلقاء منذ التعداد العام للسكان والمساكن عـــام 1994 وحتـــى عـــام 2004 أي إسقاط السكان لفترة عشر سنوات .

(5-2-4) تقدير السكان في التجمعات الرئيسة لعامي 2000 ، 2005 :

الجدول (5-4) تقدير السكان في التجمعات الرئيسة لعامي 2000 ، 2005)

التجمع السكاني	السكان في سنة الأساس * 1994/12/10	تقدير السكان في 2000/ 1 / 1	تقدير السكان في 2005 / 1 / 1
السلط	56458	67648	80657
مخيم البقعة	58592	63933	69186
عين الباشا	21347	40376	73505
الفحيص	10098	12451	15316
ماحص	8000	10194	12956
دير علا	1185	1163	1142
الشونة الجنوبية	2727	2845	2966

فقد اعتمد الباحث على تقدير السكان في فترتين الأولى في بداية عام 2000 أي إســـقاط السكان لمدة خمس سنوات تقريباً حيث قدرت (5.05759) سنة أما الإسقاط الثاني فيكون لمدة عشر سنوات تقريباً حيث قدرت أيضاً الفترة الزمنية (10.0575) سنة . وذلك لأن سنة التعداد كانت نهاية عام 1994 وهي في 1994/12/10. وبالتالي فإن الإسقاط كـــان لعـــامي 2000 و2005 م .

من خلال الجدول (5-4) نلاحظ أن هناك تجمعات قد تضاعف حجمـــها الســـكاني لأكثر من مرة . وأخرى أقل من الضعف ، وتجمعات زاد السكان فيها قليلاً . وتجمعات نقـــص حجمها السكاني قليلاً وفقاً للمعادلة الهندسية في الإسقاط السكاني .

فنجد أن مدينة السلط بعد خمسة أعوام أي فترة الإسقاط الأولى يزداد سكانها بنسبة (19.8%)، أما بعد عشر سنوات فيزداد الحجم السكاني بنسبة (43%) .

أما مخيم البقعة فنلاحظ أن حجمه السكاني يزداد بنسبة (9%) هذا بالنســـبة للفـــترة الأولى . أما الفترة الثانية فيزداد بنسبة (19%) ، ويرجع ذلك لانخفاض معدل النمو السكاني في المخيم في الفترة الزمنية السابقة .

بالنسبة لمدينة عين الباشا نلاحظ ازدياد الحجم السكاني فيها في الفترة الأولى بنسبة (89%) وبالطبع فان الزيادة كبيرة تكاد تصل إلى الضعف إلا أن الزيادة ترتفع اكثر بعد عشر سنوات حيث يزداد الحجم السكاني بنسبة (255%) أي مرتين ونصف .

الفحيص يتوقع أن يزداد حجمها السكاني بعد خمس سنوات (23%) وبعد عشر سنوات(52%) حيث شهدت مدينة الفحيص في السابق ارتفاعاً متزايداً في معدل النمو السكاني .

أما مدينة ماحص فانه يتوقع لها الأخرى أن يزداد حجمها السكاني بنسبة (27%) في الفترة الأولى أي بعد خمس سنوات و(62%) بعد عشر سنوات .

تجمع دير علا من خلال المعادلة الإحصائية ووفق معدل النمو السكاني المتناقص فانه يتوقع أن ينخفض حجم سكان دير علا (-1.9%) بعد خمس سنوات ، و(-3.6%) بعد عشر سنوات .

أما تجمع الشونة الجنوبية فانه سيزداد حجمه السكاني بنسبة (4.3%) في فترة خمس أعوام و(8.8%) للمرة الثانية أي بعد عشر أعوام من سنة الأساس .

وما يلفت للنظر في الجدول (5-4) هو الحجم السكاني الذي ستصل إليه مدينة عين الباشا سواء بعد خمس أعوام أو بعد عشر أعوام حيث أن مدينة عين الباشا شهدت في السابق قفزات سكانية سريعة وكبيرة إذ أن حجمها السكاني قبل عام (1979) كان صغيرا لا يزيد عن ثلاثة آلاف نسمة ، لكن الزيادة السريعة حصلت بعد عام 1979 ليصل حجمها السكاني في عام 1994 (21347) نسمة (التعداد العام للسكان والمساكن ،1994).

ونظرا لما تتمتع به مدينة عين الباشا من خصائص ومزايا تجعلها مركز جذب للسكان من حيث سهولة المواصلات والأراضي السهلية وتوفر عدد من المصانع في المدينة بالإضافة لقربها من العاصمة عمان .وبالتالي فانه ليس مستغربا أن يصل حجم سكان المدينة بعد عشر سنوات إلى هذا الحجم ، إذ هناك مناطق في عمان الكبرى بلغت معدلات النمو السكاني فيها درجة أعلى من درجة النمو السكاني في مدينة عين الباشا ، فها نحن نجد أن معدل النمو السكاني في كل من خلدا وأم السماق (19 %) و تلاع العلي(27,5%) و مرج الحمام (20,1%) و طارق (17.3%) وفي الجبيهة (13.5%) خلال الفترة (1979-1994) (أبو صبحه ،1995) .

وترتبط الإسقاطات السكانية كذلك بالأنشطة الاقتصادية والخدمات التنموية المقدمة للسكان حيث أن هناك تخطيطا مستقبليا يتوافق دائما مع الزيادة السكانية ، ومن هنا لا بد من عمل إسقاطات لبعض الخدمات التنموية مثل التعليم و الصحة والإسكان في التجمعات السكانية الرئيسة من اجل الوصول إلى معرفة حجم الخدمات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لسكان التجمعات الرئيسة بعد فترة زمنية معينة .

الجدول (5-5)

نسب الالتحاق بالمدارس عام 1994 ، وتقدير عدد الطلاب المتوقع

أن يلتحقوا بالمدارس للسكان في الفئة العمرية (6-18) عاما

في العام الدراسي (1999 - 2004) والعام الدراسي 2005/2004

التجمعات السكانية	1994		2000/1999	2005/2004
	عدد الطلبة	نسبة الالتحاق %	عدد الطلبة	عدد الطلبة
السلط	17570	95.6	21009	25122
مخيم البقعة	14430	70.5	15730	17147
عين الباشا	6500	85.9	12205	22919
الفحيص	2620	96.1	3252	3965
ماحص	2160	80.7	2745	3488
دير علا	410	94.3	402	395
الشونة الجنوبية	670	79.6	698	728

الجدول (5-5) يظهر نسب الالتحاق للطلبة بالمدارس (التعليم الأدنى) في التجمعات الرئيسة . وتختلف نسب الالتحاق من تجمع لآخر حيث تظهر الفحيص أعلى نسبة من الالتحاق إذ بلغت (96.1%) ، بينما كانت أدنى نسبة من الالتحاق في مخيم البقعة (70.5%) وباقي التجمعات تراوحت بين هذين التجمعين .

تقدير الطلبة في العام الدراسي 1995/1994 و 2005/2004 اعتمد على نسبة الالتحاق الحالية للتعليم أي عام 1995/1994 وأيضا معدل النمو في نفس العام للتجمعات الرئيسة . ولم يعتمد أي بديل أخر حيث بلغت نسبة الالتحاق في المملكة للعام الدراسي 1991 / 1992 (73.4%) للفئة العمرية (6-18) (بلة،1994) وبالطبع فإن هذه النسبة مقارنة مع التجمعات الرئيسة متدنية باستثناء مخيم البقعة . وبالتالي فإن نسبة الالتحاق تعتبر من أفضل النسب وأعلاها وخاصة في مدينة الفحيص و السلط و دير علا و عين الباشا وأيضا في التجمعات ترتفع عن المستوى العام للمملكة.

(5-3-1-1) متوسط حجم المدرسة :

يشير حجم المدرسة إلى عدد الطلبة فيها ، ويختلف التربويون في تحديد حجم المدرسة المثالي من الناحية التربوية ، إلا أن معظمهم يتفق على أنه من مظاهر مثالية المدرسة وكفايتها

زيادة حجمها ، وبلغ حجم المدرسة الأردنية للعام الدراسي 1992/1991 (336) طالبا وطالبة (بلة ، 1994) .

(5-3-1-2) معدل عدد الطلبة لكل معلم / معلمة :

يتفاوت هذا المعدل من محافظة لأخرى وباختلاف جنس المدرسة ونوع التعليم فيها ، حيث بلغ عدد الطلبة للمعلم الواحد في جميع مراحل التعليم في المملكة عام 1992/1991 (23.1) (بلة ، 1994) .

(5-3-1-3) الكثافة الصفية :

تشير الكثافة الصفية إلى متوسط عدد الطلبة في الشعبة الصفية الواحدة ، حيث بلغ معدل الكثافة الصفية في مدارس المملكة في العام الدراسي 1992/1991 (32.5) طالبا وطالبة / غرفة صفية . (بلة ، 1994)

أما بالنسبة للتجمعات الرئيسة ، فإن هذه المعدلات ، سنراها من خلال الجدول (5-6).

جدول (5-6) متوسط حجم المدرسة ، معدل عدد الطلبة لكل مدرس ومدرسة ، الكثافة الصفية عام 1994 / 1995 بالإضافة للإسقاطات في عدد المدارس و عدد المعلمين و عدد الغرف الصفية للتجمعات الرئيسة في عامي 2000/1999 و 2005/2004 .

التجمع	1994			1999			2004		
	متوسط حجم المدرسة	عدد الطلبة/معلم	الكثافة الصفية	متوسط حجم المدرسة	عدد الطلبة/معلم	الكثافة الصفية	متوسط حجم المدرسة	عدد الطلبة/معلم	الكثافة الصفية
السلط	450	23	32	47	913	657	56	1092	785
البقعة	759	51	36	21	492	698	23	336	476
عين الباشا	591	32	41	21	381	298	39	716	559
الفحيص	262	20	26	12	163	125	15	198	152
ماحص	432	21	29	6	131	95	8	166	120
**دير علا	368	22	34	5	89	58	5	89	58
**الشونة الجنوبية	292	17	25	5	89	61	5	93	63

** بيانات دير علا والشونة الجنوبية من مديرية التربية – البلقاء (بيانات غير منشورة-1994).

● بيانات باقي التجمعات من المسح المصاحب 1994.

من خلال الجدول (5-6) استطعنا حساب عدد المدارس وعدد المعلمين وعدد الغرف الصفية التي ستحتاجها التجمعات السكانية الرئيسة بعد خمس وعشر سنوات من سنة الأساس 1994.

وتتفاوت أعداد المدارس وأعداد المعلمين وأعداد الشعب الصفية التي تحتاجها التجمعات السكانية الرئيسة ، حيث نلاحظ أن مدينة السلط بحاجة إلى (47) مدرسة في عام 2000/1999، و(56) مدرسة في عام 2005/2004 ، وبالنسبة لأعداد المعلمين ففي عام 2000/1999 تحتاج مدينة السلط إلى (913) معلم ومعلمة و(1092) معلما ومعلمة في عام 2005/2004 . أما الغرف الصفية فإن المدينة ستحتاج إلى (657) غرفة صفية عام 2000/1999 ، و(785) غرفة صفية عام 2005/2004 .

ونلاحظ أن مخيم البقعة ومدينة عين الباشا تظهران ازدحاما في متوسط حجم المدرسة ، وعدد الطلبة لكل معلم ومعلمة بالإضافة للكثافة الصفية والسبب هو الزيادة السكانية المرتفعة فيهما.

أما مدينة الفحيص فهي تظهر أقل متوسط حجم المدرسة ضمن التجمعات السكانية الرئيسة ، وكذلك بالنسبة لعدد الطلبة لكل معلم والكثافة الصفية بعد تجمع الشونة الجنوبية ، وتحتاج مدينة الفحيص إلى (12) مدرسة عام 2000/1999 و(15) مدرسة عام 2005/2004 و(163) معلم ومعلمة عام 2000/1999 ، و(125) غرفة صفية في نفس العام . وتحتاج إلى (168) معلم ومعلمة و(152) غرفة صفية عام 2005/2004.

مدينة ماحص أظهرت انخفاضا في الكثافة الصفية ، وكذلك الطلبة مقابل كل معلم ، حيث أن مدينة ماحص تحتاج في عام 2004/1999 بناء على ما هو موجود من مرافق وخدمات تعليمية إلى (6) مدارس و(131) معلم ومعلمة و(95) غرفة صفية . وفي عام 2005/2004 تحتاج المدينة إلى (8) مدارس و(166) معلم ومعلمة و(120) غرفة صفية .

بالنسبة لتجمع دير علا فإن عدد الطلبة في تجمع ديرعلا (1840) طالبا وطالبة و(89) معلم ومعلمة و(5) مدراس وذلك من بيانات مديرية التربية والتعليم / البلقاء . أما بيانات المسح المصاحب فقد أظهرت أن تجمع دير علا يضم (421) طالبا وطالبة ، ويظهر من ذلك أن تجمع دير علا يعتبر مركز جذب تعليمي للمناطق المحيطة بالتجمع .

وكذلك بالنسبة لتجمع الشونة الجنوبية إذ أن هناك خمس مدارس في تجمع الشونة الجنوبية تضم (1458) طالبا وطالبة يدرسهم (87) معلما ومعلمة و(58) غرفة صفية . مع أن عدد الطلاب في تجمع الشونة الجنوبية أي المقيمين في ذلك التجمع بلغ (670) طالبا وطالبة من خلال المسح المصاحب 1994 . (تربية البلقاء ، 1994) .

وكون تجمعي الشونة الجنوبية ودير علا مراكز لألوية جعل منهما مكانا جاذبا للطـــلاب من التجمعات المحيطة بهما وخصوصا للطلبة في المرحلة الثانوية .

إلا أن الخدمات والمرافق التعليمية في تجمعي دير علا والشونة الجنوبية تكـــون وفـــق معدل النمو الحالي ثابتة ، إلا بعض الزيادة في عدد المعلمين والغرف الصفية في تجمع الشونـــة الجنوبية .

مما سبق نجد أن هذه المؤشرات قد تكون كافيه لإعطاء صورة عن التعليـــم والخدمـــات المتعلقة به في المستقبل القريب لمدينة السلط وباقي التجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء ، هذا وقد اعتمدت بيانات الجدول (5-6)على عدد الطلبة في الجدول (5-5).

(5-3-1) المجال الصحي :

أسهمت البرامج الصحية المتعاقبة في المحافظة على صحة المواطن وتحسينها وتطويـــر مستوى كل من الخدمات الصحية والوقائية وتقريبها من المواطنين . ومـــن البديـــهي أن توافـــر الخدمات الصحية ومستواها أحد المتغيرات المهمة في استقرار السكان (كايد ، 1984) .

وقد تم قياس المتغيرات الصحية من خلال المؤشرات التالية :

1. عدد السكان لكل مركز صحي ، عيادة طبية .
2. عدد السكان لكل طبيب .
3. عدد السكان لكل ممرض .

ويعتبر هذا المتغير ومتغير الخدمات التعليمية مـــن المتغـــيرات المهمـــة فـــي علاقتـــها بالمتغيرات الديموغرافية .

وفيما يلي الجدول (5-7) يوضح المؤشرات الصحية وارتباطها الديموغرافي .

الجدول (5-7) عدد المراكز الصحية و عدد الأطباء و عدد الممرضين

في التجمعات الرئيسية لعام 1994 والتقديرات المستقبلية في عام 2005

التجمع السكاني	عدد المراكز والعيادات الصحية	عدد الأطباء	عدد الممرضين	المؤشرت 1994			عدد المراكز والأطباء عام 2005		
				نسمة/مركز صحي	نسمة/طبيب	نسمة/ممرض	المراكز الصحية	عدد الأطباء	عدد الممرضين
السلط	6	38	67	9410	1485	843	9	54	96
مخيم البقعة	1	6	18	58166	9694	3231	1	7	21
عين الباشا	1	14	26	21347	1525	821	3	48	90
الفحيص	1	4	7	10098	2525	1442	2	6	11
ماحص	2	4	6	4000	2000	1333	3	6	10
دير علا	1	2	5	1185	593	237	1	2	5
الشونة الجنوبية	1	2	6	2727	1363	454	1	2	7

* البيانات من وزارة الصحة لكل التجمعات ما عدا مخيـــم البقعـــة مـــن وكالـــة غـــوث وتشغيـــل اللاجئيـــن (UNRWA) 1996 .

مدينة السلط :

يوجد في مدينة السلط مستشفى حكومي واحد ، تبلغ عدد الأسرة فيه (140) سريرا ، يخدم سكان المدينة والمدن والقرى المحيطة بقصبة المدينة ، وبذلك يكون نصيب كل سرير (403) نسمة من سكان المدينة ، أما عدد المراكز الصحية في مدينة السلط فتبلغ (6) مراكز منها اثنان شاملة لكافة التخصصات ، يعمل فيها (38) طبيبا . (الحياري ،1996)

أما القطاع الخاص فيتمثل بعيادات الأطباء والمختبرات الطبية والصيدليات ، حيث يوجد بالمدينة (30) عيادة خاصة منها (11) عيادة أسنان ، أما الصيدليات فيبلغ عددها (12) صيدلية . (الحياري ،1996) .

يتبين لنا أن مدينة السلط بحاجة إلى (9) مراكز صحية و(54) طبيبا عاما واختصاصا و(96) ممرضة وبالطبع هؤلاء بالنسبة للقطاع الحكومي في عام 2005 .

أما القطاع الخاص فيمثل رافد للقطاع الصحي خصوصا في مدينة السلط وبالتالي فنحن بحاجة في عام 2005 إلى (43) عيادة خاصة و(17) صيدلية .

مخيم البقعة :

يظهر من الجدول السابق أن مخيم البقعة يعاني من قلة الخدمات الصحية المقدمة إليه حيث نلاحظ انه لا يوجد إلا مركز صحي واحد و (6) أطباء و (18) ممرض وممرضة . ولو قسنا هذه الخدمات مع باقي تجمعات محافظة البلقاء لوجدنا أن مخيم البقعة هو الأقل نصيبا من حيث وصول الخدمات الصحية إليه .

حيث معدل السكان لكل طبيب في العالم (4090) نسمة /طبيب ، وفي البلدان النامية (5080) نسمة/طبيب ، وفي البلدان الصناعية (380) نسمة/طبيب (تقرير التنمية البشرية،1993) .

كما أن مقياس عدد السكان لكل ممرضة نجده في العالم (1510) نسمة/ممرضة ، وفي الدول النامية (1870) نسمة/ممرضة ، وفي الدول المتقدمة (150) نسمة/ممرضة (تقرير التنمية البشرية ، 1993) ..

وعند مقارنة هذه المؤشرات مع المؤشرات الحقيقية لمخيم البقعة نجد أن المؤشر (9694) نسمة/طبيب في حين أنه في البلدان النامية (5080) نسمة/طبيب وبالتالي يظهر ارتفاعا حتى على مستوى الدول النامية ولكن لو قسناه مع الدول المتقدمة لوجدنا فارقا كبيرا أيضا حيث انه يزيد في المخيم عن مؤشر الدول المتقدمة بـ (25)ضعفا .

وبالتالي لو افترضنا تقديم خدمات صحية للمخيم كبعض الدول الصناعية نجد أننا في عام 2005 بحاجة إلى (180) طبيب و (455)ممرضة . إلا أن ذلك صعب التحقق لان الأردن

بشكل عام تصنف مع الدول النامية فكيف المخيم الذي يصنف ضمن التجمعات النامية بالنسبة للأردن .

مدينة عين الباشا :

هذه المدينة ستشهد ارتفاعا ملحوظا في حجمها السكاني وبالتالي فهي بحاجة إلى زيادة الخدمات المقدمة إليها لتواكب تلك الزيادة السكانية المرتفعة . حيث نجد أنها بحاجة إلى (3) مراكز صحية و (48) طبيب و(90) ممرضة . حيث أن المركز الصحي الموجود في عين الباشا هو عبارة عن مستشفى مصغر حيث أنه مركز صحي شامل وسيحول إلى مستشفى في المستقبل .

مدينة الفحيص :

يوجد فيها مركز صحي شامل بالإضافة للعيادات الخاصة ، وتابع للمركز الصحي أربعة أطباء وسبع ممرضات وفي عام 2005 يتوقع أن يحتاجوا إلى مركزين صحيين وستة أطباء وإحدى عشرة ممرضة في ضوء الخدمات المقدمة حاليا .

مدينة ماحص :

يوجد فيها مركزان صحيان ويوجد أربعة أطباء وست ممرضات ويتوقع أن تحتاج المدينة إلى ثلاثة مراكز وستة أطباء وعشر ممرضات في عام 2005 .

تجمع دير علا والشونة الجنوبية :

كون الزيادة السكانية في دير علا متناقصة قليلا وبالتالي ستبقى الاحتياجات الخدمية على ما هي عليه إذا افترضنا أن هذه الخدمات مرضية وتلبي احتياجات السكان . أما الشونة الجنوبية فهي بحاجة إلى إضافة ممرضة واحدة في عام 2005 على ما هو موجود من الخدمات الصحية . ويوجد أيضا مستشفى في الشونة الجنوبية يخدم لواء الشونة الجنوبية .

مما سبق نلاحظ تفاوت ملحوظ في تقديم الخدمات الصحية المقدمة للتجمعات السكانية الرئيسة في محافظة البلقاء . حيث أن مدينة السلط تعتبر هي الأفضل وتتفاوت باقي التجمعات إلا أن أقلها هو مخيم البقعة .

(5-3-3) قطاع الإسكان :

شهد الوضع الإسكاني في الأردن تطورات كبيرة خلال الثلاث عقود الماضية ، فقد ازداد عدد الوحدات السكنية بين الفترة (1951-1985) من (37264) وحدة سكنية إلى (456253) وحدة ، أي بمعدل نمو سنوي مقداره (7.6%) . وقد كان للخطط الإنمائية اكبر الأثر في خلق الأطر المؤسسية التي ساهمت في توجيه وتنظيم هذا القطاع . (عريقات،1993)

ويعتبر القطاع الإسكاني من القطاعات الخدمية التي تهم السكان ، لما له من أهمية بالغة في حياتهم ، حيث أن هذا القطاع دائما في نمو وازدياد مستمر ليلبي حاجات المجتمع المتزايدة.

في حين بلغت معدلات نمو المساكن في التجمعات السكانية الرئيسة للفترة (1979 - 1994) كما هو في الجدول (5-8) ، وبناء على هذه المعدلات تم إسقاط عدد المساكن في عامي 2005/2000 .

الجدول (5-8) المساكن في عامي 1979 و 1994 ، ومعدل النمو للمساكن ، وتقدير المساكن في عامي 2000 و 2005.

التجمع	المساكن 1979	المساكن 1994	معدل النمو %	تقدير المساكن لعام 2000	تقدير المساكن لعام 2005
السلط	5575	12317	5.4	16022	20841
مخيم البقعة	6660	8343	1.5	8988	9682
عين الباشا	481	3729	14.6	7371	14569
الفحيص	1050	2400	5.7	3167	4178
ماحص	573	1615	7.2	2286	3236
دير علا	209	221	0.4	225	230
الشونة الجنوبية	654	816	1.5	879	947

- تعداد السكان والمساكن 1979 و 1994
- معدل النمو للمساكن وفق الصيغة الهندسية .

تشير بيانات الجدول (5-8) أن هناك تفاوتا في معدلات النمو للمساكن للفترة (1979-1994) في التجمعات السكانية الرئيسة ، حيث أن أعلى معدل لنمو المساكن كان في مدينة عين الباشا حيث بلغ 14.6% ثم يليها مدينة ماحص (7.2%) وكان أدناها تجمع دير علا (0.4%) .

وإذا قارنا معدلات النمو للمساكن مع معدلات النمو السكاني للتجمعات الرئيسة وللفترة نفسها نجد أن هناك ارتفاعا في معدلات النمو للمساكن في كل التجمعات الرئيسة باستثناء مخيم البقعة الذي انخفض معدل النمو للمساكن فيه عن معدل النمو السكاني .

حيث بلغ الفرق بين معدلات النمو للمساكن ومعدلات النمو للسكان في مدينة السلط (1.76) نقطة مئوية ، ومخيم البقعة (−0.24) نقطة مئوية ، عين الباشا (1.17) نقطة مئوية ، الفحيص (1.47) نقطة مئوية ، ماحص 2.29) نقطة مئوية ، دير علا (0.77) نقطة مئوية ، والشونة الجنوبية (0.66) نقطة مئوية .

وزيادة عدد المساكن عن السكان في التجمعات السكانية له تفسيران :

1. ارتفاع مستوى المعيشة في تلك التجمعات .
2. انخفاض حجم الأسرة في تلك التجمعات وبالتالي زيادة عدد الأسر .

وبناء على معدلات نمو المساكن ، فقد عمل الباحث إسقاطات للمساكن لفترة خمس وعشر سنوات منذ تاريخ التعداد العام للسكان والمساكن 1994 . حيث يبلغ عدد المساكن في مدينة السلط وفقا للإسقاطات السكانية عام 2000 (16022) مسكنا ، وعام 2005 (20841) مسكنا.

كما أن أقل زيادة في المساكن ستكون في تجمع سكان دير علا حيث ستزداد المساكن عام 2000 (4) مساكن و (5) مساكن عام 2005 . ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل النمو للمساكن، كما أن معدل النمو السكاني كان متناقصا للفترة الزمنية نفسها .

وتبلغ أعلى زيادة في المساكن في مدينة عين الباشا التي ستحتاج إلى إضافة (3642)مسكنا في عام 2000 ، وزيادة (7198) مسكنا عام 2005 .

وباقي التجمعات تتفاوت في الحاجة إلى المساكن في الفترة المستقبلية ، حيث ستكون بين الزيادة الكبيرة للمساكن في عين الباشا والزيادة المنخفضة للمساكن في دير علا .

ومما تقدم نجد أن هذه متطلبات واحتياجات التجمعات من المساكن على افتراض أن المساكن ستزداد وفقا للزيادة التي حصلت في الفترة (1979 −1994) .

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

(6-1) النتائج :

1) تبين من خلال دراسة حجم ونمو سكان التجمعات الرئيسة أن هناك تجمعات سكانية انخفض فيها الحجم السكاني في بعض الفترات الزمنية وهذه التجمعات هي : مدينتا دير علا والشونة الجنوبية . حيث انخفض حجم السكان في مدينة دير علا عام 1961 بالمقارنة مع حجم المدينة عام 1952 وكذلك بالنسبة للشونة الجنوبية كما انخفض حجم سكان مدينة دير علا في عام 1994 عنه في عام 1979 وبالتالي فإن مدينة دير علا شهدت نمواً سكانياً متناقصاً خلال الفترتين : (1952-1961) و (1979-1994) .

ومن هنا يمكن القول أن مدينتا دير علا والشونة الجنوبية تجمعات طاردة للسكان .

2) أظهرت التجمعات الرئيسة نمواً سكانياً مرتفعاً نوعاً ما في الفترتين : (1961-1979) - (1979-1994) ، باستثناء تجمعي دير علا والشونة الجنوبية ، في حين كانت معدلات النمو منخفضة في التجمعات الرئيسة بدون استثناء في الفترة الأولى (1952-1961) .

ويعود الانخفاض في معدلات النمو في تلك التجمعات في الفترة الأولى إلى عدم وجود موجات سكانية مهاجرة إلى تلك التجمعات في تلك الفترة ، وعلى العكس من ذلك في الفترتين الثانية والثالثة وجود موجات سكانية مهاجرة إلى الأردن ككل . ومن هنا يمكن استنتاج أن السبب الرئيسي وراء ارتفاع النمو السكاني في بعض التجمعات الرئيسة هو صافي الهجرة .

3) شهدت مدينة السلط انخفاضا تدريجيا في الكثافة الحسابية منذ عام (1952) وحتى عام (1994) ، نتيجة الزيادة في المساحة التنظيمية للمدينة التي فاقت في معظم مراحلها الزيادة السكانية ، حيث أنها مرت بمراحل تطورية كثيرة ولكن ضمن نطاق الدراسة الزمني فقد تطورت ثلاث مرات ، وبالطبع فان هذه المراحل التطورية جاءت تلبية لاحتياجات ومطالب السكان سواء السكنية أو الزراعية أو الصناعية أو غيرها من القطاعات الوظيفية للمدينة .

وبالنسبة للكثافة الفيزيولوجية لمدينة السلط شهدت انخفاضا ملحوظا منذ عام (1952) وحتى عام (1994) ، حيث تشكل المساحة الزراعية داخل حدود تنظيم مدينة السلط (48.6%) من المساحة الإجمالية للمدينة لعام (1994) .

4) مخيم البقعة أنشئ في ظل ظروف صعبة نتيجة تشريد قسم من سكان الضفة الغربية جراء حرب حزيران (1967) ، وبالتالي فقد أنشئ هذا المخيم بصورة مؤقتة لاستيعاب اللاجئين ، إلا انه اصبح تجمعا سكانيا دائما ، حيث لا تتوفر فيه الظروف الملائمة للسكن إذ ترتفع الكثافة السكانية في المخيم نتيجة الزيادة السكانية ودون أي زيادة في مساحة المخيم ، حيث تبلغ مساحة المخيم (1.4) كم2 وهي مساحة صغيرة مقارنةً مع الحجم السكاني الكبير للمخيم ، وبالتالي فان مخيم البقعة تجمع سكاني مكتظ بالسكان مما يجعله تجمعا سكنيا طاردا للسكان .

5) تعد مساحة مدينة الفحيص من حيث المساحة في المرتبة الثانية بعد مدينة السلط وهـــي ذات كثافة سكانية متدنية حيث بلغت الكثافة السكانية لعام (1962) (268) نسمة/كم2 ، و (1050) نسمة /كم2 في العام (1979) ، و (337) نسمة /كم2 لعام (1994) علما أن مســـاحة مدينـــة الفحيص عام 1994 بلغت (30) كم2 .

حيث لعب القطاع الصناعي في مدينة الفحيص دورا بارزا من حيث إعطاء الأهمية للمدينة ، فقد تأسس أول مصنع عام (1951) وهو مصنع الأسمنت إذ أن هذا القطاع هـــو مـــن أحـــد العوامل التي عملت على جذب السكان إلى المدينة وخصوصا عندما وجد إســـكان لموظفـــي المصنع من خارج مدينة الفحيص.

6) من خلال دراسة الكثافات السكانية في التجمعات الرئيسة فقد أظـــهرت الدراســـة أن هنـــاك ارتفاعاً في المساحة السكنية في بعض التجمعات الرئيسة ، حيث احتلت المساحة السكنية من مدينة السلط ما نسبته (35%) من المساحة الكلية و(36%) من مساحة مدينـــة عيـــن الباشـــا و(65%) من مساحة مدينة الفحيص و(47.6%) من مساحة مدينة دير علا . ويرجع الارتفاع في المساحة السكنية في التجمعات الرئيسة إلى طبيعة السكن الممتد أفقياً وليس عموديـــاً فـــي غالبه وبالتالي فإن ذلك يحتاج إلى مساحات أكثر من الأراضي لتلبي الاحتياجات الســـكانية المتزايدة للسكان .

7) وجد أن نسبة التركز في التجمعات السكانية الرئيسة تتجه نحو اللامركزية بعد أن كانت نسبة التركز عام (1979) (52%) ، حيث أصبحت عام (1994) (36%) . ويعزى ذلك إلى تقارب النسبة بين السكان والمساحة في التجمعات السكانية في عام (1994) عنه عام (1979) .

والسبب في رفع نسبة التركز في التجمعات الرئيسة عام (1994) يعود إلى مدينـــة الفحيـــص ذات المساحة الكبيرة والحجم السكاني القليل نوعا ما بحيث لا يوجد تقارب بين نسبة الســـكان ونسبة المساحة من خلال المجموع العام للمساحات .

وكذلك مخيم البقعة الذي يضم أعدادا كبيرة من السكان على مساحة قليلة جدا وبالتالي يكـــون هناك تفاوت كبير بين المساحة والسكان .

حيث بلغت نسبة التركز لتجمعي مخيم البقعة ومدينة الفحيص (29.9%) بينمـــا هـــي لبـــاقي التجمعات (6.1%) .

ومن هنا فان تجمعي الفحيص ومخيم البقعة هما السبب الرئيس في رفع نســـبة الـــتركز السكاني في التجمعات الرئيسة لمحافظة البلقاء .

8) ظهر من خلال دراسة التركيب السكاني للتجمعات الرئيسة أن هنـــاك تغـــير فـــي الـــتركيب النوعي، العمري ، الاقتصادي والتعليمي في عام (1994) عنه فـــي عـــام (1961) نتيجـــة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في المنطقة بشكل عام .

فقد انخفضت نسبة النوع في مدينة الفحيص في عـــام 1994 لتصبـــح (91.5) وربما يرجع ذلك إلى هجرة الشباب الذكور وخصوصاً إلى اوروبا وأمريكا . وعلى العكــس من ذلك فقد ارتفعت نسبة النوع في مدينة الشونة الجنوبية حيث بلغت نسبة النـــوع (131.5) ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة العمالة الوافدة في تلك المدينة حيث بلغت نسبة العمالة الوافـــدة في مدينة الشونة الجنوبية (47.5%) من مجموع العمالة الكلية . حيث أن نسبة عالية جـــداً من هذه العمالة هي من الذكور .

أما بالنسبة للتركيب العمري فقد ارتفعت نسبة الفئة العمريـــة الثانيـــة (15-59) سنة في كل التجمعات الرئيسة ولكن بنسب متفاوتة ويعود ذلك إلى انخفاض معدلات المواليد في تلك التجمعات .

كما انخفض معدل الإعالة في مدينة السلط في عام 1994 عمّا كـــان عليـــه عـــام 1961 ، أما بالنسبة للالتحاق بالمؤسسة التعليمية فقد ارتفعت نسبة الالتحاق في كل التجمعات بالنسبة للذكور والإناث على حدٍ سواء .

9) من خلال تقديرات الصيغة الهندسية تبين أن أكبر زيادة سكانية ستكون لمدينة عين الباشـــا ، حيث سيزداد بمقدار (0.89) مرة في عام 2000 و(2.4) مرة في عام 2005 حيث تعتـــبر أكبر تجمع من حيث القدرة على التضاعف بين التجمعات الأخرى .

إلا أن مدينة السلط ستكون في المرتبة الأولى في عام 2000 و 2005 . أما مخيـــم البقعـــة فسيتراجع إلى المرتبة الثالثة .

كما تبين من الدراسة انه يوجد ضغط هائل على الخدمات في مخيم البقعة ، حيث أن أعلى مؤشر كان في المخيم من حيث عدد الطلبة / مدرسة . وأيضاً للمؤشـــرات التعليميـــة الأخرى.

كما أن صعوبة الحصول على التعليم في المخيم أدت إلى انخفاض الطلب عليه حيث تبين أن (70.3%) من الفئة العمرية (6-18) سنة من سكان المخيم يلتحقون بـــالتعليم فـــي حين كانت في مدينة الفحيص حوالي (96.1%) .

15) أصبحت مدينة عين الباشا هي الملاذ الأول للمغادرين من مخيم البقعة حيث اتسعت حـــدود المدينة بســـرعة كبـــيرة وارتفـــع حجمـــها الســـكاني بصـــورة خـــلال ســـنوات قليلـــة .

(6-2) التوصيات

1. إقامة مراكز تجارية خارج مركز مدينة السلط وذلك من أجل التخفيف من الضغط على مركز المدينة ، بالإضافة إلى جلب استثمارات وإقامته مصانع في المدينة .
2. الاهتمام بمخيم البقعة وتقديم الخدمات الكافية له ولو على الأقل الخدمات المقدمة لتجمعات سكانية أخرى داخل محافظة البلقاء مثل تجمع سكان الفحيص وماحص .
3. إقامة مشاريع إسكانية بجانب عين الباشا من أجل تخفيف الضغط على مدينة عين الباشا وخصوصاً عندما يتوقع أن حجمها السكاني سيتضاعف (2.5) مرة عام 2005 ، وبالتالي فهي بحاجة إلى توزيع الضغط السكاني عليها إلى تجمعات سكانية أخرى .
4. عمل دراسة للهجرة في مدينة عين الباشا لتقدير حجم الهجرة القادمة من مخيم البقعة إلى المدينة كون مدينة عين الباشا المكان الأول الذي يلجأ له المقيم في المخيم إذا أراد مغادرته .
6. إقامة المشاريع الاستثمارية والمصانع في مدينة ماحص التي تخلو من مثل هذه المشاريع .
7. الاهتمام بتجمعي الشونة الجنوبية وديرعلا حيث يعتبران تجمعين سكانيين طاردين للسكان ، من أجل جعلهما تجمعات جاذبة للسكان بإقامة المصانع والمشاريع الاستثمارية الكبيرة .
8. تشجيع العمالة المحلية وذلك عن طريق سن القوانين والتشريعات من أجل الإقبال على الأعمال الزراعية والمهنية وذلك من أجل التخفيف من الأيدي العاملة الوافدة ، حيث بلغت نسبة هذه العمالة في مدينة الشونة الجنوبية (47.5%) من مجموع العمالة الكلية .
9. التشجيع على جعل المباني عمودية وليست أفقية وذلك لما يتضمنه من توفير مساحات من الأراضي لتستغل في قطاعات أخرى ، وأيضاً سهولة وصول الخدمات إلى تلك المساكن عندما تكون عمودية وبكلفة أقل وذلك بزيادة عدد الطوابق في المبنى الواحد .

المصادر والمراجع

أ. باللغة العربية .

ب. باللغة الإنجليزية .

المصادر والمراجع

أ) باللغة العربية :

١. الأخرس ، محمد صفوح ،١٩٨٢ ، **علم السكان وقضايا التنمية** ، دمشق ،١٩٨٢ .

٢. أبو السندس ، إسماعيل ، ١٩٩٦ ، **الوضع السكاني في الاردن وأثره على التنمية المستدامة**، عمان .

٣. أبو صبحه ، كايد ، ١٩٩٥ ، الاتجاهات الحديثة للتحضر في الاردن ، مجلة دراسات ، مجلد (٢٢) ، عدد ٥ ، ص٢٠٥٢-٢٠٨٩ .

٤. أبو صبحة ، كايد ، ١٩٨٧ ، **الهجرة الداخلية في الاردن " طبيعتها ، واتجاهاتها . ودوافعها، وأسبابها ،وبعض النتائج المترتبة عليها** ، عمان .

٥. أبو عيانة ، فتحي ، ١٩٨٤ ، **جغرافية السكان** ، دار المعرفة ، الجامعية ، الإسكندرية .

٦. آل ثاني ، فهد بن عبد الرحمن ، ١٩٨٦ ، **تغير التركيب السكاني لمحافظة اربد** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية ، عمان ، الاردن .

٧. أمانة عمان الكبرى ، **الخطة التنموية الشاملة لمدينة عمان الكبرى** ،١٩٨٦ ، عمان .

٨. البحيري ، صلاح الدين ،١٩٩١ ، **جغرافية الاردن** ، مكتبة الجامع الحسيني ، عمان .

٩. بصبوص ، عادل ،١٩٩٧ ، **اتجاهات التحضر في الاردن** ، " استناداً إلى نتائج التعداد **العام للسكان والمساكن والمسح المصاحب ١٩٩٤ " ندوة السكان في الاردن ٦-١٩٩٧/١٠/٧** . الإحصاءات العامة ، عمان .

١٠. بلدية دير علا ، **المساحات التنظيمية للمدينة** ، بيانات غير منشورة ،١٩٩٧ ، دير علا .

١١. بلدية السلط ، **المساحات التنظيمية للبلدية** ، بيانات غير منشورة ،١٩٩٧ السلط .

١٢. بلدية السلط ، **موازنة البلدية للأعوام ١٩٩٤،١٩٩٥،١٩٩٦،١٩٩٧** ، بيانات غير منشورة، السلط .

١٣. بلدية السلط ، **خريطة السلط التنظيمية للحدود الإدارية غير منشورة** ، ١٩٩٧ ،السلط .

١٤. بلدية السلط ، **تقارير وبيانات** ، غير منشورة ،١٩٩٧ ، السلط .

١٥. بلدية الشونة الجنوبية ، **المساحات التنظيمية للبلدية** ، بيانات غير منشورة . ١٩٩٧،الشونة الجنوبية .

١٦. بلدية الشونة الجنوبية ، **تقارير** وكتب غير منشورة ، ١٩٩٧ ، الشونة الجنوبية .

١٧. بلدية عين الباشا ، **المساحات التنظيمية** ، بيانات غير منشورة ، ١٩٩٧ ، عين الباشا .

١٨. بلدية عين الباشا ، **كتب وتقارير** غير منشورة ، ١٩٩٧ ، عين الباشا .

١٩. بلدية الفحيص ، **المساحات التنظيمية** ، بيانات غير منشورة ،١٩٩٧، الفحيص .

٢٠. بلدية الفحيص ، كتب وتقارير غير منشورة ،١٩٩٧ ، الفحيص .

٢١. بلدية الفحيص ، **خدمات المجلس البلدي من ٢٣-٧-١٩٩٥ ولغاية ٣١-١٢-١٩٩٦** ، وتطلعات لعام ١٩٩٧ ،١٩٩٧ ، الفحيص .

٢٢. بلدية ماحص ، **المساحات التنظيمية** ، بيانات غير منشورة ، ١٩٩٧ ، ماحص .

٢٣. الجندي ، محمد ، ١٩٩١ ، **خصائص الإناث العاملات في مخيم البقعة** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

٢٤. الحياري ، عبد الرحمن ، ١٩٩٦ ، **التركيب الوظيفي لمدينة السلط** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية ، عمان ، الاردن .

٢٥. الحياري ، فهد ،١٩٩٣ ، **النمو الحضري في الاردن و أسبابه وانعكاساته** ، الإحصاءات العامة ، عمان .

٢٦. خميس ، موسى ، ١٩٨٥ ، **نمو سكان مدن محافظة اربد** ، النشرة السكانية ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، عدد ٢٤ ، كانون الأول .

٢٧. دائرة الإحصاءات العامة ، **إحصاءات المساكن لعام ١٩٥٢** ، عمان ، ١٩٥٤ .

٢٨. دائرة الإحصاءات العامة ، **أول تعداد عام للسكان والمساكن** ، ١٩٦١ ، خصائص وتوزيع السكان في لواء البلقاء ، ١٩٦٣ ، عمان .

٢٩. دائرة الإحصاءات العامة ، **أول تعداد علم للسكان والمساكن ١٩٦١** ، الخصائص العامة للسكان ، المجلد رقم (١) ، ١٩٦٤ ، عمان .

٣٠. دائرة الإحصاءات العامة ، **التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٧٩** ، النتائج التلخيصية للتجمعات السكانية في الضفة الشرقية ، ١٩٨٢ ، عمان .

٣١. دائرة الإحصاءات العامة ، **التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٧٩** ، النتائج الرئيسية للمحافظات ، ١٩٨٩ ، عمان .

٣٢. دائرة الإحصاءات العامة ، **التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٧٩** ، خصائص السكان ، المجلد رقم (٢) ، ١٩٨٤ ، عمان .

٣٣. دائرة الإحصاءات العامة ، **التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٤** ، النتائج الأولية ، ١٩٩٥ ، عمان .

٣٤. دائرة الإحصاءات العامة ، **التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٤** ، النتائج التلخيصية للتجمعات ، ١٩٩٥ ، عمان .

٣٥. دائرة الإحصاءات العامة ، **التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٤** ، خصائص السكان ، المجلد رقم (٢) ، ١٩٩٧ ، عمان .

٣٦. دائرة الإحصاءات العامة ، **التعداد الصناعي ١٩٩٤** ، ١٩٩٥ ، عمان .

٣٧. دائرة الإحصاءات العامة ، **مسح الاستخدام ١٩٩٥** ، ١٩٩٦ ، عمان .

٣٨. دائرة الإحصاءات العامة ، **المسح المصاحب ١٩٩٤** ، ١٩٩٥ ، عمان .

٣٩. داود ، جورج فريد طريف ، **السلط وجوارها (١٨٦٤-١٩٢١)** ، رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

٤٠. السعدي ، عباس فاضل ، ١٩٨٠ ، **دراسة في جغرافية السكان** ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .

٤١. سمحة ، موسى ، ١٩٨٤ ، **تطور الأوزان السكانية للمدن الأردنية ١٩٥٢ - ١٩٧٩** ، النشرة السكانية ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، عدد ٢٤ .

٤٢. سمحة ، موسى ، ١٩٨٠ ، **هجرة اللاجئين وغير اللاجئين إلى مدينة عمان ١٩٤٨-١٩٧٧** ، النشرة السكانية ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، العدد ١٩ .

٤٣. الشلقاني ، مصطفى ، ١٩٩٥ ، **طرق التحليل الديموغرافي** ، الكويت .

٤٤. صادق ، دولت ومحمد الشرنوبي ، ١٩٦٩ ، **الأسس الديموغرافية لجغرافية السكان** ، المطبعة الحديثة ، القاهرة .

٤٥. الطرزي ، عبد الله ، ١٩٩١ ، **مبادئ في علم السكان** ، دار الفرقان ، اربد .

٤٦. عامر ، إحسان صابر ، ١٩٩٤، **النمو السكاني والمسألة الغذائية في الجمهورية العربية السورية** ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، دمشق ، سوريا .

٤٧. عربيات ، خالد ، ١٩٩٣ ، **وضع القطاع الصناعي في محافظة البلقاء** ، دراسة غير منشورة ، عمان .

٤٨. عريقات ، حربي ،١٩٩٣ ، **التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم عامة مع التركيز على تجربة الاردن)** ، الاردن .

٤٩. كايد ، فيصل ، ١٩٨٩ ، **أثر المتغيرات التنموية على التوزيع الجغرافي للسكان في الاردن** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية ، عمان ، الاردن .

٥٠. لجنة خدمات مخيم البقعة ، **التقرير السنوي الثاني لعام ١٩٨٨/١٩٨٧** ، ١٩٨٨ ، مخيم البقعة .

٥١. لجنة خدمات المخيم ، **التقرير السنوي لعام ١٩٩٦** ، ١٩٩٧ ، مخيم البقعة .

٥٢. لجنة خدمات مخيم البقعة ، **مقابلة شخصية مع رئيس اللجنة** ، ١٩٩٧ ، مخيم البقعة .

٥٣. اللجنة الوزارية العليا لإغاثة النازحين ، ١٩٧٦ ، **توزيع النازحين عام ١٩٦٧** ، تبعا لمناطق الإيفاد والاستقبال ، لوحة إحصائية ، عمان .

٥٤. مديرية تربية البلقاء، بيانات غير منشورة ، السلط، ١٩٩٤ .

٥٥. مديرية صحة البلقاء، **بيانات غير منشورة** ، السلط، ١٩٩٤ .

٥٦. مركز دراسات الوحدة العربية ، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣** ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٣ .

٥٧. المركز الجغرافي الملكي - **خرائط جوية للأردن ومحافظة البلقاء** - عمان ، ١٩٩٤ ، الأردن .

٥٨. المركز الوطني للبحث والتطوير ، **مؤشرات التعليم العام في الأردن ١٩٨٩ - ١٩٩٢** ، عمان ١٩٩٤ ، الأردن .

٥٩. مصلح ، محمد خليل ، ١٩٩٧ ، **التغيرات السكانية في عمان الكبرى خلال النصف الثاني من القرن العشرين** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

٦٠. مؤسسة إعمار السلط ، **السلط تاريخ وصور** ، السلط ، ١٩٨٩ .

٦١. وهيبة ، عبد الفتاح محمد ، ١٩٧٩ ، **في جغرافية السكان** ، دار النهضة ، بيروت .

ب) المراجع باللغة الإنجليزية :

1.Clarke J. 1979 , **ESCWA 2nd Regional Population conference** December ,Damascus .

2.Costello V. 1977 , **Urbanization in the Middle East**, Cambridge. University Press .

3.Raymond , E. Hurphy , 1966 " **The American City an Urban Geography** " New York .

4.Shryock , H.S ,etal , 1976 , **The methods and material of Demographic** , Academ. Press INC , New York .

5.United Nations , **Demographic yearbook 1994**, New York , 1996.

6.United Nations , **Demographic yearbook 1965**, New York , 1967.

7.United Nations , Department of economic and social affairs, **Methods of Analyzing census Data on Economic Activities of the Pop .** , New York ,1968.

Abstract

CHANGE OF SIZE AND STRUCTURE OF POPULATION IN MAJOR AGGLOMERATION AT BALAQA' GOVERNORATE (1952-1994)

by
Wasfi Hashem Alramamneh

Supervisor
Professor Mousa Abbodah Samha

This research dealt with change in the size and structure of major population of Balqa' governorate agglomeration in (Salt city, Baqa'ah Camp, Ein Al Basha city, Fohais city, Mahes city, Dair Alla city And South Shouna'h city) mean while the aim there of was to follow the growth of population in these agglomerations during the three following periods: (1952-1961) , (1966-1979), and (1979-1994). Therefore compare between them. This study also aims to recognize the change in population structure for these agglomerations in the years 1961 and 1994 in addition to change in the population density and making future estimations for population and some growth indicators. This study is based on simple statistic method depend on average and percentages in addition to some standards in demography in order to deal with data and information collected by researcher.

Through this study it was possible to recognize the differences in the population growth and structure at the major agglomeration. Also the result of the study showed that the variance in population growth for major agglomerations was as a result of population migrations to the area as population growth average in the period (1952-1961) was low but even at some agglomerations was decreasing. This is due to the fact that there were no migration waves to Jordan generally. On the other hand, population growth averages are increasing during the two periods (1961-1979) and (1979-1994) due to the fact that there are migration waves to Jordan. Study results also demoted that there is considerable change in population change of major agglomerations between the years (1996-1994).

Many recommendation were emerged from this study, the most important recommendation is to increase the educational, hygienic health, and population agglomeration, as well as distribute the facilities equally on these societies the subject of these study.